LDH Fondée en 1898
CENTER FOR CONSTITUTIONAL RIGHTS
CAJ
FIDH الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

أوكتوبر 2025 | N° 846a

# حين يصبح التضامن جريمة:

## تقرير حول انتهاكات الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير في سياق قمع حركة التضامن الفلسطيني

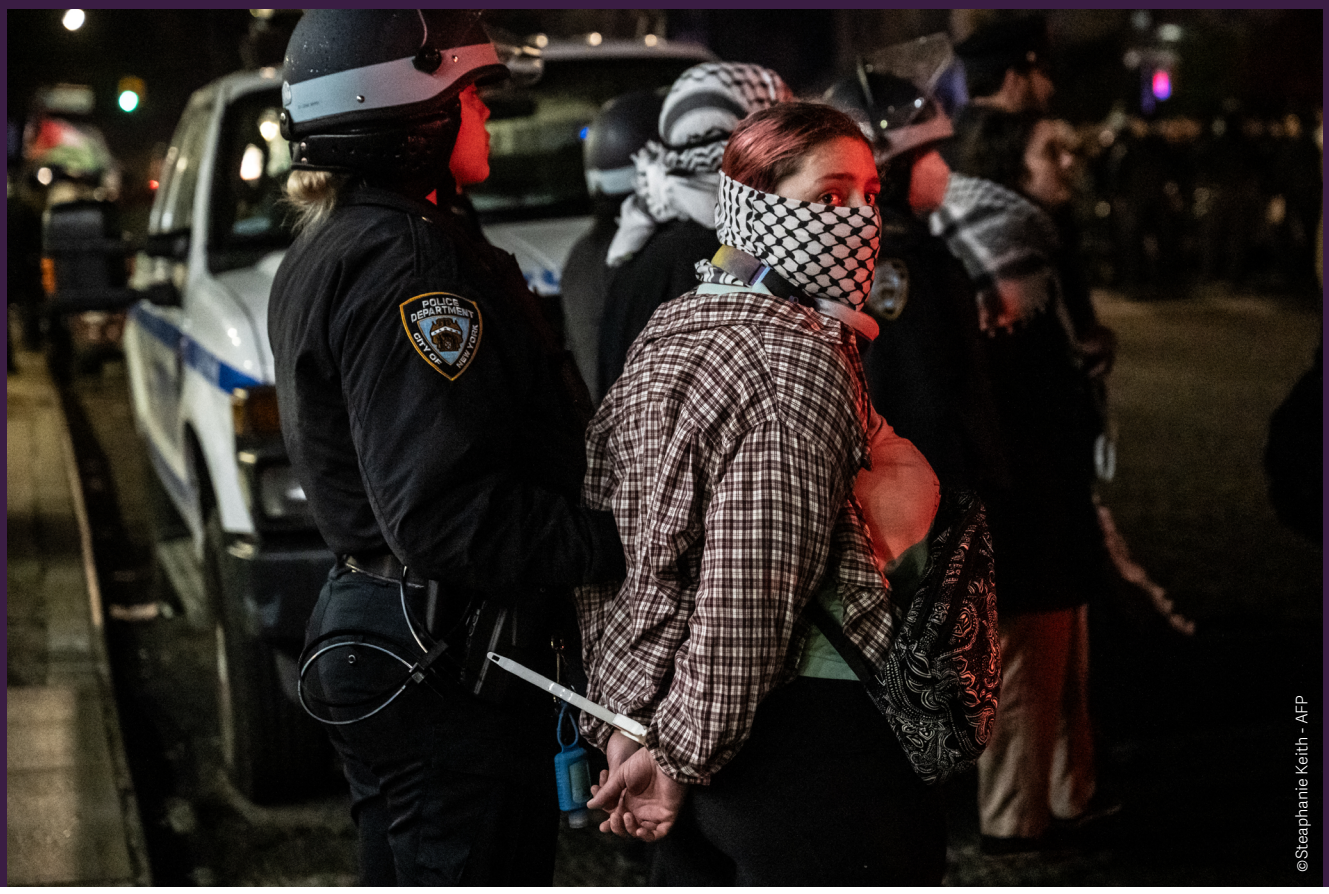


©Steaphanie Keith - AFP

بالتعاون مع
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE Liberté Égalité Fraternité
AFD AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT
بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي

FIDH.ORG

# الفهرس


المنهجيّة 05

مُلخص تنفيذي 05

**I. الخلفية** **07**

**II. الإطار المفاهيمي والتزامات الدول** **09**

المملكة المتحدة 10

الولايات المتحدة الأمريكية 17

فرنسا 23

ألمانيا 27

**III. الاتجاهات حول العالم** **29**

**IV. التحليل القانوني لانتهاكات حقوق الإنسان** **32**

الخاتمة 36

التوصيات 37




# المنهجيّة

يعتمد هذا التقرير على أبحاث مستفيضة مفتوحة المصدر، ومراجعة للتقارير الواردة من آليات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومدخلات هامة وثرية من المنظمات الأعضاء في الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الشريكة. نُعبّر عن امتناننا بشكل خاص لرابطة حقوق الإنسان (فرنسا)، ومركز الحقوق الدستورية (الولايات المتحدة)، واللجنة الإيرلندية المعنية بإقامة العدل (ايرلندا الشمالية)، الذين كانت مساهماتهم جوهريّة.

ولاستكمال هذا البحث، تم جمع شهادات مباشرة والتحقق منها من خلال استبيان عن بُعد تم ملؤه من قبل أفراد كانوا قد تعرّضوا شخصيا للانتهاكات، وقدّمت مُختلف الشهادات فكرة أساسية على الأثر الحقيقي للسياسات والممارسات التي تمت دراستُها.

تم تحليل البيانات وتوليفها من قبل خبيرين استشاريّن مُستقلّين، يعملان بالتنسيق الوثيق مع مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان. يضمن هذا النهج تحليلا قويا وموثوقا وقائما على الحقوق، للأنماط والانتهاكات المُوثّقة في مُختلف أجزاء هذا التقرير.

«يفحص هذا التقرير التطورات بين 7 أكتوبر 2023 ومايو 2025، مع تحديث أُضيف في سبتمبر 2025 في ضوء الأحداث المتتالية.»

# لماذا يكتسي هذا التقرير أهمّية

على ضوء هذه النتائج، يجب التأكيد على أنه من الضروري عدم توظيف مُكافحة مُعاداة السامية والإرهاب لقمع حقوق الإنسان، كما لا ينبغي استغلالُها لإسكات النقد المشروع لعنف الدولة أو التضامن الدولي.

يقع على عاتق الدُول التزام قانوني ليس فقط بمكافحة التمييز والعنف، ولكن أيضا بدعم الحق في حرية التعبير، خاصة عندما يكون هذا التعبير صعبا أو معارضا أو يتحدّى مصالح الأقوياء. إنّ عدم القيام بذلك يُهدّد سيادة القانون ويكشف سياسة الكيل بمكيالين التي تُقوّض الثقة في النظام الدولي لحقوق الإنسان.

يُمثل هذا التقرير دعوة للتدقيق والمساءلة والإصلاح. يجب الدفاع عن حقوق وسلامة أولئك الذين يدعون لقيام العدالة في فلسطين وأماكن أخرى، وليس قمعها.

# مُلخص تنفيذي

في أعقاب هجمات 7 أكتوبر 2023 وما تلاها من تصعيد للعنف اتسّم بحرب الإبادة الجماعية في غزة - قوبلت عبارات التضامن مع الشعب الفلسطيني بردّ فعل عالمي عنيف من باريس إلى واشنطن ومن برلين إلى لندن، يُنذر بالخطر وقد تمّ فرض رقابة صارمة على التضامن مع الحقوق الفلسطينية أو تجريمه أو قمعه بعنف بحجة مكافحة معاداة السامية وحماية الأمن القومي.

## أغراض التقرير

- تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف احتجاجات التضامن المُنددّة بالجرائم الفظيعة في حرب غزة وتضامنا مع الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم، مع التركيز خاصة على الولايات المُتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا.
- توضيح الطّريقة التي تنتهك بها الروايات الموصومة وتعامل الشرطة والمراقبة والعقوبات الإدارية والعقوبات الجنائية واختطاف واحتجاز المتضامنين مع فلسطين التزامات حقوق الإنسان، وتوضيح عدم وجود مبرر مشروع لهذه الانتهاكات.

# ا. الخلفية

1. أدّت حملة عنف الإبادة الجماعية القاسية التي تشنّها إسرائيل ضد قطاع غزة إلى ظهور تحرّكات غير مسبوقة ومستمرّة على الصعيد العالمي تضامنا مع شعب فلسطين. وقد أعربت هذه الحركات التضامنية عن اشمئزازها إزاء مستويات الخسائر في صفوف المدنيين، وتقييد المساعدات الإنسانية الضروريّة لإنقاذ حياة البشر وما نتج عنها من أزمة صحية ومجاعة، وتدمير البنية التحتية الحيوية، واستهداف المدارس والمستشفيات ومُخيمات السّكان المشردين من داخل غزة.

2. قُتل أكثر من 62,895 فلسطينيا في غزة[1] بهجمات إسرائيلية منذ 7 أكتوبر 2023 ردّا على هجوم شنته حماس أسفر عن مقتل ما يُقدّر بنحو 1,139 إسرائيليا. تمّ تسجيل مقتل أكثر من 18,431 طفلا من بين الضحايا الفلسطينيين[2] بينما أُصيب أكثر من 158,927 شخصا[3]، كما يوجد 11,000 فلسطينيا آخر في عداد المفقودين يُفترض أنهم لقوا حتفهم[4]. وشملت أعمال العنف أيضا الضفة الغربية، حيث قُتل 925 فلسطينيين في الهجمات الإسرائيلية، من بينهم على الأقل 214 طفلا منذ السابع من أكتوبر[5]. تم استهداف الصّحفيين بمعدل يُنذر بالخطر، وهو أعلى معدل تم تسجيله على الإطلاق في مختلف النزاعات.[6] بالإضافة إلى ذلك، يبلغ عدد المشردين حاليا في غزة نتيجة قصف المباني السكنية 1.9 مليون فلسطيني إذ دمّرت إسرائيل أكثر من ٪90 من المباني السكنية[7] بالإضافة إلى ٪80 من المنشآت التجارية[8] و٪90 من المباني المدرسية[9] و٪68 من شبكات الطرق[10] و٪68 من الأراضي الزراعية[11]. وقد منعت إسرائيل عمدا وبشكل تعسّفي وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين، خلال ربيع عام 2025، منحت الحكومة الإسرائيلية مهمة توزيع المساعدات الإنسانية في غزة حصريًا للمؤسسة الإنسانية الجديدة المسماة «مؤسسة غزة الإنسانية (GHF)». وبدلاً من التخفيف من حدة الأزمة، أدّى هذا الإجراء إلى تفاقم المعاناة وخلق ظروف أشبه بفخ مميت للفلسطينيين المجوعين[12]. تجلّت العواقب الوخيمة لهذه السياسة عندما لقى أكثر من 1400 فلسطيني حتفهم أثناء محاولتهم الحصول على الطعام[13]. في يوم الجمعة الموافق 22 أوت/أغسطس، أعلنت الأمم المتحدة رسميًا حالة مجاعة في غزة — وهي الأولى التي تؤثر في الشرق الأوسط — وذلك بعد أن قدّر خبراؤها أنّ 500,000 شخص يعيشون في حالة «كارثية»[14]

3. اندلعت أشكال عديدة من الاحتجاجات ضد الإبادة الجماعية والتضامن مع الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء العالم ردا على هذا الدمار ندّد فيها المُتظاهرون بعدم اتخاذ إجراءات ملموسة من جانب المجتمع الدولي للدول والمنظمات الدولية لإنهاء حملة الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة. وأشار العديد من المتظاهرين أيضا إلى التواطؤ المادي والمعنوي للدول التي تواصل تزويد إسرائيل بالأسلحة وتبرر العنف ضد الفلسطينيين علنا. تضمنت هذه الاحتجاجات مظاهرات واسعة النطاق إذ شهدت حوالي 60 دولة مظاهرات دعما لفلسطين بين 7 أكتوبر ونهاية نوفمبر 2023، [15] كما تمّ التعبير عن التضامن مع فلسطين من خلال العديد من العروض العامة الأصغر حجما للدعم عبر مختلف قطاعات المجتمع.

4. اكتسبت حركة التضامن العالمية المؤيدة لفلسطين زخما في وقت يتزايد فيه القلق الدولي بشأن الحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.[16] فقد شهد توسع الاستبداد في أجزاء كثيرة من العالم قيودا على الفضاء المدني والحريات الأساسية وكشف المُقررون الخاصون لحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية التعبير عن العديد من الاتجاهات المنتشرة تهدد هذه الحريات.[17] وتشمل هذه النزعات وصم المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بشكل متزايد، واستخدام تشريعات تقييدية موسعة لقمع الممارسة المشروعة لتلك الحقوق، وتجريم النشطاء، والاستخدام العشوائي والمفرط للقوة ضد المتظاهرين، من بين أشكال أخرى من أشكال العداء.[18]

---

1 آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 326 | قطاع غزة | مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية - الأرض الفلسطينية المحتلة
2 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني | الشهداء
3 تقرير الأونروا رقم 186 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية
4 تقديرات بأن 10 آلاف شخص في عداد المفقودين تحت الأنقاض في غزة | أخبار الأمم المتحدة
5 إسرائيل – فلسطين: الأطفال عالقون في فخ صراع لا نهاية له
6 حرب إسرائيل على غزة هي الصراع الأكثر دموية على الإطلاق للصحفيين
7 الأونروا: 1.9 مليون شخص مشرد قسرا بغزة
8 الأونكتاد: الاقتصاد الفلسطيني في حالة خراب بسبب الحرب المستمرة مع تصاعد الفقر والبطالة | أخبار الأمم المتحدة
9 الإبادة التعليمية: أطفال غزة يدخلون عامهم الثالث بلا مدارس | المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
10 الأمم المتحدة: إعادة إعمار غزة تتطلب أكثر من 53 مليار دولار | اقتصاد | الجزيرة نت
11 غزة.. الحرب دمرت ثلثي الأراضي الزراعية في القطاع
12 غزة: بين التجويع والتعرّض لإطلاق النار - هذه ليست استجابة إنسانية - منظمة العفو الدولية
13 المفوض العام للأونروا يتحدث عن غزة: هذه ليست إغاثة، بل قتلٌ مُنظّم | الأونروا
14 المجاعة تصبح حقيقةً مؤكدةً لأول مرة في غزة
15 توصيات للجامعات في جميع أنحاء العالم للفصل الدراسي الثاني من عام 2024: حماية الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات
16 A/HRC/56/50 الجمعية العامة
17 A/79/263 الجمعية العامة، و A/79/319 الجمعية العامة
18 A/HRC/56/50 الجمعية العامة، و A/79/263 الجمعية العامة

- تعزيز الوعي لدى عامة الناس ووسائل الإعلام والمجتمع المدني بهذه الانتهاكات وعواقبها الوخيمة على التمتع بالحقوق واحترام القانون الدولي بشكل عام.

- الدعوة إلى مزيد التركيز على كيفية استخدام الدول الاتهام بمُعاداة السّامية كسلاح لإضفاء الشرعية على انتهاك التزامات حقوق الإنسان بطرق تُعزّز التمييز ضد كلّ من يقف تضامُنا مع فلسطين.

يُوثّق هذا التقرير الذي أعدته الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان اتجاها مُزعجا لانتهاكات الحُرّيات الأساسية في أربعة بلدان: فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. يبحث التقرير في كيفية استخدام الحكومات لروايات مكافحة الإرهاب ومكافحة معاداة السامية كسلاح لقمع المعارضة وإسكات التضامن وتجريم دعم الحقوق الفلسطينية.

يتمثل الشاغل الرئيسي في الخلط المتزايد بين معاداة السامية من ناحية والانتقاد المشروع لسياسات الدولة الإسرائيلية من ناحية أخرى. وقد سمح هذا الارتباك المُتعمّد للسلطات بنزع الشرعية عن عدد كبير من من الجهات الفاعلة والنشطاء والأكاديميين والطلاب والفنانين وحتى المسؤولين المنتخبين، الذين يُدينون علنا الإجراءات الإسرائيلية في غزة أو يُدافعون عن تحرير فلسطين. وبالتالي، فإن الخطاب السياسي، الذي يُعتبر منذ زمن طويل بكونه أساس الحياة الديمقراطية، أصبح يُعادل بشكل متزايد خطاب الكراهية أو الأيديولوجية المتطرفة، خاصة عندما يتعلق الأمر بإسرائيل أو بالصهيونية.

وهذا التسليح لم يأت من فراغ. ففي كل البُلدان التي تمّت دراستها، جاء سياق ما بعد 7 أكتوبر لتعميق قضايا هيكليّة قائمة منذ فترة طويلة: تقلّص فضاء العمل المدني، وتآكل الضمانات الديمقراطية، وتزايد رهاب الإسلام، وتطبيع التنميط العنصري. استندت الجهات الفاعلة الحكومية إلى مُبرّرات حماية النظام العام ومنع مُعاداة السامية والأمن القومي لتبرير الإجراءات الصارمة وحظر التظاهر والاعتقالات التعسفية والعقوبات الأكاديمية والرقابة على وسائل الإعلام والتهديدات التشريعية التي غالبا ما تكون في انتهاك صارخ للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

إلّا أنّ التأثير المُروّع على النقاش العام عميق. ففي جميع البلدان الأربعة، تعرّض الصحفيون والطلاب والأكاديميون والفنانون والمسؤولين المنتخبون والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وكثير منهم من مجتمعات مسلمة أو عربية أو مهاجرة أو مُوصومة عنصريّا إلى المُضايقة أو العقوبات أو الملاحقة القضائية لمُجرّد مُمارستهم لحقوقهم. هذه التوجّهات القمعية لا تخلق سابقة خطيرة فحسب، بل تُهدّد أيضا المبادئ الأساسية للخطاب الديمقراطي والطبيعة العالمية حقوق الإنسان.

# II. الإطار المفاهيمي والتزامات الدول

8. إنّ الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات محمي عالميا بمُوجب القانون الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان، وكذلك بموجب دساتير معظم الدول. وهذه الحقوق مُكرّسة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المواد 19 و21 و22) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

9. حرية الرأي أساسية لممارسة حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وتُشكّل هذه الحريات معا ركائز أساسية للديمقراطية، لأنها تُسهّل تبادل الأفكار والمشاركة العامة في العملية الديمقراطية.[26] وقد استُخدم الحق في التجمع السلمي لتيسير الاعتراف بمجموعة من الحقوق الأساسية الأخرى، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تكتسي هذه الحقوق أهمية خاصة للأفراد والمجموعات المهمشة. وغالبا ما يكون عدم احترام هذه الحقوق مؤشرا على وجود دولة ومجتمع قمعيين.

10. يفرض العهد التزامات على الدول الأطراف باحترام وضمان جميع الحقوق المنصوص عليها في العهد دون تمييز. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير قانونية وتدابير أخرى لتحقيق هذا الغرض والسعي إلى المساءلة، وتوفير سبل انتصاف فعالة لانتهاكات الحقوق المنصوص عليها في العهد.[27]

11. ولا تسمح حماية الحق في اعتناق الآراء دون تدخل في المادة 19 من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية («العهد») بأي استثناء أو تقييد.[28] جميع أشكال الرأي محمية بموجب هذا الحق، بما في ذلك الآراء في المسائل السياسية أو الأخلاقية أو العلمية أو الفنية أو الدينية. هذا الحق لا يتفق مع تجريم أي شكل من أشكال الرأي، أو مضايقة أو وصم أو ترهيب أي شخص بسبب اعتناقه أي رأي.

12. تشمل حرية التعبير الحق في التعبير عن المعلومات والأفكار من أي نوع، حتى لو اعتُبرت مسيئة للغاية. ويشمل ذلك التعبير عن الآراء من خلال الحملات السياسية أو التعبير الفني أو الصحافة أو التدريس أو الإعلان التجاري بلغة التحدث أو المكتوبة أو لغة الإشارة بالإضافة إلى أي أشكال غير لفظية للتعبير. وسائل إعلام حُرة وغير خاضعة للرقابة ضرورية لضمان حرية الرأي والتعبير.

13. تقتصر القيود المفروضة على حرية التعبير على تلك الضرورية لاحترام حقوق وسمعة الآخرين وتلك الضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة. هذا سقف عال، ويجب أن تتوافق أي قيود مع الاختبارات الصارمة للضرورة والتناسب. يجب أن ينص القانون على القيود. كما يجب أن تكون دقيقة بما فيه الكفاية ويجب ألا تُعطي سلطة تقديرية واسعة النطاق لمن ينفذون القانون أو أن تكون فضفاضة بأي طريقة أخرى.

14. يجُوز ممارسة الحق في التجمع السلمي في أي مكان. وتقع على عاتق الدول واجبات تيسير التجمعات السلمية وتمكين المشاركين من تحقيق أهدافهم. التجمع السلمي هو أي تجمع للأشخاص بغرض التعبير أو إبداء موقف بشأن قضية ما أو تبادل الأفكار. قد تسعى التجمعات السلمية إلى أفكار أو أهداف مثيرة للجدل وقد تُسبّب تعطيلا للحركة اليومية أو الأنشطة الاقتصادية. لا يجوز لهم استخدام القوة البدنية ضد الآخرين التي من المحتمل أن تؤدي إلى الإصابة أو الوفاة أو إلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات. الاضطراب والفوضى لا يرقى إلى مستوى العنف. إن تحديد ما إذا كانت المشاركة في التجمع السلمي محمية هي عملية من مرحلتين. أولا، يجب تحديد ما إذا كان هذا السلوك يرقى إلى مستوى المشاركة في «تجمع سلمي». ثانيا، يجب تحديد ما إذا كانت أي قيود مطبقة على الحق ذات صلة بالسلوك والسياق.

15. ويجب أن تكون أي قيود على الحق في التجمع السلمي محدودة ومُحدّدة ومتوافقة مع القانون. وهذا يعني أنه كما هو الحال مع القيود المفروضة على حرية التعبير، يجب أن ينصّ عليها القانون وأن تتفق مع قيود الضرورة والتناسب. كما يجب أن تكون أي قيود مُحايدة للمحتوى ولا يمكن أن تستند إلى هويات المشاركين.

ينطبق الحق في حرية تكوين الجمعيات على أي «هيئة منظمة ومستقلة وغير ربحية تقوم على التجمع الطوعي للأشخاص ذوي المصلحة المشتركة».[29] ويمتد هذا الحق إلى المنظمات غير الحكومية والنقابات والأحزاب السياسية وجميع المجموعات التطوعية المنظمة الأخرى، سواء كانت تتمتع بشخصية اعتبارية أم لا. على الدولة التزام إيجابي بضمان هذه الحقوق، حتى بالنسبة للجمعيات التي تزعج أو تسيء إلى أولئك الذين يعارضون الأفكار التي تسعى الجمعية إلى الترويج لها.

26 A/HRC/56/50 الجمعية العامة
27 التعليق العام على الحق في التجمع السلمي، 21
28 نفس المرجع، 9
29 المبادئ التوجيهية المشتركة بشأن حرية تكوين الجمعيات، لجنة البندقية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، 12

5. تستند موجة التضامن المؤيد لفلسطين إلى عقود من التنظيم العالمي من أجل حقوق الفلسطينيين. هناك تاريخ طويل من القمع والرقابة ضد التضامن المؤيد للفلسطينيين وانتقاد العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وشمل هذا القمع اتهامات كاذبة بمعاداة السامية ودعم الإرهاب، ومتابعة ومُراقبة النشطاء والمجتمع المدني المؤيد للفلسطينيين، وإدانات رسمية لنشطاء وأعمال التضامن، والعقوبات البيروقراطية والإدارية، والتهديدات للحرية الأكاديمية، والدعاوى القضائية والتهديدات القانونية ضد النشطاء والمجتمع المدني المؤيد للفلسطينيين، وتشريعات ضد أعمال التضامن مثل حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات والتحقيقات الجنائية، والمُلاحقات القضائية، وفي بعض الحالات اختطاف واحتجاز غير قانوني للطلاب الذين يُعبّرون عن تضامنهم مع فلسطين.[19]

6. يوجدُ استقطاب كبير داخل المجتمع الدولي في معارضة الفلسطينيين أو دعمهم.[20] وقفت حكومات العديد من دول الشمال وراء إسرائيل على الرغم من إدانة المؤسسات الدولية بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية وقرارات العديد من منظمات حقوق الإنسان الكبرى— حيث كانت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان[21] أول منظمة تعترف بأن إسرائيل ترتكب جريمة إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني — فإن إسرائيل تواصل ارتكاب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني.[22] وبخصوص الدّول الأربع التي سيُركّز عليها هذا التقرير: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، اتخذت الدول الأربع جميعها مواقف علنية تدعم أعمال إسرائيل في فلسطين. وقد استجابت الجهات الفاعلة الحكومية في هذه البلدان الأربعة لاحتجاجات التضامن المؤيدة لفلسطين بقيود غير متناسبة على الحق في التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

7. كان أحد التطورات المهمة في قمع التضامن المؤيد لفلسطين هو اعتماد التعريف الجديد، غير الملزم، لمعاداة السامية من قبل التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة في عام 2016. [23] وسّع هذا التعريف معنى معاداة السامية ليشمل معاداة الصهيونية وانتقاد الدولة الإسرائيلية. على سبيل المثال، يُوصف الادعاء بأن دولة إسرائيل هي «مسعى عنصري» بأنه معاداة للسامية بموجب هذا التعريف، وبالتالي فرض رقابة على الانتقادات القائمة على الأيديولوجيات الاستعمارية التي دعمت إنشاء الدولة الإسرائيلية. بالإضافة إلى خنق النقاش والنقد، تم استخدام التعريف أيضا لتعزيز سردية إلقاء الوصم على التضامن مع فلسطين. وجد المركز الأوروبي للدعم القانوني، وهو منظمة مقرها أمستردام تدعم حركة التضامن مع فلسطين من خلال المناصرة والمشورة القانونية والتقاضي الاستراتيجي، أن تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة لمعاداة السامية قد استُخدم بأغلبية ساحقة لقمع الدفاع عن حقوق الإنسان من أجل الحقوق الفلسطينية وإسكات الانتقادات الموجهة لإسرائيل.[24] بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ السياسات التي تستخدم تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة بطرق تعزز العنصرية ضد الفلسطينيين.[25]

19 استثناء فلسطين من حرية التعبير: حركة تتعرض للهجوم في الولايات المتحدة | مركز الحقوق الدستورية
20 A/79/319 الجمعية العامة
21 يجب أن تتوقف الإبادة الجماعية الجارية ضد الفلسطينيين على الفور
22 إسرائيل ترتكب جريمة الإبادة وأفعال الإبادة الجماعية في غزة | Human Rights Watch
وإسرائيل/الأرض الفلسطينية المحتلة: «بتحش إنك مش بني آدم»: الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين في قطاع غزة - منظمة العفو الدولية
23 التعريف المعمول به في التحالف للمواد ذات الصلة بالهولوكوست
24 قمع المناصرة لحقوق الفلسطينيين من خلال التعريف العملي لمعاداة السامية للتحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست
25 نفس المرجع.

# المملكة المتحدة

## 1. الخلفية

16. تربط المملكة المتحدة علاقة وثيقة مع إسرائيل منذ بداية إنشاء الدولة الإسرائيلية حيث شهد وعد بلفور في عام 1917 تعهد بريطانيا بإنشاء «وطن قومي للشعب اليهودي» في فلسطين. في ذلك الوقت، كانت فلسطين مُحتلة من قبل بريطانيا بموجب نظام الانتداب. واعتبر الكثيرون الإعلان حافزا للنكبة التي طُرد خلالها 750 ألف فلسطيني قسرا من منازلهم وقُتل 15 ألف فلسطيني على أيدي القوات الاسرائيلية.

17. وقّعت المملكة المتحدة وإسرائيل العديد من الاتفاقيات طويلة الأجل التي تدعم شراكة استراتيجية وثيقة بين الدولتين تشمل الدفاع والأمن والأمن السيبراني والتجارة والاقتصاد والتكنولوجيا من بين أهداف أخرى.[30] أثيرت مخاوف عديدة بشأن غياب الشفافية والمُساءلة فيما يتعلق بالعلاقة بين إسرائيل والسياسيين البريطانيين.[31] في عام 2017، تم تسجيل مسؤول سياسي إسرائيلي كبير في لندن يقترح «إسقاط» وزير من حزب المحافظين لانتقاده لإسرائيل.[32] في الحكومة السابقة، أفادت التقارير أن 180 من أعضاء البرلمان البريطاني البالغ عددهم 650 قد قبلوا تمويلا من جماعات الضغط والأفراد المؤيدين لإسرائيل.[33]

18. لقد قلّلت الحكومة البريطانية مرارا وتكرارا من فظائع إسرائيل في غزة وإضفاء الشرعية عليها. في أعقاب هجوم حماس في 7 أكتوبر، عرض رئيس الوزراء آنذاك ريشي سوناك على إسرائيل «دعم المملكة المتحدة غير المشروط في مواجهة الشر» دون أي إشارة صريحة إلى الفلسطينيين في غزة.[34] في أبريل 2024، صرّحت وزيرة الداخلية السابقة سويلا برافرمان أنها تعتقد أن تصرفات إسرائيل منذ 7 أكتوبر كانت متوافقة مع القانون الدولي[35].

19. جلبت الانتخابات البرلمانية في 4 يوليو 2023 حكومة جديدة لحزب العمال برئاسة رئيس الوزراء كير ستارمر. لقد تشكل حزب العمال بعمق في السنوات الأخيرة من خلال الاستقطاب حول قضايا التضامن مع الفلسطينيين وانتقاد إسرائيل. ظهرت اتهامات عديدة بمعاداة السامية في حزب العمال في الفترة التي سبقت الانتخابات العامة لعام 2017 التي قاد خلالها الحزب جيريمي كوربين، وهو مؤيد معروف للحق الفلسطيني في تقرير المصير والذي انتقد علنا انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان[36]. في عام 2020 ، نشرت اللجنة البريطانية للمساواة وحقوق الإنسان تقريرا اعتبر أن حزب العمال ارتكب أفعالا غير قانونية ومعادية للسامية بموجب قانون المساواة في المملكة المتحدة.[37] في عام 2022، أدى تحقيق مستقل أجراه مارتن فورد إلى نشر تقرير فورد يصف فيه بالتفصيل التسليح السياسي الواسع النطاق لاتهامات مُعاداة السامية عبر فصائل حزب العمال، دون إيلاء اهتمام كاف لمُعاداة السامية نفسها.[38] حدّد فورد أيضا «التسلسل الهرمي للعنصرية» ، الذي يميز ضد أعضاء الحزب السود والآسيويين والمسلمين. تم في نهاية المطاف تعليق جيريمي كوربين من الحزب على أساس مُعاداة السامية ممّا أدى إلى انتخاب كير ستارمر زعيما للحزب.

20. في نوفمبر 2024 ، صرح رئيس الوزراء كير ستارمر في مجلس العموم أنه لا توجد إبادة جماعية في غزة[39]. كما صرح وزير الخارجية ديفيد لامي أن وصف الدمار في غزة بأنه إبادة جماعية يُمثلُ «تقويضا لخطورة المصطلح».[40] واصل كلا السياسيين إلى جانب كثيرين آخرين في حكومة حزب العمال التأكيد على حق إسرائيل في الدفاع عن النفس وألمحا إلى أن إسرائيل تمتثل للقانون الدولي في ظلّ الأدلة المتزايدة والنتائج العديدة التي توصلت إليها الهيئات الدولية بأن تصرفات إسرائيل كانت إبادة جماعية، بما في ذلك استنتاج محكمة العدل الدولية بأن انتهاكات اتفاقية الإبادة الجماعية «معقولة».[41]

30 مذكرة تفاهم بين وزارة الخارجية الإسرائيلية ووزارة الخارجية والكومنولث والتنمية البريطانية حول الشراكة الاستراتيجية بين المملكة المتحدة وإسرائيل - GOV.UK

31 https://committees.parliament.uk/writtenevidence/79711/pdf/ ، «ديكلاسيفايد» يكشف: ربع أعضاء البرلمان البريطاني تلقوا تمويلاً من اللوبي الإسرائيلي!

32 تحت الحزام.. تسريبات «الجزيرة» تزلزل الحكومة البريطانية وتدفع إسرائيل إلى الاعتذار

33 تقرير: ثلث نواب حزب المحافظين البريطاني حصلوا على دعم مالي من جماعات مؤيدة لإسرائيل

34 الغارديان: سوناك يتعهد بدعم غير مشروط لـ«إسرائيل» ويتجاهل أبرياء غزة - عربي21

35 سويلا برافيرمان «ترد بشدة» على الاتهامات بأن إسرائيل تنتهك القانون الدولي.

36 معاداة السامية، حملة منظمة ضد جيريمي كوربين زعيم حزب العمال البريطاني - جوناثان كوك

37 بريطانيا: جدل و تحقيقات داخل حزب العمال إثر تصريحات «معادية للسامية»

38 https://labour.org.uk/wp-content/uploads/2023/01/The-Forde-Report.pdf

39 رئيس وزراء بريطانيا يؤكد للبرلمان البريطاني بأنه لا توجد إبادة جماعية في غزة.

40 رئيس الوزراء البريطاني يرفض وصف الأحداث في غزة بالإبادة الجماعية - بوابة الشروق - نسخة الموبايل

41 محكمة العدل الدولية تصدر أمرا بالوقف الفوري للهجوم العسكري الإسرائيلي على رفح | أخبار الأمم المتحدة



21. تعرض الحق في الاحتجاج لهجوم مستمر من طرف الحكومة البريطانية عبر الإدارات والخطوط الحزبية المختلفة. في مايو 2024، قضت محاكم المملكة المتحدة بأن التشريع الجديد المناهض للاحتجاج الذي قدمته حكومة المحافظين غير قانوني. خفضت هذه القوانين العتبة التي يمكن للشرطة عندها التدخل في احتجاجات تُسبّب «اضطرابا خطيرا» عن تلك التي تُسبّب اضطرابا «أكثر من طفيف».[42] كانت هذه التعديلات هي الأحدث في سلسلة من الهجمات القانونية على النشطاء، بما في ذلك قوانين جديدة للإزعاج العام تفرض أحكاما بالسجن لمدة 10 سنوات وأوامر قضائية تمنع النشطاء من شرح سياقات وأسباب احتجاجاتهم أمام هيئة محلفين في المحكمة[43] قدمت حكومة حزب العمال الجديدة استئنافًا ضد حكم المحكمة اومع ذلك، رفضت محكمة الاستئناف هذا الاستئناف في مايو 2025، مؤكدة أن برافيرمان تجاوزت صلاحياتها القانونية باستخدام تشريع ثانوي (تشريع هنري الثامن) لإجراء مثل هذا التغيير[44].

## 2. انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة في المملكة المتحدة

### أ. الروايات الحكومية بما في ذلك الرقابة على أصحاب المناصب العامة

22. أثارت الهجمات الإسرائيلية على غزة أكبر حركة احتجاج جماهيرية في التاريخ البريطاني الحديث.[45] في 30 أكتوبر 2023 ، وصفت سويلا برافرمان، وزيرة الداخلية البريطانية في ذلك الوقت، هذه الاحتجاجات بأنها «مسيرات كراهية» في رسالة إلى الشرطة البريطانية. وأشارت كذلك إلى أن «الإسلاميين وغيرهم من العُنصريين» سيستخدمون «إجراءات دفاعية إسرائيلية مشروعة» «لإثارة الكراهية ضد اليهود البريطانيين». في نفس الرسالة ، ذكرت برافرمان أنه سيتمّ اعتبار جريمة جنائية التعبير عن الدعم «المُتهور» لحماس، أو ارتداء ملابس أو رموز يُمكن أن تثير الشكوك بشكل معقول في أن الشخص يدعم حماس، وشجّعت الشرطة على «النظر فيما إذا كانت هتافات مثل «من النهر إلى البحر، فلسطين ستحرّر» يجب أن تُفهم على أنها تعبير عن رغبة عنيفة في رؤية إسرائيل تمحى من العالم» وبالتالي تُعتبر جريمة تستوجب إلقاء القبض. هذه الرواية، التي وصمت الدّعم لفلسطين وحركات المقاومة الفلسطينية، عملت أيضا على التمييز ضد المسلمين وغيرهم من المجموعات المنعوتة عنصريّا في المملكة المتحدة[46].

23. سجّلت مجموعة مراقبة مُموّلة من حكومة المملكة المتحدة تتابع حالات رهاب أو كراهية لإسلام، TellMama UK، ارتفاعا حادا في الحالات بعد 7 أكتوبر 2023[47] إذ تلقّت المجموعة في عام 2024 أعلى مستوى على الإطلاق من حوادث الكراهية ضد المسلمين في تاريخها المُمتد على 12 عاما.[48] وثقت المجموعة «طفرة هائلة» في الخطاب على الإنترنت وخارجه تربط المسلمين بالإرهاب. في مارس 2025، أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستتوقّف عن تمويل مجموعة المراقبة.[49]

24. لم يؤثر تغيير الحكومة في 4 يوليو 2024 من حزب المحافظين إلى حزب العمال كثيرا على تغيير السّردية الحكومية الرسمية التي استمرت في ربط انتقاد إسرائيل ودعم فلسطين بمعاداة السامية العنيفة واستهدفت الجماعات الإسلامية والمنعوتة عنصريّا. كما ذكرنا أعلاه، دفعت الحكومة بقيادة كير ستارمر أيضا لإضفاء الشرعية على عنف الإبادة الجماعية الإسرائيلي، واستمرت في تبرير دعمها لإسرائيل. وقد قوبلت بالاستهجان أي محاولات من داخل الحكومة للرد على هذه السرديّة[50].

25. عملت التغييرات في التشريعات على ممارسة المزيد من الضغط على التمتع بالحقوق بما في ذلك حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات في المملكة المتحدة. في عام 2016، تبنت المملكة المتحدة رسميا تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة لمعاداة السامية، على الرغم من المخاوف القوية التي أثارها العديد من خبراء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بشأن إمكانية كبت هذا التّعريف للانتقادات المشروعة للدولة الإسرائيلية.[51] ليس لدى المملكة المتحدة حاليا تعريف عملي لرهاب الإسلام، على الرغم من الالتماسات المقدمة إلى مجلس العموم لتبني تعريف.[52]

42 محكمة بريطانية: تشديد الحكومة قانون قمع المظاهرات يخالف القانون

43 خبير أممي يدين حملة المملكة المتحدة على الاحتجاجات البيئية

44 محكمة الاستئناف ترفض استئناف الحكومة بشأن قوانين مكافحة الاحتجاجات

45 كيف أشعلت غزة أكبر حركة احتجاج في بريطانيا خلال التاريخ الحديث؟ - عربي21

46 رسالة إلى رؤساء الشرطة في إنجلترا وويلز عقب صراع إسرائيل وحماس (متاح الوصول)

47 المعيار الجديد للكراهية ضد المسلمين، 33

48 المرجع نفسه في 8

49 مجموعة «تل ماما للمراقبة» تواجه الإغلاق بعد أن سحبت الحكومة التمويل | الإسلاموفوبيا | الجارديان

50 السياسة المؤيدة لفلسطين تصطدم بجدار داخل حزب العمال بقيادة كير ستارمر

51 وفقًا لأكثر من 100 منظمة من منظمات المجتمع المدني، غالبًا ما استُخدم تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA) بشكل خاطئ لاعتبار انتقاد إسرائيل معاداةً للسامية، مما أدى إلى تقييد، وأحيانًا قمع، الاحتجاجات السلمية والنشاط والكلام المنتقد لإسرائيل و/أو للصهيونية، سواء في الولايات المتحدة أو في أوروبا. كما انتقدت هذا الاستخدام الخاطئ المقررة الخاصة السابقة للأمم المتحدة المعنية بالعنصرية، إ. تيندايي أشيومي. عالميًا: يتعين على الأمم المتحدة احترام حقوق الإنسان بينما تكافح معاداة السامية - منظمة العفو الدولية

52 تعريف الإسلاموفوبيا المجلد 743: نقاش يوم الثلاثاء 9 يناير 2024

26. علاوة على ذلك، أدى تصنيف حماس كمنظمة محظورة في عام 2021 إلى خلق مجال واسع للرقابة على دعم المقاومة الفلسطينية بموجب قانون الإرهاب البريطاني. تحظر المادة 12 من قانون الإرهاب (2000) التعبير عن الآراء أو المعتقدات التي تدعم منظمة محظورة. خلقت هذه التشريعات مُجتمعة أساسا واسعا لاتهامات معاداة السامية بدعم الإرهاب.

27. وفي حالة أيرلندا الشمالية، فإن اعتماد تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة لا يثير فقط المخاوف بشأن انتهاكات الحقوق بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بل يُهدّد أيضا الحقوق التي أكدها اتفاق الجمعة العظيمة لعام 1998. وفي حين أن الدولة الأيرلندية ليست موضوع هذا التقرير، فإنها مُلزمة أيضا بموجب أحكام المعادلة في اتفاق الجمعة العظيمة بضمان مستويات مماثلة من الحماية للحقوق المؤكدة للاتفاق في ولايتها القضائية (وأدرجت في هذا السياق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في عام 2003). وبالتالي فإن القرار الذي اتخذته الحكومة الأيرلندية مؤخرا باعتماد تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة يُمكن أن يتعارض مع نفس أحكام اتفاق الجمعة العظيمة.[53]

28. في 14 مارس 2024، نشرت الحكومة البريطانية تعريفا جديدا للتطرف صراحة «للرد على التهديد المتطرف المتزايد منذ هجمات 7 أكتوبر الإرهابية في إسرائيل».[54] يُوسّع التعريف الجديد نطاق «التطرف» ليشمل ليس فقط الأفعال التي تقوّض المبدأ الغامض «لديمقراطية المملكة المتحدة» ولكن يمتد أيضا إلى الإجراءات التي تخلق «بيئة متساهلة» لهذه الأفعال.[55]

29. تم تهميش كلّ من يُعارض السردية الرسمية لشرعية أعمال الإبادة الجماعية الإسرائيلية من داخل مؤسسات الدولة بشكل منهجي. وأقيل العديد من أصحاب المناصب السياسية البريطانية أو أوقفوا عن العمل بسبب تضامنهم مع الفلسطينيين في غزة أو لدعوتهم إلى إنهاء الهجمات الإسرائيلية. أقيل النائب عن حزب المحافظين بول بريستو من منصبه كمساعد لوزير الخارجية بعد أن كتب رسالة إلى رئيس الوزراء آنذاك ريشي سوناك يدعوه إلى تغيير موقفه ودعم إنهاء دائم للأعمال العدائية. ذكر بريستو في رسالته أن وقف إطلاق النار الكامل سيسمح للمُساعدات بالوصول إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها.[56]

30. وتم إيقاف ثلاثة مستشارين من حزب المحافظين عن العمل لحضورهم مسيرة تضامن مؤيدة لفلسطين في نوفمبر 2023. وكان أعضاء المجلس الثلاثة كامران غفور ومحمد عرفان وعبد الواحد من الأقليات العرقية التي كانت عضوا في مجلس أولدهام. ومنذ ذلك الحين غادر اثنان من أعضاء المجلس حزب المحافظين. أعلن النائب وحيد عن قراره بالترشح كمُستقل: «لقد حاولوا فرض رقابة علينا ومنعنا من الحديث عن الشعب الفلسطيني، ولا يمكن لضميري أن يتحمّل أن أكون جزءا من حزب يدعم الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني».[57]

31. وبالمثل، تم تعليق أربعة من أعضاء مجلس حزب العمال من مجلس هاكني في لندن في فبراير 2024 لدعوتهم علنا إلى وقف إطلاق النار. تم تعليق أعضاء المجلس بسبب التصويت للاستماع إلى اقتراح يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، وكذلك الدعوة إلى إجراء تحقيق في كيفية السماح لعضو مجلس أدين بحيازة صور غير لائقة لأطفال صغار بالترشح للانتخابات.[58]

32. تمت إزالة أربعة مستشارين آخرين من حزب العمال من مجلس لامبيث لتصويتهم لصالح اقتراح يدعو إلى وقف إطلاق النار. استقال أحد أعضاء المجلس بعد فترة وجيزة. قال مارتن أبرامز، عضو يهودي بالمجلس وكان أحد أعضاء المجلس الأربعة الذين تم إيقافهم «سأستمر في التعبير عمّا أعتقد أنه صحيح لأن هذا مُغيّب تماما من طرف كير ستارمر وقيادة حزب العمال».[59]

53 Tánaiste تعلن عن تأييدها للمبادئ التوجيهية العالمية لمكافحة مُعاداة السامية والتعريف العملي لمعاداة السامية الصادر عن التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة
54 الحكومة تعزز نهجها في مكافحة التطرف - GOV.UK
55 المرجع نفسه
56 إقالة نائب بريطاني من منصبه الحكومي بعد دعوته لوقف إطلاق النار بغزة - عربي21
57 استقالة أعضاء مجلس المحافظين بعد تعليق مسيرة فلسطين | أولدهام تايمز
58 «فظيعة»: تعليق أربعة مستشارين عن العمل من طرف حزب العمال بسبب تصويتهم للاستماع إلى اقتراحات بشأن وقف إطلاق النار في غزة وتحقيق دبوي
59 «مخزٍ تماما»: سياسي من حزب العمال مُعلّق يهاجم موقف ستارمر بشأن غزة

33. استقالت سنيا وينيفريد، الناشطة العريقة المناهضة للعنصرية وعضو مجلس حزب العمال في لامبيث، من مقعدها بعد إيقافها عن العمل بسبب التصويت لصالح وقف إطلاق النار في غزة. ووصفت اجتماعها مع رؤساء مجموعة العمل حول هذه القضية بأنه «البيئة الأكثر عدائية وعدوانية وإذلالا واجهتها على الإطلاق خلال السنوات العشر التي قضيتها كمستشارة عُمّالية».[60] تلقت وينيفريد، المعروفة أيضا بنشاطها حول نظام الهجرة التمييزي في المملكة المتحدة، دعما من عدد من النواب وأعضاء المجالس السود. وأشارت ديان أبوت، النائبة عن هاكني نورث وستوك نيوينجتون، التي واجهت معارضة كبيرة من قيادة حزب العمال نفسها، إلى أنه «على هذا الأساس، لم يجرؤ أي عضو في مجلس حزب العمال على التنفس كلمة واحدة عن الفصل العنصري في الثمانينيات»[61].

34. كما تعرضت بيروقراطية الدولة في المملكة المتحدة لإجراءات قمعية موجهة ضد التضامن الشعبي مع شعبي غزة وفلسطين. في مارس 2024، تم تعليق شبكة المسلمين التابعة للخدمة المدنية بعد عدد من الندوات عبر الإنترنت التي نظمتها الشبكة لمناقشة سياسة الحكومة بشأن إسرائيل وغزة. وصف نائب رئيس الوزراء آنذاك أوليفر دودن النشاط بأنه «نشاط سياسي مزعج». واستأنفت الشبكة عملها منذ ذلك الحين، لكن تم تعيين جهات راعية كُبرى لرصد أنشطتها.[62]

35. في المحاكم، تلقى القاضي تان إكرام، وهو قاض بريطاني رفيع المستوى، تحذيرا رسميا بسوء السلوك بتعلّة أنه عبّر عن إعجابه عن طريق الخطأ بمنشور على لينكد إن يدعو إلى فلسطين حرة. وجاء في التحذير أن القاضي إكرام يُخاطر بتقويض ثقة الجمهور لأنه ترأس سابقا قضية تتعلق بنشطاء حملة تضامن مع فلسطين. وصفت[63] سويلا برافرمان ، وزيرة الداخلية آنذاك، سلوك القاضي علنا بأنه «صادم تماما» ودعت إلى مُراجعة قضاياه السابقة.[64]

36. إن إسكات الدعم لفلسطين وانتقاد انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان من داخل مؤسسات الحكم البريطانية يعمل بالتّوازي مع التشريعات والروايات الرسمية لتعميم الرواية التي تضفي الشرعية على تصرفات إسرائيل وتوصم السكان المستضعفين داخل المملكة المتحدة.

## ب. الانتهاكات ضد الصحفيين

37. تمتد القيود المفروضة على الروايات العامة في المملكة المتحدة إلى الرقابة والسيطرة على الرسائل الإعلامية حول الهجمات الإسرائيلية على فلسطين. مثلت هيئة الإذاعة البريطانية، وهي هيئة إذاعية عامة، موقعا رئيسيا لهذه القيود. في أكتوبر2023، تم إبعاد ستة صحفيين من بي بي سي نيوز عربي عن البث المُباشر ووُضعوا قيد التحقيق من قبل مُشغّلهم بعد تعبيرهم عن مشاعر مُؤيدة للفلسطينيين، بما في ذلك وصف صباح يوم 7 أكتوبر ب «صباح الأمل» على وسائل التواصل الاجتماعي. ومنذ ذلك الحين، رفعت ندى عبد الصمد، التي عملت في بي بي سي العربية لمدة 27 عاما، دعوى تشهير ضد بي بي سي في لبنان.[65]

38. كما اتُهمت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) بفرض رقابة على التصريحات العامة الداعمة للشعب الفلسطيني في تغطيتها للأكاديمية البريطانية لفنون السينما والتلفزيون (BAFTA) في اسكتلندا في نوفمبر 2023. استغلت العديد من الشخصيات العامة الفرصة للتعبير عن تضامنها مع فلسطين، مما أدى إلى حذف أجزاء كاملة من خطابات الجوائز عن الرأي العام.[66]

39. في 15 أغسطس 2024 ، تم القبض على الصحفي البريطاني الموالي للفلسطينيين ريتشارد ميدهيرست في مطار هيثرو، وقد تم احتجازه بموجب الجدول 12 أو قانون الإرهاب (2000) بزعم تعبيره عن رأي أو معتقد يدعم منظمة محظورة. نفى ميدهيرست ذلك عند القبض عليه، وصادرت الشرطة هاتفه وأجهزة تسجيله. تم احتجازه واستجوابه لما يقرب من 24 ساعة، ولكن لم تُوجه ضدّه أي اتهامات وسُمح له بالمغادرة.

40. تم القبض على صحفية أخرى، سارة ويلكنسون في منزلها في الساعة 7:30 صباحا يوم 29 أغسطس 2024. تمت مصادرة أجهزتها الإلكترونية وقيل لابنها إن الاعتقال كان بسبب محتوى مؤيد للفلسطينيين نشرته على الإنترنت. كما ألقي القبض على ويلكنسون ووضعها قيد الإقامة الجبرية بموجب قانون الإرهاب لعام 2000. حسب مُقابلة تمّ إجراؤها، تنصّ شروط الإفراج عن ويلكينسون بكفالة على أنه لا يجوز لها التحدث علنا عن المقاومة الفلسطينية.[67]

60 نواب سود ينتقدون حزب العمال بسبب تعليق عضوية أحد مستشاريه للتصويت على وقف إطلاق النار في غزة
61 https://x.com/HackneyAbbott/status/1765769457471791344
62 شبكة الخدمة المدنية الإسلامية تستأنف أنشطتها بعد المراجعة
63 قاض بريطاني كبير يتلقى تحذيرا بعد الإعجاب بمنشور يدعو إلى فلسطين الحرة
64 تان إكرام: سويلا برافرمان تقود دعوات لتأديب القاضي الذي أنقذ مناصري حماس و«أعجبه منشور عن فلسطين» | الإندبندنت
65 الإعلامية اللبنانية ندى عبد الصمد تقاضي «بي بي سي» وترفض المثول للتحقيق | منوعات | الجزيرة نت
66 «الجزيرة»: صحفيون في BBC يتهمون مؤسستهم بالتحيز لـ«إسرائيل» - عربي21
67 إسقاط شروط الكفالة ضد ناشطة سلام بريطانية وحملة القمع | حوار | thenews.com.pk

## ت. الانتهاكات ضد النشطاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

تعرّض الحق في الاحتجاج لهجوم مستمر من طرف الحكومة البريطانية بمُختلف إداراتها وخُطوطها الحزبية. قوبلت الاحتجاجات تضامنا مع غزة وضد عنف الإبادة الجماعية الإسرائيلية بدرجات عالية من المراقبة والعنف المُسلطين من قبل أجهزة الشرطة. كشف تحقيق أجرته شبكة مراقبة الشرطة عن «أدلة كافية» تدعم اتهام معاملات الشرطة العنصرية والمعادية للإسلام في الاحتجاجات المؤيدة لفلسطين، بما في ذلك شكل من التنميط العنصري.[68] يمكن للشرطة في إنجلترا وويلز إجراء عمليات التوقيف والتفتيش دون الحاجة إلى وجود شبهة، وذلك في إطار الاحتجاجات بموجب المادة 11 من قانون النظام العام لعام 2023، الذي دخل حيّز التنفيذ في 20 ديسمبر 2023. وبحلول سبتمبر 2025، أفادت منظمة **بيغ براذر واتش** بأن 40 من أصل 47 حالة استُخدم فيها هذا الصلاحية كانت مرتبطة بمظاهرات متعلقة بغزة، دون أن تؤدي إلى أي اعتقالات، مما أثار مخاوف من أن هذا الإجراء يفتقر إلى مبرر حقيقي.[69] بين 7 أكتوبر 2023 وأغسطس 2025، تم اعتقال ما لا يقل عن 1,000 شخص خلال احتجاجات مؤيدة لفلسطين في المملكة المتحدة. ويشمل ذلك توقيف 532 شخصًا في مظاهرة بساحة البرلمان في لندن[70]، بسبب إظهارهم الدعم لحركة فلسطين أكشن، وهي مجموعة حُظرت لاحقًا بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة. وقد وُصفت هذه الحادثة بأنها أكبر عملية اعتقال جماعي في احتجاج واحد بالعاصمة.

41. مع اندلاع الاحتجاجات تضامنا مع غزة في جميع أنحاء البلاد في أعقاب الهجمات الإسرائيلية الأولى بعد 7 أكتوبر 2023، أدلت الحكومة البريطانية مرارا وتكرارا بتصريحات تلمح إلى أن الاحتجاجات خطيرة وغير أخلاقية وربما إجرامية. في 11 أكتوبر 2023 ، أطلع رئيس الوزراء ريشي سوناك وسائل الإعلام على احتجاجات «المتعاطفين مع حماس» ورابطة الدفاع الإنجليزية، وهي مجموعة يمينية متطرفة استغلت الاحتجاجات المؤيدة لفلسطين كفرصة للتعبير عن اعتراضها على المهاجرين غير البيض في المملكة المتحدة، مع العديد من الحالات الموثقة لمتظاهرين يستخدمون الصليب المعقوف والتحية النازية. وشدد سوناك في مراوغة بين المجموعتين على أن «جميع الجرائم يجب أن تقابل بقوة القانون الكاملة والسريعة»[71].

42. بلغ حجم المظاهرات الجماهيرية المؤيدة لفلسطين مستويات غير مسبوقة في لندن، حيث تمكّنت من حشد 750 ألف شخص في ذروتها. وصفت وزيرة الداخلية آنذاك سويلا برافرمان هذه المظاهرات بكونها «مسيرات كراهية». وأشارت كذلك إلى أن الشرطة يجب أن تتخذ «نهج عدم التسامح مطلقا مع معاداة السامية» وأن المتظاهرين «يهتفون من أجل محو إسرائيل من الخريطة» ، في إشارة على الأرجح إلى الهتاف الشهير «من النهر إلى البحر، فلسطين ستحرّر».[72]

43. في 10 أكتوبر 2023 وفي رسالة إلى رئيس الشرطة ، ذكرت سويلا برافرمان أن «التجربة تشير إلى أنه كلما تعرضت إسرائيل للهجوم، يسعى الإسلاميون وغيرهم من العنصريين إلى استخدام الإجراءات الدفاعية الإسرائيلية المشروعة كذريعة لإثارة الكراهية ضد اليهود البريطانيين». وشددت كذلك على أنه يجب اعتبار «التعبير عن الدعم لحماس» أو ارتداء ملابس قد «تثير شكوكا معقولة بأن الشخص عضو في حماس أو مؤيد لها» جريمة جنائية. كما شجّعت ضباط الشرطة على «النظر فيما إذا كانت هتافات مثل «من النهر إلى البحر، ستحرّر فلسطين» يجب أن تُفهم على أنها تعبير عن رغبة عنيفة في رؤية إسرائيل تُمحى من العالم».[73] مشيرة إلى أن «السياق أمر بالغ الأهمية»، وأضافت برافرمان أن التلويح بالعلم الفلسطيني في سياقات مُعيّنة قد يكون في حد ذاته «يهدف إلى تمجيد الأعمال الإرهابية»[74].

44. تمّ في بعض الأحيان استهداف الإجراءات ضد النشطاء والمتظاهرين ضد المهاجرين في المملكة المتحدة. في أكتوبر 2023، اقترح وزير الهجرة آنذاك روبرت جينريك أن «التحريض على معاداة السامية» سيكون سببا للترحيل حتى لو كانت هذه الأنشطة «دون المستوى الجنائي». نظرا لاستخدام المملكة المتحدة لمعيار التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة لمعاداة السامية وتصنيف حماس كجماعة إرهابية، يُمكن أن تشمل هذه الإجراءات انتقاد الدولة الإسرائيلية، أو دعم المقاومة الفلسطينية، أو كما قال جينريك نفسه «مقارنة إسرائيل بحماس».[75]

68 في ملايونيا | Netpol ، (ص 6)
69 اتهامات لشرطة المتروبوليتان باستهداف المتظاهرين المؤيدين لفلسطين بعمليات التوقيف والتفتيش
70 شرطة لندن تؤكد اعتقال 532 شخصا في احتجاج داعم لـ«فلسطين أكشن»
71 «يجب مواجهة كل الأفعال الإجرامية بالقوة الكاملة والسريعة للقانون»: سوناك عن أعمال العنف خلال المظاهرات المؤيدة لفلسطين في المملكة المتحدة – ذا بريتت
72 وزيرة داخلية بريطانيا تصف المظاهرات المؤيدة لفلسطين بـ«مسيرات كراهية»
73 رسالة إلى رؤساء الشرطة في إنجلترا وبلاد الغال في أعقاب النزاع بين إسرائيل وحماس - GOV.UK
74 إجراء غير مسبوق.. هل تسعى الداخلية البريطانية لتجريم رفع العلم الفلسطيني؟ | سياسة | الجزيرة نت
75 الوزيرة تقول إنه سيتم إبعاد زوار المملكة المتحدة الذين يُحرّضون على معاداة السامية | الهجرة واللجوء | الجارديان

45. تمّ إعلام دانا أبو قمر، وهي طالبة فلسطينية كندية تدرس في جامعة مانشستر، أنه سيتم إلغاء تأشيرتها للإقامة والدّراسة في المملكة المتحدة، بعد خطاب أعربت فيه عن «فرحتها» بالمقاومة الفلسطينية. استأنفت أبو قمر هذا القرار، وفازت باستئنافها في أكتوبر 2024، حيث تبين أن الحكومة فشلت في إثبات أن استمرار وجودها في المملكة المتحدة لم يكن يفضي إلى الصالح العام.[76] أظهرت وثائق مُسرّبة من المحكمة أن روبرت جينريك، وزير الهجرة آنذاك، تدخل شخصيا، وطلب من وزارة الداخلية عما إذا كان من المُمكن إلغاء تأشيرتها.[77]

46. في أبريل 2024، تمّت إدانة خالد حجساد، وهو طالب لجوء يبلغ من العمر 24 عاما كان قد وصل إلى المملكة المتحدة قبل عام واحد فقط، بإثارة شكوك معقولة في دعم حماس. كان حجاد قد حضر مظاهرة في نوفمبر 2023 ارتدى فيها عصابة رأس خضراء تحمل الشهادة، وهي ركيزة أساسية في العقيدة الإسلامية. في يونيو 2024، حكمت عليه محكمة الصلح في وستمنستر بالسراح المشروط لمدة ثلاثة أشهر[78].

47. سجلت منظمة «كايج إنترناشيونال» ارتفاعا في حالات قمع التضامن مع فلسطين في المملكة المتحدة. تعلّقت 118 من هذه الحالات بالقمع في المدارس، و35 في أماكن العمل، و35 في الاحتجاجات، و13 في الجامعات، و13 في المساجد.[79] تضمنت الحالات في المدارس نمطا من الإحالات إلى برنامج PREVENT (توقّي)[80]، وهو برنامج لمُكافحة التطرف في المملكة المتحدة[81]. وقد انتقد جماعات حقوق الإنسان هذا البرنامج بسبب افتراضاته المُعادية للإسلام واستخدامه «كذريعة للمراقبة والتكييف الاجتماعي».

48. كما تم استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب لقمع احتجاجات النشطاء ضد مبيعات الأسلحة لإسرائيل وكانت حركة فلسطين أكشن إحدى المنظمات الموجودة في طليعة النشاط المباشر للتضامن مع فلسطين في المملكة المتحدة. تأسست المجموعة في عام 2020 من قبل هدى عموري وريتشارد بارنارد وتستهدف شركات تصنيع الأسلحة في المملكة المتحدة التي تزود إسرائيل بالأسلحة، وخاصة شركة أنظمة إلبيت – أكبر منتج للأسلحة في إسرائيل.[82] في أغسطس 2024، تم اتهام ريتشارد بارنارد، المؤسس المشارك لمنظمة 'حركة فلسطين أكشن' بموجب قانون الإرهاب بعد إلقائه خطابات عامة لدعم فلسطين. وكانت الشرطة قد اعتقلت من قبل، في يوليو 2024، عشرة نشطاء آخرين من منظمة 'حركة فلسطين أكشن' بسبب أنشطتهم ضد مُصنّعي الأسلحة الذين يزودون إسرائيل بالأسلحة. احتُجز هؤلاء النشطاء دون تهمة بموجب قانون الإرهاب، ووُجّهت إليهم فيما بعد تُهمة ارتكاب جرائم غير إرهابية، بما في ذلك السطو والاضطرابات العنيفة والتآمر لإلحاق الضرر بالممتلكات، قبل إيداعهم السجن. في 5 يوليو 2025، حظرت الحكومة حركة فلسطين اكشن واعتبرتها منظمة إرهابية. وقد قوبل هذا القرار بانتقادات حادة من منظمات المجتمع المدني[83]، وخبراء الأمم المتحدة[84]، والمفكرين[85]، ومئات المحامين.

49.

50. على عكس الشرطة في بريطانيا، سهّلت مصالح شرطة أيرلندا الشمالية (PSNI) التي تم إصلاحها إلى حد كبير الحق في الاحتجاج. تعمل مصالح الشرطة بإيرلندا الشمالية على غرار هيئات الشرطة البريطانية بشكل مُستقلّ من الناحية التشغيلية، لكنها مسؤولة أمام مجلس شرطة مستقل بدلا من وزارة الداخلية للمملكة المُتحدة. يوجدُ أيضا أمين مظالم مُستقل للتعامل مع الشكاوى المُتعلّقة بالشرطة، وهي مؤسسة أقوى من نظرائها في بريطانيا. جاءت هذين الهيئتين للرقابة وكذلك إصلاح قوة الشرطة السابقة في مصالح شرطة إيرلندا الشمالية نتاج إصلاحات في عملية السلام. أدت هذه الإصلاحات أيضا إلى تغييرات كبيرة في كيفية تعامل مصالح شرطة إيرلندا الشمالية مع أوضاع النظام العام، حيث أصبحت أطر صنع القرار القائمة على حقوق الإنسان بشأن التدخل واستخدام القوة بارزة اليوم في هذه العملية. يُعدّ استثناء من ذلك تعامل مصالح الشرطة بإيرلندا الشمالية مع الاحتجاجات في جامعة كوينز في بلفاست، كما هو موضح أدناه.

76 دعم حق الفلسطينيين في المقاومة محمي بموجب حرية التعبير: دانا أبو قمر تُحقق فوزا تاريخيا في المحكمة بإبطال إلغاء التأشيرة من طرف وزارة الداخلية
77 الوزير البريطاني جينريك يتدخل للضغط من أجل سحب تأشيرة الطالب الفلسطيني | ميدل إيست آي
78 رجل يرتدي عصابة رأس لحماس يحصل على سراح مشروط
79 تقرير جديد يكشف عن حجم قمع فلسطين في المدارس وأماكن العمل في المملكة المتحدة
80 تحويل أطفال إلى الشرطة لمكافحة الإرهاب في إطار حملة على دعم فلسطين
81 Prevent | Counter Terrorism Policing
82 معلومات حول - Palestine Action
83 المملكة المتحدة: حظر حركة Palestine Action «تجاوز قانوني مقلق» من قبل الحكومة البريطانية، حسب منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة
84 تورك يحذّر: إنّ حظر مجموعة تحرك من أجل فلسطين يثير 'القلق' من إساءة استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة | OHCHR
85 حظر حركة Palestine Action هجوم على الحريات الأساسية

## ث. انتهاكات الحرية الأكاديمية

51. أصبحت المدارس والجامعات من أهم مواقع القمع والرقابة على عبارات التضامن العامة مع فلسطين. تعاونت الجامعات مع الشرطة وشركات الأمن الخاصة. كشف تحقيق مُشترك أجرته سكاي نيوز ومُنظمة الحُريات المدنية البريطانية ليبرتي أن ما لا يقل عن 28 جامعة فتحت تحقيقات تأديبية منذ أكتوبر 2023 ضد 113 موظفا وطالبا بسبب نشاطهم المؤيد لفلسطين.[86] تراسلت 36 جامعة على الأقل مع الشرطة فيما يتعلق بالاحتجاجات المؤيدة لفلسطين ورفضت ما يقرب من 50 جامعة الرد على طلب واحد على الأقل من طلبات 'حرية المعلومات' للحصول على معلومات حول التحقيقات التأديبية التي عُرضت عليها.

52. تشمل تقارير القمع والرقابة فرض إزالة العبايات والملابس الفلسطينية واحتجاز الطلاب في غرف عزل، والتعليق عن الدّراسة، والاجتماعات التأديبية، وعدم السماح بذكر فلسطين، وتثقيف الأطفال بأن فصائل المقاومة الفلسطينية كلها إرهابية، ومنع الإحالة على برنامج PREVENT، وتنفيذ التحقيقات الجنائية، والتهديد بالترحيل للطلاب الدوليين.[87]

53. كانت حملات القمع على مخيمات الطلاب التي تحتج على الإبادة الجماعية في فلسطين وتضغط على الجامعات من أجل سحب استثماراتها من الشركات التي تُمكّن من العنف الإسرائيلي في فلسطين عنيفة في بعض الأحيان. تعرّضت المخيمات الموالية لفلسطين لمُداهمات متكررة وتهديدات بالإخلاء القسري، على الرغم من أن المخيمات غير عنيفة بطبيعتها. تم تصوير طلاب في جامعة نيوكاسل وهم يتعرضون للاعتداء والسحب من المعسكر من قبل قوات الشرطة.[88]

54. ويخضع الطلاب والموظفون لمزيد من المراقبة. تبين أن الأمن في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن قد قام بتجميع قائمة بالطلاب والموظفين المتورطين في نشاط «غير مُصرّح به» يدعم فلسطين على الرغم من أن الكُلّية نفت الاحتفاظ بقوائم بالطلاب بناء على آرائهم السياسية[89].

55. كما تم تقييد المحاضرين وإخضاعهم للرقابة. ذكر بعض المُحاضرين في جامعة شيفيلد أنهم أجبروا على إلغاء لقاءات ما لم يوافقوا على قيود «غير متناسبة» بما في ذلك الاحتفاظ بالحق في تفتيش الحضور.[90] تم وضع الأستاذ جيمس ديكنجز ، الأستاذ الفخري في جامعة ليدز تحت تحقيق رسمي بعد محاولاته تنظيم رد على دعوة الجمعية اليهودية بالجامعة لموسيقي موال لاسرائيل إلى الحرم الجامعي. بعد الدعم الشعبي للبروفيسور ديكينز، قرّرت الجامعة عدم تجريده من وضعه الفخري ولكنها اقترحت حرمان الأستاذ من جميع الامتيازات المرتبطة به، مما يرقى إلى تجريده من مكانته في الممارسة العملية إن لم يكن بالاسم.

56. كسبت جامعة كامبريدج أمرا قضائيّا لمدة أربعة أشهر في المحكمة العليا، مما أدى إلى منع الاحتجاجات المتعلقة بإسرائيل أو فلسطين حتى نهاية يوليو. يأتي ذلك في أعقاب احتجاجات طلابية في عام 2024 بما في ذلك معسكر مؤيد لفلسطين انتهى عندما وافقت الجامعة على مراجعة شراكاتها البحثية مع شركات الأسلحة والدفاع.[91] أدان اتحاد الجامعات والكليات خطوة وضع قيود قانونية ووصفها بأنها «هجوم مُخجل على الحقوق الديمقراطية الأساسية».[92]

86 الكشف عن: «الحملة المتفاقمة» على النشاط المؤيد لفلسطين في جامعات المملكة المتحدة - Liberty Investigations
87 موجز السياسة الأوروبية: نشرة خاصة حول فلسطين
88 الحرب على غزة: لماذا تدعو الجامعات البريطانية الشرطة للحد من احتجاجات الطلاب؟ | عين الشرق الأوسط
89 الكشف عن: «الحملة المتفاقمة» على النشاط المؤيد لفلسطين في جامعات المملكة المتحدة - Liberty Investigations
90 نفس المرجع
91 طلاب كامبريدج يفككون مخيما مؤيدا لفلسطين بعد موافقة الجامعة | اسكواش
92 النقابة والنشطاء البارزون يدينون محاولة جامعة كامبريدج لقمع الاحتجاج السلمي من خلال المحكمة العليا

# الولايات المتحدة الأمريكية

## 1. الخلفية

57. الولايات المتحدة وإسرائيل حليفان قويان ولديهما علاقة وثيقة منذ إنشاء دولة إسرائيل. تصف سفارة الولايات المُتّحدة في إسرائيل بأنها «الشريك الأكثر موثوقية لأمريكا في الشرق الأوسط».

58. في أعقاب هجوم حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر، وعد الرئيس بايدن إسرائيل بحزمة دعم عسكري «غير مسبوقة».[93] وفي العام التالي، أنفقت الولايات المتحدة ما لا يقل عن 22.76 مليار دولار على المُساعدات العسكرية لإسرائيل والعمليات الأمريكية ذات الصلة في المنطقة.[94] وقد دعّم كل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري إسرائيل علنا وماليا طوال حملتها المُروّعة في غزة. ووافقت إدارة بايدن قبل أن يترك هذا الأخير منصبه، على بيع أسلحة بقيمة 8 مليارات دولار لإسرائيل،[96] في حين سرّعت إدارة ترامب مؤخرا بتحويل 4 مليارات دولار من المساعدات العسكرية، بعد تمرير مراجعة الكونغرس، وإثر مُوافقتها فعليّا على مبيعات أسلحة تُناهز 12 مليار دولار بع أقل من شهرين من استلام السلطة. كما ألغت وزارة الخارجية الأمريكية القيود المحدودة التي فرضتها إدارة بايدن على الأسلحة المُرسلة إلى إسرائيل ووافقت على نقل قنابل «كسر التحصين» التي يبلغ وزنها 2,000 رطل.[97] أثار ترامب في فبراير 2024 الجدل من خلال اقتراحه إمكانية «استيلاء» الولايات المتحدة على غزة بعد وقف إطلاق النار في أعقاب الإبادة الجماعية الإسرائيلية.[98] في 2 سبتمبر 2025، كشفت صحيفة واشنطن بوست عن خطة الرئيس السابق ترامب لغزة، التي تتضمن احتلال قطاع غزة وإعادة توطين كامل سكانه من أجل تحويل الإقليم إلى ما يُسمى «الريفيرا». ويوضح المقترح المؤلف من 38 صفحة إدارة الولايات المتحدة لغزة من خلال كيان يُدعى صندوق إعادة تكوين غزة وتسريع التنمية الاقتصادية والتحول (GREAT Trust)، على أن يعمل لمدة عشر سنوات. وتنص الخطة على «إعادة التوطين الطوعي» للسكان إما إلى دولة أخرى أو إلى مناطق مقيدة وآمنة داخل القطاع أثناء عملية إعادة الإعمار، مقابل حزمة تشمل 5,000 دولار، وأربعة أعوام من الإيجار، وسنة واحدة من الإمدادات الغذائية، ورموز رقمية يمكن استبدالها بشقق لأصحاب الممتلكات[99].

59. قوبل النشاط التضامني المؤيد لفلسطين في الولايات المتحدة بالقمع والعقوبات والرقابة لعقود عديدة.[100] وقد وثق النشطاء المُتضامنين والمؤيدون لفلسطين انتهاكات للحق في حرية التعبير، بما في ذلك الاتهامات الكاذبة والتحريضية بمعاداة السامية ودعم الإرهاب، والإدانة الرسمية، والحواجز البيروقراطية، وإلغاء وتغيير الفعاليات الأكاديمية والثقافية، والعقوبات الإدارية، والتهديدات التي تتعرض لها الحرية الأكاديمية، والدعاوى القضائية والتهديدات القانونية، والتحقيقات والملاحقات القضائية الجنائية، والتشريعات التي تدين أو تقيد المناصرة لفلسطين.

60. في 1 مايو 2024، أقرّ مجلس النواب الأمريكي مشروع قانون يُحاول تقنين تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة لمعاداة السامية، على الرغم من مُعارضة منظمات المجتمع المدني.[101] لا يزال مشروع القانون في مجلس الشيوخ. أدرجت إدارة ترامب تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة في أمرها التنفيذي لعام 2019 بشأن مكافحة معاداة السامية، والذي نص على أنه يتعيّن على السلطة التنفيذية النظر في تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة عند إنفاذها للباب السادس من قانون الحقوق المدنية الذي يحظر التمييز على أساس العرق واللون والأصل القومي.[102] وفي أمر تنفيذي للمتابعة بشأن التدابير الإضافية لمكافحة معاداة السامية صدر في 29 يناير 2025، أمرت إدارة ترامب جميع الوكالات التنفيذية بالإبلاغ عن الشكاوى والتحقيقات والملفات القضائية العالقة، وشجعت مكتب الحقوق المدنية التابع لوزارة التعليم على متابعة التحقيقات ضد المدارس، وطلبت من الوكالات التنفيذية أن توصي المدارس بالإبلاغ عن الطلاب الأجانب الذين يُشاركون في احتجاجات لترحيلهم.[103]

93 بايدن يتعهّد بتقديم حزمة دعم غير مسبوقة لإسرائيل | MEO
94 إنفاق الولايات المتحدة على العمليات العسكرية الإسرائيلية والعمليات الأمريكية ذات الصلة في المنطقة، 7 أكتوبر 2023
95 الخارجية الأمريكية تخطر الكونغرس بصفقة بيع أسلحة لإسرائيل بقيمة 8 مليارات دولار - CNN Arabic
96 المساعدة العسكرية لإسرائيل - وزارة الخارجية الأمريكية
97 قرار أميركي بتسريع تسليم مساعدات عسكرية بـ4 مليارات دولار إلى إسرائيل ، و ترامب يلغي مذكرة لبايدن تمنع انتهاك القانون الدولي | أخبار | الجزيرة نت
98 خطة ترامب: لماذا يريد الرئيس الأمريكي «السيطرة» على قطاع غزة؟ - BBC News عربي
99 «واشنطن بوست»: إدارة ترمب تتداول خطة تقترح وصاية أميركية على غزة
100 استثناء فلسطين
101 النص - HR6090 - الكونغرس 118 (2024-2023): قانون التوعية بمعاداة السامية لعام 2023
102 أمر تنفيذي بشأن مكافحة معاداة السامية – البيت الأبيض
103 نفس المرجع.

61. تم تنظيم أكثر من 12 ألف مُظاهرة لدعم فلسطين في الولايات المتحدة بين أكتوبر 2023 ويونيو 2024.[104] وشملت هذه الاحتجاجات وقفات احتجاجية واحتجاجات في الشوارع ومسيرات عامة ومخيمات طلابية وأشكال أخرى من التجمعات العامة. أدت ردود الفعل من سلطات إنفاذ القانون والجامعات، التي أيدتها الولايات والحكومة الفيدرالية، إلى جهود قمع هائلة، مع عواقب وخيمة.[105]

# 2. توثيق المخالفات

## أ. دور السرديات الحكومية بما في ذلك الرقابة على شاغلي المناصب العامة

62. منذ عام 2014، اقترح المشرّعون الأميركيون على المستوى الفدرالي وعلى مستوى الولايات ما يُناهز 300 تشريع يهدف إلى قمع تعبيرات التضامن مع فلسطين، مع تمرير أكثر من ربع التشريعات لتصبح قوانين في 38 ولاية وعلى مُستوى الحُكومة الفيدرالية.[106] تم اقتراح أكثر من 80 مشروع قانون في عام 2023 وحده،[107] بعضها متطرّف على غرار مشروع قانون فيدرالي يقترح طرد جميع الفلسطينيين من الولايات المتحدة.[108]

63. تنقسم التشريعات المُعادية للفلسطينيين في الولايات المتحدة تقريبا إلى فئتين: إعادة تعريف مُعاداة السامية من خلال تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة[109] مثل قانون التوعية بمعاداة السامية ومشروع القانون الذي أقره مجلس النواب الأمريكي في عام 2024 وحظر مقاطعة إسرائيل التي تحظر عقود الدولة مع الكيانات التي تم تحديدها على أنها قاطعت إسرائيل بالإضافة إلى اشتراط التزام الشركات أو الأفراد المتعاقدين مع الولايات بأنهم لن يشاركوا في المقاطعة.[110] ومنذ 7 أكتوبر، جدّدت بعض الولايات الجهود التي استمرت عقدا من الزمن لوقف تمويل الجامعات أو المجموعات الطلابية أو الجمعيات الأكاديمية التي يُزعم أنها انخرطت في المقاطعة.

64. لطالما كانت الحكومة الأمريكية مُعادية لنشاط التضامن مع فلسطين.[111] وقد صدرت أوامر تنفيذية تُلغي التمويل الأمريكي للأونروا، وكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين[112]، وتسحب الولايات المتحدة من هيئات الأمم المتحدة،[113] وتفرض عقوبات على موظفي المحكمة الجنائية الدولية وأفراد أسرهم، من خلال منع دخول الأصول والمُمتلكات وتجميدها، بسبب عملهم في التحقيق في الجرائم ضد الفلسطينيين.[114] وتمّ تطبيق هذه العقُوبات على كريم خان، المُدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية،وكذلك فرانسيسكا ألبانيزي، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، في 10 تموز/يوليو 2025؛ وقضاة المحكمة الجنائية الدولية: كيمبرلي بروست (كندا)، نيكولا غيو (فرنسا)، المدعية العامة نزهة شميم خان (فيجي)، والمدعي العام مام مانداياي نيانغ (السنغال) في 20 آب/أغسطس 2025. كما صدر أمر تنفيذي يحظر أي مساعدات أمريكية مستقبلية لجنوب إفريقيا في ردّ صريح على القضية التي رفعتها جنوب إفريقيا في محكمة العدل الدولية التي تسعى إلى المساءلة عن الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة،[115] وألغى أمر آخر أمرا تنفيذيا صدر في عهد بايدن يفرض عقوبات على المستوطنين العنيفين في الضفة الغربية.[116]

65. حتى المُشرّعين لم يتم إعفاؤهم من القمع. ففي 8 نوفمبر 2023، صوّت مجلس النواب الأمريكي على توجيه اللوم إلى عضوة الكونغرس الفلسطينية الأمريكية رشيدة طالب. ادعى النائب الجمهوري ريتش ماكورميك أن طالب «روّجت أكاذيب لا تُصدّق حول أكبر حليف لنا، إسرائيل، وحول هجوم 7 أكتوبر». وانضم أكثر من عشرين ديمقراطيا إلى الجمهوريين في التصويت لصالح اللوم، مشيرين إلى استخدام طالب للشعار الشهير «من النهر إلى البحر، فلسطين ستحرّر».[117]

104 الاحتجاجات في الولايات المتحدة حول فلسطين وإسرائيل، 2024-2023 | مدرسة هارفارد كينيدي
105 تولي ترامب منصبه، تتصاعد العقوبات على الاحتجاجات المؤيدة لفلسطين ، وأصداء التعبئة ضد الإبادة الجماعية بعد 7 أكتوبر دون أن يردعها القمع الشديد ضد الفلسطينيين
106 تشريع
107 أصداء التعبئة ضد الإبادة الجماعية بعد 7 أكتوبر دون أن يردعها القمع الشديد ضد الفلسطينيين
108 معاداة الفلسطينيين في الصميم: أصول قانون مكافحة الإرهاب الأمريكي والمخاطر المتزايدة منه | مركز الحقوق الدستورية
109 معلومات أساسية عن إعادة التعريف — فلسطين القانونية
110 تشريع
111 استثناء فلسطين
112 سحب الولايات المتحدة من بعض منظمات الأمم المتحدة وإنهاء التمويل لها ومراجعة دعم الولايات المتحدة لجميع المنظمات الدولية – البيت الأبيض
113 معرف.
114 فرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية – البيت الأبيض
115 التّعامل مع الأعمال الفظيعة لجمهورية جنوب إفريقيا – البيت الأبيض
116 الإلغاء الأولي للأوامر والإجراءات التنفيذية الضارة – البيت الأبيض
117 حرب غزة: مجلس النواب الأمريكي يوجه اللوم لرشيدة طليب بسبب تصريحاتها «المناهضة لإسرائيل» - BBC News عربي



## ب. الانتهاكات بحق الصحفيين والإعلاميين

1. لم تتخذ الحكومة أي إجراء ضد قمع التعبير تضامنا مع غزة في وسائل الإعلام الأمريكية. في ديسمبر 2023، تمّ منع 38 عاملا في صحيفة لوس أنجلوس تايمز من تغطية مواضيع تتعلق بفلسطين بعد توقيعهم على رسائل تُدين مقتل الصحفيين في غزة وتنتقد كذلك غرف الأخبار الغربية بسبب تغطيتها المنحازة للمجازر الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني[118]. كما تمّ فصل العديد من الصّحفيين والعاملين في المجال الثقافي بسبب تصريحات علنية تدعم فلسطين[119]. إذ تمّت إقالة ديفيد فيلاسكو، رئيس تحرير Artforum، بعد أن أشرف على نشر رسالة مفتوحة تضامنا مع الفلسطينيين. كما طردت eLife رئيس تحريرها مايكل أيزن بعد أن نشر مقالات ساخرة تنتقد اللامبالاة بحياة الفلسطينيين على وسائل التواصل الاجتماعي.

2. هذه أمثلة بارزة على الديناميكيات القمعية التي قيّدت خطاب الصحفيين وغيرهم من العاملين الثقافيين في الولايات المتحدة. قام الاتحاد الوطني للكُتاّب (NWU) بتجميع والتحقق من 44 حالة انتقامية بين 7 أكتوبر 2023 و1 فبراير 2024، والتي أثرت على أكثر من مائة شخص.[120] توجد العديد والعديد من الحالات الأخرى في مُختلف أنحاء الولايات المتحدة. ففي ديترويت، طردت شبكة سي بي إس نيوز ديترويت الصحفي الفلسطيني الأمريكي إبراهيم سمرا بعد أن اشتكى لأصحاب المُؤسسة من سلوك ترهيبي وتمييزي تعرّض له نتيجة دفاعه عن الفلسطينيين.[121] ومنذ ذلك الحين رفع دعوى ضد شبكة سي بي إس نيوز ديترويت بدعوى السلوك التمييزي. أفاد صحفيون ومُحرّرون بأنه تمّ إبعادهم من تغطية إسرائيل وفلسطين بعد أن اتّضح دعمهم للفلسطينيين، بالإضافة إلى إلغاء مقالات غير مُرتبطة بالقضيّة وكذلك إنهاء عقود عمل.

## ت. الانتهاكات ضد النشطاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

3. قوبلت المظاهرات الجماهيرية في الولايات المتحدة بقمع كبير على أيدي الدولة. وشمل ذلك اعتقالات واسعة النطاق وترهيب من طرف أجهزة الشرطة. تم اعتقال الآلاف من المتظاهرين المؤيدين لفلسطين في احتجاجات كبرى[123]، بما في ذلك الاحتجاجات في المحطة المركزية غراند سنترال في نيويورك[124] وخلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى واشنطن العاصمة في يوليو 2024.

4. وتم تقليص أنشطة التضامن مع فلسطين بقيادة المجتمع المدني. في أكتوبر 2023 تم إلغاء مؤتمر في هيوستن نظمته الحملة الأمريكية لحقوق الفلسطينيين قبل فترة قصيرة من انعقاده بعد ضغوط من غرفة التجارة اليهودية الأرثوذكسية. وردًا على ذلك، نشر حاكم ولاية تكساس جريج أبوت أنه «لا ينبغي لأي موقع في تكساس أن يستضيف أو يرعى الحملة الأمريكية من أجل حقوق الفلسطينيين».[125]

5. أثار المجتمع المدني والنشطاء مخاوف بشأن استخدام القيود المفروضة على ارتداء الكمامات لحرمان المتظاهرين من حماية خصوصيتهم وسط تشديد المراقبة ووجود الشرطة. وشمل ذلك استخدام قوانين غامضة تهدف في الأصل إلى معالجة إخفاء تنظيم الكو كلوكس كلان[126]. كما قدّم الكونغرس مشروع قانون، أقرّه مجلس النواب ولكن ليس في مجلس الشيوخ، كان من شأنه أن يُلغي وضع الإعفاء الضريبي لأي منظمة غير ربحية تشارك في المناصرة تزعم الحكومة أنها تدعم الإرهاب – وهو جهد فضفاض يهدف بوضوح إلى خنق المناصرة لدعم الحقوق الفلسطينية.[127] جاء ذلك في أعقاب طلب من 16 عضوا في الكونجرس إلى مصلحة الضرائب الأمريكية يطلبون منها التحقيق في العديد من هذه المنظمات.[128]

6. بالإضافة إلى قمع الدولة، واجهت المنظمات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية المعارضة للإبادة الجماعية دعاوى قضائية خاصة من قبل أفراد يزعمون أن مناصرتهم مرتبطة بشكل ما بهجمات 7 أكتوبر. رفع المدعون الإسرائيليون دعوى قضائية ضد جماعات مثل «طلاب وطنيين من أجل العدالة في فلسطين»، و«مسلمون أمريكيون من أجل فلسطين»، و«الأونروا في الولايات المتحدة الأمريكية»، من بين آخرين، زاعمين أنهم يتشاركون بطريقة أو بأخرى المسؤولية عن الهجمات.[129]

118 مراسلون في «لوس أنجلوس تايمز» يطالبون بتغطية غير منحازة يُمنَعون من تغطية غزة
119 الولايات المتحدة: صحفيون يواجهون إجراءات انتقامية بسبب تغطيتهم لحرب غزة، وفقاً لتقرير نقابة الكُتّاب الوطنيين (NWU).
120 الخطوط الحمراء
121 صحفي فلسطيني في محطة أخبار ديترويت يقاضي ويزعم الانتقام والتمييز العنصري
122 الخطوط الحمراء
123 اتحاد إحصاء الحشود: ثلاث أمور ليست من سمات حركة التضامن مع فلسطين
124 توقيف المئات خلال مظاهرة يهودية داعمة لغزة في نيويورك (صور)
125 «الغارديان»: وجهات النظر المؤيدة لفلسطين تواجه قمعاً في الولايات المتحدة - وكالة أنباء آسيا
126 الولايات تنفض الغبار عن قوانين مكافحة الأقنعة الغامضة لاستهداف المتظاهرين المؤيدين لفلسطين | الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية
127 ما يجب معرفته عن مشروع قانون مجلس النواب الذي يمكن أن يعاقب المنظمات غير الربحية على العلاقات «الإرهابية» المزعومة | أخبار PBS
128 إرنست يطالب بالتحقيق في المنظمات التي تقف وراء الاحتجاجات المعادية للسامية
129 ناجون من 7 أكتوبر يقاضون متظاهرين في الحرم الجامعي ويقولون إن الطلاب هم «قسم الدعاية في حماس»

7. شاركت الحكومة الفيدرالية عبر وزارة العدل الأمريكية بشكل مباشر في إحدى هذه الدعاوى القضائية الخاصة من خلال تقديم بيان اهتمام في قضية مرفوعة ضد مجموعات غير ربحية في مارس 2025.[130] وأشار البيان إلى أن قانون FACE (حرية الوصول إلى مداخل العيادات)، وهو قانون يُستخدم لحماية الأشخاص الذين يسعون للحصول على الرعاية الصحية الإنجابية في العيادات من هجمات المتطرفين المناهضين للإجهاض، يُمكن استخدامه لحماية الوصول إلى المنشآت الدينية. لكن بدلا من منع الوصول إلى التجمعات الدينية، شملت المنظمات المُدّعى عليها أعضاء شاركوا في احتجاج خارج معبد كان يحتضن عملية بيع عقارات لمساكن مستوطنين في الضفة الغربية المُحتلّة.

8. فبدلا من دعم قوانين الولايات المتحدة الخاصة التي تحظر المساعدة والتحريض والفشل في منع الإبادة الجماعية، قضت المحاكم الأمريكية بأنه حتى عندما توجد حالة معقولة للإبادة الجماعية، كما هو الحال في الهجوم الإسرائيلي على غزة، فإنه لا يُمكنها الإقرار بتواطؤ الولايات المتحدة لأنها تُورّط السياسة الخارجية.[131]

## ث. انتهاكات الحرية الأكاديمية

تمّ تنظيم بعض أكبر التجمعات والاحتجاجات تضامنا مع فلسطين في الولايات المتحدة في الجامعات. شكلت المُظاهرات التي شارك فيها الطلاب أكثر من 40٪ من مُختلف الأنشطة الاحتجاجية المتعلقة بالإبادة الجماعية منذ أكتوبر 2023. أكثر من 94٪ من هذه المظاهرات كانت تضامنا مع فلسطين[132]. في حين أن الهجمات على المُشاركة مع الآليات الدولية لها تأثير كبير على قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان على القيام بعملهم، فإن الهاجس الكبير على مستوى القمع الدّاخلي يبقى الأمر التنفيذي الموصوف أعلاه الذي أصدر تعليمات لمكتب الحقوق المدنية التابع لوزارة التربية والتعليم باستخدام صلاحياته في مجال التحقيق لاستهداف نشطاء التضامن مع فلسطين في الحرم الجامعي وتشجيع ترحيل أي طالب أجنبي يشارك في هذه الدعوة.[133] في 8 مارس 2025، تمّ القبض على محمود خليل وهو طالب نشط كثيرا في احتجاجات جامعة كولومبيا وهو مقيم دائم قانوني في الولايات المتحدة وتمّ إعلامه بإلغاء بطاقته الخضراء للإقامة الدّائمة، ثم تم إرساله إلى مركز احتجاز الهجرة في لويزيانا لمدة 104 يوم[134]. كما اشترطت إدارة ترامب منح التمويلات مُقابل تأييد سياساتها تجاه إسرائيل، وألغت 400 مليون دولار من المنح الفيدرالية لجامعة كولومبيا لسبب معلن هو أن المدرسة لم تتخذ إجراءات كافية لمراقبة معاداة السامية – مما خلط بينها وبين الاحتجاجات والتعبئة التي تدعو إلى إنهاء الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة.[135] في محاولة لمزيد من قمع جهود التنظيم في الحرم الجامعي، بدأت إدارة ترامب فرقة عمل وأعلنت خططا لإجراء تحقيقات في عشر جامعات.[136] تم استهداف ما لا يقل عن 60 جامعة للتحقيق اعتبارا من مارس 2025. [137]

9. عقد مجلس النواب الأمريكي جلسات استماع مُتعدّدة مع رؤساء الجامعات وانتقدهم لقلّة صرامتهم في حملاتهم القمعية ضد الاحتجاجات الطلابية مما أدى إلى فقدان العديد منهم مناصبهم.[138] وأعقب جلسات الاستماع هذه فتح تحقيقات تنطوي على مذكرات استدعاء للحصول على وثائق سرية.[139] في المقابل، زادت الجامعات من قمعها واستهدافها للطلاب وأعضاء هيئة التدريس خوفا من المزيد من رد الفعل الحكومي، مما أدى إلى سلسلة من الإجراءات التأديبية وتعليق أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وتواجد الشّرطة في الحرم الجامعي وتُهم جنائية ضد المنظمين من الطلاب، وانتشار الترهيب ضد منظمي تحركات التضامن مع فلسطين. تشجع هذه الهجمات الحكومية على الجامعات إداراتها على زيادة الرقابة الذاتية والقيود المفروضة على كل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، بما في ذلك عمليات الفصل والطرد.[140] في ولاية نيويورك، تحرّك الحاكم الديمقراطي هوشول مؤخرا لإلغاء وظيفتين لدراسات فلسطين في جامعة حكومية كانتا مفتوحتين للتوظيف.[141]

130 وزارة العدل تقدم بيان اهتمام يدعم الوصول إلى أماكن العبادة
131 المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال - فلسطين ضد بايدن | مركز الحقوق الدستورية
132 المظاهرات الطلابية المؤيّدة لفلسطين في الولايات المتحدة تظلّ سلمية إلى حدّ كبير | تقرير من ACLED Insight
133 تدابير إضافية لمكافحة معاداة السامية – البيت الأبيض
134 مجرد وجودي هنا هو رسالة».. محمود خليل حر بعد احتجازه في أميركا | فيديو
135 إدارة ترامب تُلغي منحاً وعقوداً لجامعة كولومبيا بقيمة 400 مليون دولار
136 فرقة العمل الفيدرالية لمكافحة معاداة السامية تعلن عن زيارات إلى 10 جامعات تعرضت لحوادث معاداة السامية | وزارة العدل الأمريكية
137 وزارة التعليم الأمريكية تحقق مع 60 جامعة بتهم التمييز ضد اليهود - Arabic Detroit News
138 الكونغرس يستخدم مزاعم «معاداة السامية» لمحاربة الحراك الجامعي مع فلسطين وصرف الانتباه عن مجازر غزة
139 لجنة مجلس النواب التي يقودها الجمهوريون تستدعي مسؤولين في جامعة هارفارد للحصول على وثائق في تحقيق معاداة السامية
140 انتقد أستاذ في جامعة كولومبيا الطلاب الإسرائيليين. لقد عرضت وظيفتها للخطر. - صحيفة واشنطن بوست، https://www.middleeasteye.net/news/third-student-expelled-barnard-college-columbia-pro-palestinian-activism ، وأصداء تعبئة 7 أكتوبر ضد الإبادة الجماعية دون أن يردعها القمع ضد الفلسطينيين
141 والي نيويورك يأمر بإقالة وظائف الدراسات الفلسطينية في كلية هانتر | ميدل إيست آي

10. على الرغم من أن احتجاجات الحرم الجامعي لم تتحول تقريبا أبدا إلى اعتداءات جسدية، إلا أن عددا من المسؤولين الحكوميين أدانوا الطلاب المتظاهرين وساهموا في روايات تصف المظاهرات والاعتصامات في الحرم الجامعي بأنها «عنيفة».[142] أدانت جيل بايدن في البرنامج التلفزيوني الشهير «The View» الطلاب بسبب «الاحتجاج على العنف بالعنف»، مشيرة إلى أن هناك مقارنة بطريقة ما بين الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة وتعبئة الطلاب المتظاهرين.

11. أدت ردود الجامعات على الاحتجاجات إلى تعليق الاجتماعات والطرد (غالبا دون سابق إنذار وترك الطلاب بدون مأوى)،[143] وفرض قيود على التنظيم، بما في ذلك تعليق فروع طلاب من أجل العدالة في فلسطين في الحرم الجامعي.[144] تأسست جمعية طلّاب من أجل العدالة في فلسطين منذ ما يقرب من عقدين من الزمن لتطوير حركة التضامن الفلسطيني بين الطلاب في أمريكا الشمالية.[145] في فلوريدا، أمرت جامعات الولاية بالتنسيق مع الحاكم رون ديسانتيس الجامعات الحكومية بإلغاء تنشيط فروع الجمعية ، مما أدى إلى رفع قضية ضد الحاكم ونظام جامعات فلوريدا من قبل فلسطين القانونية والاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (ACLU) نيابة عن فروع جمعية طلاب من أجل العدالة في فلسطين.[146]

12. وقد سمحت الإدانة العلنية للمتظاهرين المؤيدين لفلسطين بانتشار التدابير القمعية ضدهم. أعربت فريدة شهيد، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحرية التعليم، عن قلقها إزاء المعاملة القاسية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس الذين يعبرون عن آرائهم السياسية. «المتظاهرون المؤيدون للفلسطينيين يتأثرون بشكل غير متناسب بالرد القاسي، بزعم آرائهم المعادية للسامية، وبشكل متناقض، حتى لو عرفوا أنفسهم بأنهم ينتمون إلى الجالية اليهودية أو يُمثلون جمعيات طلابية يهودية». تضاف مخاوف المُقرّرة مع مخاوف لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومقرريها الخاصين المعنيين بحرية التعبير والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، اللذين أشاروا إلى القوة غير المتناسبة التي تستخدمها الشرطة الأمريكية ضد الطلاب، بما في ذلك القنابل اليدوية والغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي.[147] تم تسجيل ما لا يقل عن 3,100 حالة اعتقال في المظاهرات المؤيّدة لفلسطين في الجامعات عبر الولايات المتحدة[148].

13.

14. وضعت العديد من الجامعات قواعد جديدة تُعزز «الحياد» ، مما يمنع الموظفين وأعضاء هيئة التدريس من اتخاذ مواقف سياسية بشأن أي مسألة.[149] ردت جامعات أخرى على المتظاهرين بلوائح جديدة، مثل المبادئ التوجيهية الجديدة لجامعة نيويورك حول خطاب الكراهية، والتي تجعل «الصهيوني» فئة هوية محمية. نصّت المبادئ التوجيهية على أنه «بالنسبة للعديد من اليهود، تُمثل الصهيونية جزء من هويتهم اليهودية. إن الخطاب والسلوك الذي من شأنه أن ينتهك سياسة عدم التمييز والتحرش، إذا كان يستهدف الشعب اليهودي أو الإسرائيلي يمكن أن ينتهك أيضا هذه السياسة إذا كان موجها نحو الصهاينة».[150] استجاب أعضاء هيئة التدريس والموظفون والطلاب لهذه الإرشادات الجديدة ببيان يُدين القواعد الجديدة والسابقة الخطيرة التي وضعتها في حماية الحركات القومية العرقية من الانتقادات.[151]

15. كثيرا ما واجه الطلاب القوة الكاملة لنظام العدالة الجنائية الأمريكي بسبب تضامنهم مع الفلسطينيين. ووُجّهت إلى 28 طالبا متظاهرا في جامعة مدينة نيويورك تهمة ارتكاب جرائم جنائية في أعقاب الاعتقال الجماعي لأكثر من 170 متظاهرا. 28 من بينهم يواجهون اتهامات جنائية، بينما رفض ثمانية منهم صفقات الإقرار بالذنب ورفعوا قضاياهم إلى المُحاكمة.[152] تم رفض تسع قضايا بالكامل، وحصلت خمس قضايا على إقرار بالذنب. اتهم أحد الطلاب الكبار في جامعة ولاية فلوريدا بارتكاب جناية بتهمة البصق على ذراع ضابط شرطة، وحصل على صفقة بعد الإقرار بالذنب ليخضع للمُراقبة لمدة ثمانية عشر شهرا.[153]

142 اتحاد عد الحشود: نظرة عامة تجريبية على الاحتجاجات الأخيرة المؤيدة لفلسطين في المدارس الأمريكية – Ash Center
143 مع تولي ترامب منصبه ، تصاعد العقوبات على الاحتجاجات المؤيدة لفلسطين ، ومنظمات الحقوق المدنية تحذر من أن الطرد غير المسبوق للطلاب غير قانوني، «يعاقب فعل الاحتجاج نفسه» - فلسطين القانونية . بيان لطالبين فلسطينيين واجها انتقاما جامعيا شديدا لاحتجاجهما على الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة - فلسطين القانونية
144 العديد من الجماعات المؤيدة لفلسطين تحتج على تعليق جمعية طلاب من أجل العدالة في فلسطين، للحريجين في الحرم الجامعي - Daily Bruin ، «حاولنا إغلاقنا، لقد جعلتمونا أقوى»: مئات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس يحتجون على تعليق جمعية طلاب من أجل العدالة وثنوت اليهود للسلام و Palestine Legal تدين موجة من سياسات الحرم الجامعي المناهضة للاحتجاج التي تهدف إلى قمع النشاط الطلابي
145 نبذة عنا — الجمعية الوطنية لطلاب من أجل العدالة في فلسطين
146 طلاب من أجل العدالة في فلسطين في جامعة فلوريدا ضد ريموند رودريغيز | الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية
147 لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان: يجب على الولايات المتحدة احترام الاحتجاج السلمي والحرية الأكاديمية في الجامعات
148 الاحتجاجات في الجامعات أدّت إلى أكثر من 3,100 حالة اعتقال، لكن تم إسقاط العديد من التهم.
149 ما وراء الضغط من أجل «الحياد المؤسسي»؟
150 الولايات المتحدة: جامعة نيويورك تتبنى إجراءات لإعلان «الصهاينة» طبقة محمية | عين الشرق الأوسط
151 25 أغسطس 2024. بيان صحفي: الرد على وثيقة سلوك الطالب الجديدة
152 متظاهرو فلسطين في جامعة مدينة نيويورك يتعهدون بمواصلة محاربة تهم الجنايات في مؤتمر صحفي قبل المحاكمة | المستقلة
153 وجهت النيابة العامة اتهامات خطيرة ضد طلبة الكلّية المتظاهرين المؤيدين لفلسطين

16. وعلى العكس من ذلك، لم تبذل الجامعات سوى القليل من الجهد للرد على العنف الجسدي ضد المتظاهرين من قبل المهاجمين اليمينيين ومؤيدي إسرائيل. تعرضت العديد من الجامعات لهجمات منسقة من قبل المتظاهرين اليمينيين المضادين بعد أن كبُرت المخيمات.[154] ودفعت الجامعة للطلاب الذين هاجموا المخيم 395 ألف دولار لتسوية دعواهم القضائية بعد أن قام العديد من الأفراد في جامعة كولومبيا برش مادة كيميائية على المتظاهرين في هجوم،[155]

17. كما تعرّض الطلاب منذ فترة طويلة للمضايقات من قبل المنظمات المتحالفة مع إسرائيل والإداريين والأساتذة المعادين.[156] تم منع أستاذ في جامعة كولومبيا مؤقتا من دخول الحرم الجامعي بسبب حملته للمضايقات ضد الطلاب.[157] كما تمّ الإفصاح عن الوثائق الشخصية للطلاب ومحاولات تخريب حياتهم المهنية المستقبلية من خلال الكشف عن معطياتهم ونشر روايات كاذبة على موقع Canary Mission المجهول الذي تم إنشاؤه لاستهداف النشطاء الطلابيين، بتمويل من مجموعات لها صلات بمانحين أثرياء ووكالات حكومية إسرائيلية.[158]

18. كما استخدمت السّلطات والجامعات الأمريكية نظام الهجرة للترحيل لمُعاقبة وتهديد المُتظاهرين وإرباك أعمال التضامن.[159] تعّرض مومودو تال، وهو مواطن بريطاني يدرس ويُدرّس في جامعة كورنيل، للتهديد بالترحيل بعد إيقافه عن دراسته بسبب مشاركته في احتجاجات المُركّب الجامعي تضامنا مع فلسطين إلّا أنه كسب استئنافه ضد الجامعة.[160]

19. بالإضافة إلى مضايقة وتعليق الأكاديميين المؤيدين لفلسطين، تعرّض العمل الأكاديمي في الولايات المتحدة أيضا للرقابة. كان من المقرر في الأصل نشر مقال صحفي للمحامي والباحث الفلسطيني في مجال حقوق الإنسان ربيع إغبارية من قبل مجلة هارفارد لو ريفيو، قبل أن يتمّ حظره في «قرار غير مسبوق» من قبل مجلس مراجعة القانون بجامعة هارفارد.[161] على الرغم من قبول المقال لاحقا من قبلكولومبيا لو ريفيو، إلا أن المزيد من الإجراءات القمعية أدت إلى إغلاق الموقع بالكامل مؤقتا بعد نشر المقال.[162]

20. وقد تم فرض عقوبات على أكاديميين لدعمهم لفلسطين، مما أثار مخاوف كبيرة بشأن الحريات الأكاديمية في الجامعات الأمريكية. وجد تحقيق أجرته The Intercept أن «عشرات» العاملين الأكاديميين قد وُضعوا قيد التحقيق أو فقدوا وظائفهم أو واجهوا الإيقاف بسبب دعمهم لفلسطين في كلّ من الجامعات الحكومية والخاصة.[163] تم طرد ماورا فينكلشتاين، وهي أستاذة يهودية ثابتة من كلية موهلينبيرج بسبب منشور على وسائل التواصل الاجتماعي تطلب من الناس عدم «الرضوخ للصهيونية» وتم رفض استئنافها في أيلول/سبتمبر 2024. [164] وألغت جامعة مينيسوتا عرضها لراز سيغال، الأستاذ اليهودي الإسرائيلي الأمريكي، ليكون رئيسا لمركزها لدراسات المحرقة والإبادة الجماعية لأنه اعتبر أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية في غزة[165]. وأجبرت الأستاذة في كلية الحقوق بجامعة كولومبيا كاثرين فرانك على التقاعد بعد تعليقاتها الداعمة للمتظاهرين الطلاب.[166]

154 ما الذي يحدث بالفعل في حرم الجامعات، وفقا للطلاب الصحفيين - بوليتيكو، نهاية «السلامة»، لماذا تعطل الجماعات اليمينية المتطرفة احتجاجات الحرم الجامعي في الولايات المتحدة: «عندما يكون هناك الكثير من الاهتمام، فإنهم يظهرون»

155 كولومبيا تسوي دعوى قضائية بقيمة 395 ألف دولار بشأن الجدل حول «رذاذ الظربان» في احتجاج الحرم الجامعي ، كما يقول التقرير - جوثاميست

156 استثناء فلسطين، حملات القمع الاحتجاجية في الحرم الجامعي اليوم مألوفة جدا بالنسبة لي

157 شاي دافيداي: جامعة كولومبيا تحظر مؤقتا الأستاذ المؤيد لإسرائيل بعد مظاهرة 7 أكتوبر | سي إن إن ، ومن هو شاي دافيداي؟ أستاذ جامعة كولومبيا يحتج على المتظاهرين | الوقت

158 من يمول بعثة الكناري؟ داخل عملية الإفصاح التي تستهدف الطلاب والأساتذة المناهضين للصهيونية | الأمة، من يمول بعثة الكناري؟ جيمس بامفورد يتحدث عن مجموعة تنشط الطلاب والأساتذة من أجل فلسطين | الديمقراطية الآن! ، والقائمة السوداء لبعثة الكناري الممولة من الاتحاد اليهودي

159 خبراء الأمم المتحدة: ترحيل الطلاب الدوليين المشاركين في الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين سيؤدي إلى تصعيد الصدمة والاستقطاب في الجامعات الأمريكية | مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

160 طالب الدراسات العليا الأجنبي في جامعة كورنيل يقول إنه لن يتم ترحيله

161 رفضت «هارفارد لو ريفيو» نشر هذا المقال حول الإبادة الجماعية في غزة | الأمة

162 لماذا تحاف جامعات النخبة الأمريكية من ورقة هذا الباحث؟ | الحرب بين إسرائيل وغزة | الجارديان

163 أساتذة الجامعات يفقدون وظائفهم بسبب «المكارثية الجديدة» في غزة

164 ماورا فنكلشتاين هي واحدة من العديد من الباحثين الذين يكتشفون أن الحمايات التقليدية للحرية الأكاديمية لم تعد فعالة.

165 العالم المتخصص في الهولوكوست راز سيغال يفقد عرض وظيفة في جامعة مينيسوتا بسبب قوله إن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية.

166 تصريح من كاثرين Franke.docx، انتقد أستاذ في جامعة كولومبيا الطلاب الإسرائيليين. لقد عرض وظيفتها للخطر. - واشنطن بوست، https://www.aljazeera.com/news/2025/1/12/activists-back-us-professor-forced-from-columbia-over-palestine-advocacy



# فرنسا

## 1. الخلفية

1. فرنسا حليف قديم لإسرائيل. كانت فرنسا من بين أوائل الدول التي اعترفت بالدولة الإسرائيلية[167] وعززت العلاقة في الخمسينيات من القرن الماضي من خلال اتخاذ قرار بأن تصبح واحدة من أكبر مُزوّدي الأسلحة لإسرائيل.[168] وفي تكريم للمواطنين الفرنسيين الذين قُتلوا في 7 أكتوبر، وصف الرئيس إيمانويل ماكرون هجوم حماس بأنه «أكبر مذبحة معادية للسامية في القرن الحادي والعشرين».

2. لفرنسا تاريخ في قمع تعبيرات التضامن مع فلسطين. في عام 2021، طلب وزير الداخلية جيرالد دارمانان من مُحافظي المُقاطعات حظر الاحتجاجات المُرتبطة بالقصف الإسرائيلي لغزة في ذلك الوقت. في تغريدة على تويتر، برّر دارمانين الحظر المطلوب بالإشارة إلى «اضطرابات خطيرة في النظام العام» نشأت خلال الاحتجاجات المُؤيدة لفلسطين ردا على الهجمات الإسرائيلية على فلسطين في عام 2014.[169] اندلعت الاحتجاجات في عام 2014 على الرغم من مُحاولات حظره وتعرّض مسؤولون حكوميون فرنسيون لانتقادات لاستخدامهم خطاب عنصري ومعادي للإسلام من أجل شيطنة تعبيرات التضامن مع فلسطين[170]. وفي عام 2021 أيضا، ظهر وزير التعليم العالي الفرنسي فريدريك فيدال على شاشة التلفزيون مُحذّرا الجمهور من مخاطر «الإسلام اليساري». على الرغم من أن هذا الخطاب لا يرتبط على وجه التحديد بالتضامن مع فلسطين، إلا أن النقاد جادلوا بأنه تم استخدامه لخنق الحريات الأكاديمية والتنظيم السياسي بالإضافة إلى تأجيج المشاعر العنصرية في المجتمع الفرنسي.[171]

3. دق المدافعون عن حقوق الإنسان ناقوس الخطر بشأن الاستخدام الزاحف لقوانين الإرهاب لتقييد حرية التعبير في فرنسا لعدد من السنوات. في أعقاب هجمات شارلي هيبدو في عام 2015، استخدم النظام القضائي الفرنسي بشكل متزايد جريمة «تمجيد الإرهاب» لقمع أي إشارة إيجابية إلى عمل إرهابي أو جماعة إرهابية، حتى لو لم يُحرّض هذا الخطاب على العنف أو يُروّج للجماعة دون نقد. تم سن المادة الجنائيّة في عام 2014 ورفضت المحكمة الدستورية الفرنسية الطعون في القانون على أساس أن القوانين غامضة وتحدّ من حرية التعبير.[172] في عام 2016، كان ٪20 من الذين تم التحقيق معهم بموجب هذا القانون من القاصرين الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و14 عاما.[173]

4. دعا الرئيس ماكرون إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في يونيو 2024 بعد نجاح التجمع الوطني اليميني بزعامة مارين لوبان في انتخابات البرلمان الأوروبي. ظهرت المواقف بشأن إسرائيل وفلسطين خلال الحملات الانتخابيّة. اتُهم زعيم حزب فرنسا اليساري جان لوك ميلانشون بمُعاداة السامية من قِبل كل من الوسط واليمين.[174] وصوّر مُتحدث باسم التجمّع الوطني اليميني الانتخابات على أنها صراع بين «أولئك الذين يُحبّون فرنسا... وأولئك الذين يُحبّون حماس».[175] وفي الوقت نفسه، أعرب الكثيرون عن دهشتهم من تورّط حزب التجمع الوطني اليميني في المظاهرات ضد معاداة السامية في ضوء تاريخ اليمين الطويل والعلني في معاداة السامية.[176]

5. اعتمد مجلس مدينة باريس والبرلمان الفرنسي تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة لمُعاداة السامية كتعريف عملي.[177] لا يوجد حاليا اتفاق على تعريف عملي لرهاب الإسلام في فرنسا.[178]

168 https://www.cia.gov/readingroom/docs/DOC_0000271219.pdf

169 https://x.com/GDarmanin/status/1392828037473914883

170 الحملة ضد الأصوات المؤيدة لفلسطين في فرنسا

171 كيف تستخدم فرنسا «الإسلام اليساري» كأداة لإسكات المنتقدين | ميدل إيست آي

172 المجلس الدستوري يصادق على نصوص قمع تمجيد الإرهاب

173 https://www.hrw.org/news/2018/05/30/frances-creeping-terrorism-laws-restricting-free-speech

174 مُعاداة السامية تظهر في عناوين الحملة الانتخابية الفرنسية

175 كيف يخطط التجمع الوطني اليميني المتطرف في فرنسا لتأمين أغلبيته المطلقة في البرلمان

176 اليمين المتطرف في أوروبا ينضم إلى صرخة حاشدة ضد معاداة السامية مما يثير قلق بعض اليهود | رويتر

177 باريس تصبح العاصمة الأولى خارج إسرائيل التي تتبنى تعريف التحالف الدّولي لإحياء ذكرى الولوكوست لمعاداة السامية، وقرار التحالف الدّولي لإحياء ذكرى الولوكوست الفرنسي: فوز اللوبي الإسرائيلي في التصويت، لكنه لن يُسكت الدعم للفلسطينيين

178 اليسار الفرنسي منقسم حول مصطلح «رهاب الإسلام» بعد مقتل مسلم في مسجد

## 2. توثيق المخالفات

### أ. دور السّردية الحكومية بما في ذلك الرقابة على شاغلي المناصب العامة

6. في 10 أكتوبر 2023، أرسل وزير العدل إريك دوبوند موريتي تعميما إلى مكتب النائب العام يطلب فيه «ردا جنائيا حازما وسريعا» على أي تصريحات تعتبر هجوم حماس على أنه «مقاومة مشروعة ضدّ إسرائيل». وذكر الوزير أن التصريحات الداعمة لحماس أو الاعتراف بأن أفعالها في 7 أكتوبر وقعت في سياق مُقاومة الاستعمار الاستيطاني تُشكّل جريمة تمجيد الإرهاب.[179]

7. أجرت الشرطة الفرنسية العديد من التحقيقات رفيعة المُستوى مع شخصيات عامة أعربت عن تضامنها مع فلسطين. كما كان السياسيون الحاليون عرضة للإجراءات القمعية. في أبريل 2024، استدعت الشرطة السياسي اليساري أناس كاظب في إطار تحقيق لمكافحة الإرهاب بعد تغريدات عبّر فيها عن تضامنه مع فلسطين.[180] كما تمّ تعليق نشاط النائب الفرنسي سيباستيان ديلوجو لمُدة 15 يوما وخفض راتبه إلى النصف لمدة شهرين بعد أن لوّح بالعلم الفلسطيني في الجمعية الوطنية.[181] واستدعت الشرطة ماتيلد بانو، زعيمة حزب فرنسا اليساري (فرنسا الأبية) في مجلس النواب للتحقيق في أعقاب البيان الصحفي الصادر عن حزب ف فرنسا الأبية في 7 أكتوبر بسبب مخاوف من أن البيان يُشكّل تمجيدا الإرهاب.

### ب. الانتهاكات بحق الصحفيين والإعلاميين

8. تمّ أيضا اتخاذ إجراءات ضد الصحفيين والعاملين في المجال الثقافي. ففي 12 مايو 2024، دعت نقابات تُمثل الإذاعة العامة الفرنسية، إذاعة فرنسا، إلى الإضراب بعد أن تمّ إيقاف الاعلامي غيوم موريس عن العمل، وفصله لاحقا عن العمل بسبب مزاحه بشأن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في بث إذاعي مباشر. واستجابة للدعوة إلى الإضراب، تم تعليق البرامج على قناة فرانس إنتر طوال اليوم.[182] تعرضت أيضًا الكوميدية بلانش غاردان لرد فعل عنيف كبير بعد عرضها لسكيتش مثير للجدل في يوليو 2024، خلال أمسية دعم لغزة، حيث سخرّت من كيفية استخدام اتهامات معاداة السامية غالبًا لإسكات الانتقادات تجاه السياسات الإسرائيلية. ازداد الجدل خلال الأشهر التالية، وبلغ ذروته عند نشر مقارنة غاردان بالكوميدي المثير للجدل ديودوني—وهو مقارنة نُشرت أول مرة على موقع أكاديم في 5 مارس 2025، ثم شاركتها الحاخامة ديلفين هورفيلور في 8 مارس 2025. ردًا على ذلك، نشرت بلانش غاردان رسالة مفتوحة طويلة في 12 مارس 2025، عبّرت فيها عن ألمها ودافعت عن نزاهتها في مواجهة ما وصفته بحملة تشهير[183]. كما تعرضت الصحفية زينب الغزوي لهجوم شديد بسبب انتقادها للإبادة الجماعية في فلسطين. ففي 15 أكتوبر 2024، تلقّت الوحدة الوطنية لمكافحة خطاب الكراهية على الإنترنت (PNLH) إحالة من وزارة الداخلية بشأن فيديو نُشر على قناة يوتيوب. وكانت الإحالة، المؤرخة في 11 أكتوبر، ترى أن تصريحاتها في المقابلة قد تُشكل "تبريرًا للإرهاب." في تلك المقابلة، شبّهت الغزوي إسرائيل بـ "دولة إرهابية، ونسخة ناجحة من داعش"، ورفضت إدانة الهجوم القاتل لحماس على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023. وبحلول ديسمبر 2024، تحرك رئيسة منطقة إيل دو فرانس لسحب جائزة سيمون فيل منها، والتي كانت قد حصلت عليها في الأصل عام 2019 تقديرًا لعملها في الدفاع عن العلمانية[184].

179 https://www.justice.gouv.fr/sites/default/files/2023-10/JUSD2327199C.pdf
180 تكتيكات «الترهيب» - استدعاء سياسي فرنسي من قبل الشرطة بسبب تغريدات مؤيدة لفلسطين
181 ماذا قال النائب الفرنسي الذي رفع العلم الفلسطيني في الجمعية الوطنية؟ - فرانس 24
182 كيف تقوم فرنسا بقمع التضامن مع فلسطين
183 معاداة السامية: تبادل اتهامات بين الكوميدية بلانش غاردان والحاخامة ديلفين هورفيلور
184 https://www.facebook.com/watch/?v=1070027774503543

### ج. الانتهاكات ضد النشطاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

9. في 12 أكتوبر 2023، دعا وزير الداخلية جيرالد دارمانان إلى فرض حظر كامل على جميع التجمعات التي تُعتبر عن التضامن مع فلسطين، مشيرا إلى أنه يُمكن أن تدعو المظاهرات «إلى الإخلال بالنظام العام» وأن أي احتجاجات يجب أن «تؤدي إلى اعتقالات».[185] رفض مجلس الدولة الفرنسي الطعن بشأن الحظر ووافق على الموقف بأن الاحتجاجات المُؤيدة لفلسطين على وجه التحديد «يُمكن أن تؤدي إلى اضطرابات في النظام العام».[186] لكن مجلس الدّولة أضاف أيضا أنه ينبغي للسلطات المحلية تقييم الحاجة إلى فرض حظر على أساس كل حالة على حدة.[187]

10. كانت الأسباب المُقدّمة في معظم المحافظات التي حظرت الاحتجاجات مرتبطة بالنظام العام لكن بعض المُحافظات قدّمت أسبابا إضافية. ففي سانت إتيان، أشار أمر المحافظة الذي يحظر الاحتجاجات المؤيدة لفلسطين إلى حضور «أفراد من الحركة اليسارية المتطرفة» وقرّر أن «النقوش واللافتات الفلسطينية» تُشكّل تهديدات.[188] وتُعتبر قضية نيس رمزية بشكل خاص في حظرها الآلي والمباشر للاحتجاجات، والتي اعتبرتها المحكمة الإدارية منهجيّا غير قانونية. سجّل الفرع المحلي لرابطة حقوق الإنسان انتهاكات حول العملية تشمل إخطارات في الدّقائق الأخيرة ونقص في المعلومات[189].

11. على الرغم من الحظر، تواصلت الاحتجاجات الشعبيّة في مدن في مُختلف أنحاء فرنسا بما في ذلك باريس وغرونوبل وستراسبورغ ومرسيليا وليون وليل. قوبلت هذه الاحتجاجات بعنف الشرطة، بما في ذلك استخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه. تم اعتقال العديد من المتظاهرين، وغالبا ما استخدموا القوة غير المتناسبة.[190] يقول طه بوحفص، صحفي شارك في مظاهرة في 14 أكتوبر 2023، «الاعتقالات كانت عنيفة للغاية، تعرض الناس فيها للخنق من قبل الشرطة».[191] روى أحد الفاعلين في المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم من أجل هذا التقرير تجاربه الخاصة مع الشرطة في باريس: «لقد تم تغريمي ثلاثة مرات، حتى عندما كنت بعيدا عن المظاهرة [المحظورة]، تمّت مُصادرة علمي وكوفياتي، لقد تم احتجازي مرة على الرغم من أنني لم أكن أقوم بالاحتجاج».

12. غالبا ما يتحمل المهاجرون والأجانب وطأة الإجراءات القمعية حيث تم استخدام نظام الهجرة كسلاح ضد أولئك الذين لا يحملون الجنسية الفرنسية. دعا وزير الداخلية الفرنسي في أكتوبر 2023 إلى «الطرد الفوري» لمُرتكبي الأعمال المُعادية للسامية الأجانب، مشيرا إلى أنه يتم حينذاك النظر في ترحيل عدد من الأفراد.[192] ومنذ ذلك الحين، تم تحديد قائمة في نشطاء وأشخاص آخرين استعداد لترحيلهم. ومن بين هؤلاء الناشطة الفلسطينية مريم أبو دقة، التي وُضعت تحت الإقامة الجبرية ورُحّلت في نهاية المطاف في أعقاب هجوم حماس في 7 أكتوبر.[193] تمّ اعتقال أبو دقة نظرا لعلاقتها بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي يُصنّفها الاتحاد الأوروبي على أنها منظمة إرهابية.

13. أصبحت المُنظمات المُدافعة عن فلسطين والفلسطينيين تتعرّض لهجمات متكررة. في عام 2022، أعلن جيرالد دارمانين حلّ مجموعتين تضامنيتين مع فلسطين - لجنة العمل الفلسطيني (CAP) وتجمع فلسطين ستنتصر (CPV) - على أساس التحريض على الكراهية والاستفزاز لارتكاب جرائم إرهابية.[194] استندت هذه المزاعم إلى شعارات مثل «الدعوة إلى دعم 'مقاومة' الشعب الفلسطيني ومُقاطعة إسرائيل ومحاربة 'الإمبريالية الصهيونية' وجادلت بأنها تتعارض مع المادة L212-1 من قانون الأمن الداخلي».[195] وجد حُكمان مُؤقتان أصدرهما مجلس الدولة أن مراسيم حل الجمعيتين تنتهك حقوق المنظمات في حُرّية تكوين الجمعيات والتعبير.[196] لكن مجلس الدّولة أيّد في فبراير 2025 مرسوم حل 'تجمّع فلسطين ستنتصر'.[197] في أبريل 2025، أعلن وزير الداخلية برونو راتايلو عن خطط لحل تحالف «أورجنس فلسطين (طوارئ فلسطين)، وهو ائتلاف وطني كان في قلب الاحتجاجات الفرنسية تضامنا مع فلسطين.[198]

185 فرنسا تأمر بحظر جميع الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين
186 مظاهرات تأييد للقضية الفلسطينية: الأمر متروك للمحافظين ليُقيّموا، على أساس كل حالة على حدة، ما إذا كان خطر الإخلال بالنظام العام يبرر وجود حظر-مجلس الدولة
187 حظر الاحتجاج المؤيد لفلسطين في فرنسا لا بأس به – POLITICO
188 سألنا: كيف يتكشف قمع التضامن الفلسطيني في فرنسا؟ - اليسار الشرقي
189 المظاهرات «من أجل سلام عادل ودائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين»: قصة من نيس
190 مخاوف بشأن سيادة القانون في فرنسا مع الاحتجاجات التي واجهت الوحشية - Civicus Monitor
191 مخاوف بشأن سيادة القانون في فرنسا في ظل الاحتجاجات التي واجهت الوحشية - Civicus Monitor
192 جيرالد دارمانين يطالب ب «الطرد الفوري» لمرتكبي الأعمال المعادية للسامية الأجانب»
193 ناشط في غزة في جولة خطابية في فرنسا يواجه الترحيل | رويتر
194 https://elsc.support/case/french-highest-administrative-court-upholds-the-legality-of-two-palestine-solidarity-groups/
195 مرسوم 9 مارس 2022 بحل جمعية - Légifrance
196 https://elsc.support/case/french-highest-administrative-court-upholds-the-legality-of-two-palestine-solidarity-groups/
197 عمل شنيع آخر للقضاء الفرنسي: مجلس الدولة يؤيد حل تحالف فلسطين ستنتصر! صامدون: شبكة تضامن الأسرى الفلسطينيين
198 أوقفوا حل 'طوارئ فلسطين': تحركوا الآن لمواجهة تواطؤ فرنسا في الإبادة الجماعية! | Samidoun: Palestinian Prisoner Solidarity Network, برونو ريتيلو يريد حل طوارئ فلسطين، أبرز تحالف تحرك لصالح الشعب الفلسطيني

14. قوبلت حركة التضامن الفلسطيني وخاصة نشاط الفلسطينيين بالوصم الشديد. فكما لاحظ أحد الفاعلين في المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم من أجل هذا التقرير: «أعتقد أننا نحن الفلسطينيين في فرنسا عانينا من شكل من أشكال الاضطهاد الشامل في هذا البلد». كما أفاد «بتهديدات من السلطات بشأن تحرّكاتنا التي تُصوّرنا كمؤيدين للإرهاب ومُعادين للسامية».

## د. الانتهاكات ضد الحرية الأكاديمية

15. تم تقييد التعبير عن التضامن مع فلسطين بشكل كبير في الجامعات. تم إلغاء العديد من المحاضرات التي أجرتها البرلمانية الأوروبية ريما حسن والتي كان من المقرر عقدها في الجامعات الفرنسية. في نوفمبر 2024ألغت جامعة العلوم السياسية محاضرة كان من المقرر أن تُلقيها حسن في مؤتمر، مُشيرة إلى مخاوف تتعلق بالنظام العام.[199] ومن قبل، منعت جامعة ليل وجامعة باريس دوفين ريما حسن من التحدث في مُؤتمرات. ألغت لاحقا المحاكم قرار جامعة باريس دوفين.[200]

16. وقد ألغيت مرارا وتكرارا المُحاضرات والمؤتمرات التي أجرتها الأصوات المؤيدة لفلسطين. في ديسمبر 2023 ، ألغت عُمدة باريس محاضرة كانت ستُلقيها جوديث بتلر، باحثة أمريكية بارزة في دراسات النوع الاجتماعي.[201] وفي مارس ويوليو 2023، تم إلغاء نفس المُحاضرة الذي كان من المقرر إلقاؤها في جامعة إيكس مرسيليا مرتين - حتى بعد أن فرض المُنظّمون رقابة مشددة على البرنامج الأصلي وإعادة صياغته بعد الإلغاء الأولي.[202]

17. غالبا ما ساهمت الحكومة الفرنسية في قمع الاحتجاجات المُؤيدة لفلسطين في الجامعات. اعتكف الطلاب في جميع أنحاء فرنسا بالمباني وأغلقوا المداخل للمُطالبة بإنهاء الإبادة الجماعية وإلى قطع جامعاتهم العلاقات مع المؤسسات والشركات الإسرائيلية. أدان إيمانويل ماكرون قيام الطلاب المؤيدين للفلسطينيين بإغلاق مداخل الحرم الجامعي «بأقصى قدر من الحزم» وذكر أنه سيؤيد قيام قوات الأمن بإجلاء الطلاب المُحتجّين بناء على طلب الجامعات.[203] جلبت الإدارات في جامعة السوربون والعلوم السياسية شرطة مكافحة الشغب، وذكر أحد الطلاب الشهود أن إدارة جامعة العلوم السياسية تحدثت عن ضغوط الحكومة لإنهاء المظاهرات الطلابية.[204] تم الإعلان عن هذا الضغط الحكومي قبل 7 أكتوبر 2024 عندما طلبت الحكومة الفرنسية من الجامعات «منع أي خطر من الاضطرابات». وشدّد وزير التعليم العالي الفرنسي، باتريك هيتزل، على مسؤولية الجامعات في الحفاظ على النظام، كما «أدان بشدة» تصرفات الطلاب المحتجين، مشيرا إلى أن الاحتجاجات «تتعارض مع مبادئ الحياد والعلمانية لخدمة التعليم العالي العامة».

199 عضوة البرلمان الأوروبي المؤيدة للفلسطينيين تنتقد جامعة باريس لإلغاء مؤتمرها المقرر – Middle East Monitor
200 القضاء يُلغي الحظر المفروض على عقد مؤتمر مع ريما حسن في دوفين - The Times of Israël
201 Censuré! حملة القمع ضد الأصوات المؤيدة للفلسطينيين في فرنسا | يوروزين
202 Censuré! حملة القمع ضد الأصوات المؤيدة للفلسطينيين في فرنسا | يوروزين
203 الرئيس الفرنسي يُدين الحصار الذي يفرضه الطلاب المؤيدون للفلسطينيين على الجامعات – Middle East Monitor
204 فرنسا تنشر شرطة مكافحة الشغب وتقطع التمويل لقمع الاحتجاجات في الحرم الجامعي حول غزة | أخبار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني | الجزيرة



# ألمانيا

## 1. الخلفية

18. تتشكل العلاقة بين ألمانيا وإسرائيل بشكل عميق من خلال تاريخ المحرقة.[205] تعتبر إسرائيل الآن ألمانيا ثاني أهم شريك استراتيجي لها في العالم، بعد الولايات المتحدة فقط. ذهب مسؤولون حكوميون ألمانيون إلى حد وصف أمن إسرائيل بأنه «أساسيات الدولة» بالنسبة لألمانيا أو Staatsräson، وهو عبارة غامضة ولكنها قوية تشير إلى أن وجود ألمانيا ذاته يعتمد على ضمان الدفاع عن إسرائيل بغض النظر عن السياق أو الثمن.[206] تم التعبير عن هذه الفكرة لأول مرة من قبل أنجيلا ميركل في خطابها أمام البرلمان الإسرائيلي، واستُخدمت لاحقا لدعم تصدير ألمانيا لغوّاصات من طراز دولفين إلى إسرائيل على الرغم من المعلومات الاستخباراتية التي تشير إلى أنه من المحتمل جدا أن تقوم إسرائيل بتسليح هذه الغواصات برؤوس حربية نووية.[207]

19. غالبا ما كان «Staatsräson» الألماني يعني الدفاع عن إسرائيل داخل حدود ألمانيا بإجراءات انتقدها العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومراقبي حقوق الإنسان باعتبارها تحُدّ بشكل كبير من حُرّية التعبير والتجمع.[208] تبنّت ألمانيا رسميا في عام 2017 تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة لمُعاداة السامية. وفي عام 2019، صوّت البوندستاغ لإدانة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات وكذلك القرب من الحركة باعتبارها مُعادية للسامية.[209] كانت هناك محاولات لفرض رقابة على العديد من النقاد اليهود لإسرائيل، بما في ذلك حملات معروفة ضد الجوائز الممنوحة للمحامية الإسرائيلية الألمانية فيليسيا لانغر في عام 2009 وجوديث بتلر في عام 2012.[210] في سبتمبر2023، أعربت مُنظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء الحظر الشامل للاحتجاجات التضامنية المؤيدة لفلسطين في يوم النكبة فضلا عن لغة النبذ المستخدمة في الحظر والتي تُشير مرة أخرى إلى المشاركين المسلمين في المظاهرات المؤيدة لفلسطين.[211]

20. بدأ مفهوم «معاداة السامية المستوردة» يكتسب رواجا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حيث بدأت المخاوف بشأن «معاداة السامية الجديدة» المرتبطة بالانتفاضة الفلسطينية الثانية في السيطرة على الخيال السياسي الألماني. ارتبط هذا المفهوم لمعاداة السامية المستوردة في المقام الأول بالمسلمين المهاجرين الذين يعيشون في ألمانيا. تصاعدت المخاوف الألمانية بشأن معاداة السامية وخاصة «مُعاداة السامية المستوردة» في وقت تصاعدت فيه العنصرية اليمينية المتطرفة داخل ألمانيا المُوجّهة ضد المسلمين وأصحاب البشرة المُلوّنة وكذلك اليهود.[212] في عام 2017، تمّ تسجيل 28 اعتداء جسديا مُعاديا للسامية، 95٪ منها نفذها قوميون ألمان بيض من الجناح اليميني المُتطرّف. وفي نفس العام، تمّ تسجيل قُرابة 2000 هجوم على لاجئين وحوالي 900 هجوم على مُسلمين ألمان.[213] لطالما كانت مشكلة القومية اليمينية العنيفة كبيرة في ألمانيا، مما أدى إلى مقتل مئات الأشخاص المُلوّنين واللاجئين والمهاجرين في الثمانينيات والتسعينيات ودفع مدينة دريسدن إلى إعلان «حالة الطوارئ النازية» في نوفمبر 2019.[214]

21. لاحظ مراقبو حقوق الإنسان ارتفاع الأعمال العنصرية ضد المسلمين داخل ألمانيا واعتبروا بأن الحكومة الألمانية مُقصّرة في مُعالجة هذه القضية. لم يتم تدوين جرائم الكراهية ضد المسلمين حتى عام 2017 ولم يتم بذل جهد يذكر لفهم العلاقة بين التعصب الديني والعنصرية.[215] لم تعتمد ألمانيا بعد تعريفا عمليا لرهاب الإسلام.

205 العلاقات الثنائية | وزارة الخارجية
206 «أساسيات الدولة»: القصة الحقيقية وراء وعد ميركل لإسرائيل - دير شبيغل
207 قدرات الغواصات الإسرائيلية
208 «كلنا إسرائيليون»: عواقب «أساسيات الدّولة» الألماني (Staatsräson) | مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، حملة ألمانيا القمعية على الحريات المدنية – The Dial، ولماذا تشن ألمانيا حملة على الاحتجاجات المؤيدة لفلسطين؟ | الأمة
209 ألمانيا تصنف حركة مقاطعة إسرائيل على أنها معادية للسامية | رويتر
210 الحملة الألمانية ضد دوكومنتا 15 ص 76
211 ألمانيا: احموا الاحتجاج: ضد الحظر الشامل للمظاهرات من أجل حقوق الفلسطينيين - منظمة العفو الدولية
212 آنا إستر يونس، محاربة معاداة السامية في ألمانيا المعاصرة، مجلة دراسات الإسلاموفوبيا، 5: 2 (2020)، وألمانيا تقصر في كبح العنصرية ضد المسلمين | هيومن رايتس ووتش
213 محاربة معاداة السامية في ألمانيا ص 257
214 محاربة معاداة السامية في ألمانيا ص 251
215 ألمانيا تقصر في كبح جماح العنصرية ضد المسلمين | هيومن رايتس ووتش.

## 2. توثيق المخالفات

### أ. دور السّردية الحكومية بما في ذلك الرقابة على شاغلي المناصب العامة

22. في أعقاب هجوم حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر، بدأ العديد من المسؤولين الألمان في دق ناقوس الخطر بشأن «معاداة السامية المستوردة» داخل المجتمعات المحلية المُسلمة. صرّح توماس هالدينوانغ، رئيس المكتب الفيدرالي الألماني للحماية، أن معاداة السامية تُمثل جزءا من الحمض النووي للهياكل «الإسلامية».[216] بعد بضعة أيام، صرح غونر بالشي، مُفوض الاندماج في نيوكولن، وهو حي متنوع عرقيا في برلين، بأن مُعاداة السامية منتشرة على نطاق واسع في المُجتمعات المسلمة وأن العديد من المسلمين في نيوكولن يتعاطفون مع جماعات تعتبرها ألمانيا منظمات إرهابية مثل حزب الله وحماس.[217]

23. عاد خطاب أمن إسرائيل بصفته Staatsräson «أساسيّات الدّولة» لألمانيا إلى حيز التنفيذ من خلال ردّ ألمانيا على هجوم حماس على إسرائيل وقصف إسرائيل لغزة. في 12 أكتوبر 2023، أكد المستشار الألماني أولاف شولتز مرة أخرى أن «الأمن الإسرائيلي هو «أساسيات الدولة» لألمانيا.[218] كان لهذا التوصيف للحياة السياسية الألمانية آثار بعيدة المدى تتعارض مع أي تعبير عن التضامن مع فلسطين. في يونيو 2024، عدّلت ألمانيا قوانين الجنسية من خلال توسيع الأسئلة المتعلقة باختبار التجنس لتشمل أسئلة حول الحياة اليهودية في ألمانيا واشتراط إعلان صريح بشأن حق إسرائيل في الوجود.[219]

### ب. الانتهاكات ضد النشطاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني:

24. نزل العديد من المتظاهرين إلى الشوارع في ألمانيا على الرغم من الحظر الواسع النطاق على الاحتجاجات، والتي ألغت المحاكم بعضها لاحقا.[220] تم حظر حوالي نصف المظاهرات المؤيدة لفلسطين[221] بينما تعرّضت العديد من الاحتجاجات التي تمّ تنظيمها لقمع الشرطة العنيف، حيث أفاد المتظاهرون بتعرضهم للّكم والخنق والركل من قبل الشرطة.[222]

25. لم تكُن قرارات المحاكم وطُرق تعامل الشرطة مع الاحتجاجات مُتسقة في مُختلف أنحاء البلاد. فاختلفت المحاكم من منطقة إلى أخرى في قراراتها بشأن ما إذا كان ينبغي تجريم هُتاف «من النهر إلى البحر، فلسطين ستتحرّر». فبينما وجدت محكمة في ميونيخ أن تجريم الشعار ينتهك حقوق الفرد في حرية التعبير، فقد تم تغريم المتظاهرين لاستخدامهم الشعار في بريمن وبرلين[223]. في مايو 2024، أعلنت وزارة العدل الفيدرالية الألمانية أن الشعار هو «شعار حماس» وبالتالي يُعاقب عليه.[224] كما حظرت حكومة برلين رفع الأعلام الفلسطينية والكوفية الفلسطينية في المدارس.[225]

26. تحدّث عضو في المجتمع المدني من ميونيخ تمت مقابلته من أجل هذا التقرير عن مناخ القمع في عاصمة بافاريا: «هناك إساءة استخدام خطيرة للسلطة تحدث في بلدية ميونيخ وألمانيا بشكل عام، مما أدّى إلى استخدام قوي وخطير للعنف من قبل الشرطة. نشعر بالاختناق الشديد في بلد يفتخر بحريته في التعبير. وتغذي وسائل الإعلام في ألمانيا بشكل أكبر الدعاية المستخدمة لتجريم حركة التضامن الفلسطينية وتشويه سمعتها». كما أشاروا إلى القمع النشط للخطاب في الاحتجاجات: «تم اعتقالي في مظاهرة، بعد خطاب قلت فيه: «نُطالب بإنهاء الاحتلال، من (نهر) الأردن إلى البحر. تم إسقاط التهم ربما لأنها لن تصمد في المحكمة.

215 تقرير CAGE ص 13
216 معاداة السامية الإسلامية في برلين: «قطاعات واسعة من السكان الناطقين بالعربية تتعاطف مع الإرهابيين» - دير شبيغل
217 «أساسيات الدولة»: القصة الحقيقية وراء وعد ميركل لإسرائيل - دير شبيغل
218 ألمانيا تطالب المواطنين الجدد بالقبول بحق إسرائيل في الوجود | CNN وألمانيا تفرض اختبار «ولاء» لإسرائيل بقانون المواطنة الجديد – Middle East Monitor and BMI - الأخبار - قانون جديد بشأن الجنسية يدخل حيز التنفيذ
219 اندلاع احتجاج مؤيد للفلسطينيين في فرانكفورت رغم حظر المدينة | يورونيوز
220 Verbote von pro-palästinensischen Demos in Berlin - richtig oder falsch? | ر.ب24
221 اللكمات والخنق والركل: الشرطة الألمانية تقمع الاحتجاجات الطلابية | أخبار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني | الجزيرة
223 محكمة ألمانية تدين ناشطًا لقيادته هتاف «من النهر إلى البحر»
224 https://elsc.support/news/the-case-of-daria-next-trial-in-the-attempted-criminalisation-of-the-slogan-palestine-will-be-free-from-the-river-to-the-sea-in-germany
225 المؤسسات الثقافية الألمانية تنقلب على الأصوات المؤيدة للفلسطينيين | يورونيوز

27. تضررت منظمات المجتمع المدني المؤيدة للفلسطينيين بشكل خاص من الإجراءات القمعية في ألمانيا. وحظرت ألمانيا منظمة «صامدون»، وهي شبكة تضامن فلسطينية تُدافع عن السجناء المحتجزين في السجون الإسرائيلية. صرح مُفوض الاندماج غونر بالجي قبل الحظر بأن جمعية صامدون تروّج «للكراهية» وتتمتع بنفوذ لدى المُجتمعات العربية.[226] ووصفت جمعية صامدون في بيان هذه الخطوة بأنها تمثل عمل شراكة مع جرائم حرب إسرائيلية.[227] في أبريل 2024، داهمت السلطات الألمانية «المؤتمر الفلسطيني» - وهو مؤتمر نظمه نشطاء مؤيدون لفلسطين في برلين. قبل الفعالية، تم منع اثنين من المتحدثين المدعوين، الطبيب البريطاني-الفلسطيني غسان أبو سطة ووزير المالية اليوناني السابق يانيس فاروفاكيس، من دخول البلاد[228]. قطعت الشرطة التيار الكهربائي وأخلت المبنى على أساس أن ناشطا بريطانيا فلسطينيا تم حظر أنشطته في ألمانيا شارك عبر مكالمة فيديو.[229]

28. أفاد أحد أعضاء المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم عن محاولة مُحتملة من قبل أجهزة المخابرات الألمانية للتسلل إلى حركة التضامن الفلسطيني: «تابعتني أجهزة المخابرات الداخلية الألمانية لفترة من الوقت، واتصل بي أحدهم من أجل حملي على التعاون معهم وإعطاء معلومات عن مجموعة تُنظم مُعظم الاحتجاجات في ميونيخ. كانت «قصتهم» أنهم سيقدمون تقريرا لوزير الداخلية عن القمع الذي يستهدف حركة التضامن الفلسطينية، وكانوا بحاجة إلى نشطاء للتحدث معهم. عندما رفضت، حاول ترهيبي من خلال الإيحاء بأنه يعرف أين أعمل وأين أقيم ».

29. كما تضررت المؤسسات الثقافية الألمانية بشدة من الإجراءات القمعية. فقدت مُؤسسات ثقافية مثل 'عيون' وهي منظمة تعمل لإنهاء مختلف أشكال الاستعمار وتدعم المثليين والنسويين والمُهاجرين، تمويلها بسبب دعمها لفلسطين.[230] وقد تم حجب جوائز عدد من العاملين في المجال الثقافي بسبب دعمهم للقضية الفلسطينية. في أكتوبر 2023، ألغى معرض فرانكفورت للكتاب حفل توزيع جوائز الكاتبة الفلسطينية عدانية شبلي وكذلك الخطاب الذي كان من المُقرر أن تُلقيه.[231] في مارس 2024، ألغى معرض التصوير الألماني جولته بعد رفض شهيد علم، المنسق المشارك للمعرض، حذف مُحتوى مُؤيد للفلسطينيين اعتبره المنظمون الألمان مُعاديا للسامية.[232]

30. استقال رانجيت هوسكوت، الشاعر والمنسّق الهندي البارز، من لجنة التقييم المكوّنة من ستة أعضاء لمهرجان Documenta 16 في نوفمبر 2023، بعد جدل حول توقيعه عام 2019 على عريضة لحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل في الهند، والتي اعتبرها المسؤولون الألمان معادية للسامية. رفض هوسكوت هذا الاتهام، واعتبره خلطًا بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية. تلا استقالته استقالة الفنانة الإسرائيلية براشا إيتنغر، وبعدها بوقت قصير استقال الأعضاء الأربعة المتبقون، مشيرين بشكل جماعي إلى أجواء معادية ومستقطبة كسبب لاستقالتهم[233].

31. وصلت حملة السلطات الألمانية لإسكات الأصوات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني إلى حدود جديدة عندما ندّد سياسيون بخطاب يوڤال أبراهام (إسرائيلي) وباسل عدرا (فلسطيني)، المخرجَين المشاركين للفيلم الوثائقي «لا أرض أخرى»، وكان المخرجان قد شجبا في خطابهما نظام الفصل العنصري في إسرائيل والأراضي المحتلة ودعوا إلى وقف إطلاق النار في شباط/فبراير 2024. وصف النائب هيلغه لينده التصفيق الذي أعقب الخطاب بأنه «صادم»، قائلاً: «أشعر بالخزي لأنني أرى في بلدي اليوم أشخاصًا يصفقون لاتهامات بالإبادة الجماعية ضد إسرائيل.» وبالمثل، أدان عمدة برلين كاي فيغنر ردود الفعل على حسابه في منصة X قائلاً: «لا مكان لمعاداة السامية في برلين، وينطبق ذلك أيضًا على الفنانين»، وطالب بمساءلة إدارة المهرجان. وأضاف المستشار أولاف شولتس: «لا يمكن التسامح مع مثل هذا الموقف الأحادي، ومن الضروري في أي نقاش حول هذا الموضوع أن نتذكر الحدث الذي أشعل آخر تصعيد للنزاع في الشرق الأوسط.»[234] وفي نسخة 2025 من مهرجان برلين السينمائي (برلناله)، فتحت شرطة أمن الدولة التابعة للمكتب الاتحادي للشرطة الجنائية تحقيقًا بحق المخرج القادم من هونغ كونغ، جون لي. أثناء تقديم فيلمه Queerpanorama، الذي عُرض لأول مرة ضمن قسم بانوراما في برلين يوم السبت، ألقى المخرج خطابًا نيابةً عن بطل الفيلم، إرفان شكارّيز، الذي قال إنه قاطع المهرجان هذا العام احتجاجًا على الحكومة الألمانية ومؤسساتها الثقافية، بما فيها برلناله، لدعمها ما وصفه بـ «الفصل العنصري، والإبادة الجماعية، والإبادة الوحشية للشعب الفلسطيني.»[235]

226 معاداة السامية الإسلامية في برلين: «قطاعات واسعة من السكان الناطقين بالعربية تتعاطف مع الإرهابيين» - دير شبيغل
227 بيان: ألمانيا تعلن حظر شبكة صامدون - نبقى صامدين!
228 الشرطة الألمانية تمنع مؤتمراً مؤيداً لفلسطين من الانعقاد في برلين | الميادين
229 الشرطة تداهم مؤتمر برلين مع تصاعد قمع النشاط الفلسطيني في ألمانيا – Mondoweiss
230 المؤسسات الثقافية الألمانية تنقلب على الأصوات المؤيدة للفلسطينيين | يورونيوز
231 معرض فرانكفورت للكتاب: حفل توزيع جوائز الكاتبة الفلسطينية هو جزء من تاريخ طويل من التعرجات السياسية
232 المؤسسات الثقافية الألمانية تنقلب على الأصوات المؤيدة للفلسطينيين | يورونيوز
233 استقالة لجنة مهرجان Documenta على خلفية اتهامات بمعاداة السامية
234 مخرج إسرائيلي: تلقيت تهديدات بالقتل لدعوتي في مهرجان برلين إلى وقف إطلاق النار بغزة - CNN Arabic
235 مهرجان برلين السينمائي يواجه اتهامات جديدة بمعاداة السامية

## ت. انتهاكات الحرية الأكاديمية

32. خضعت الجامعات الألمانية لتدقيق كبير من الحكومة وقوبلت المظاهرات المؤيدة لفلسطين بتعامل مشدّد من طرف أجهزة الشرطة. في مارس 2024، تم تقديم قانون جديد إلى المجلس التشريعي من شأنه أن يمنح الجامعات سلطة طرد الطلاب لأسباب تأديبية.[236] في مايو 2024 ، كتب أكثر من ثلاثمائة أكاديمي من جامعات برلين رسالة مفتوحة لدعم الطلاب المتظاهرين المؤيدين للفلسطينيين في جامعة برلين الحرة[237] ثم طالب أكثر من ألفي أكاديمي باستقالة وزير التعليم الألماني بسبب «الهجمات غير المسبوقة» على الحقوق الأساسية للباحث في حرية التعبير بما في ذلك سحب تمويل الأكاديميين المؤيدين لفلسطين.[238] وخلصت التحقيقات إلى أن وزارة التعليم الألمانية وضعت قوائم بالأكاديميين الذين تضامنوا مع غزة، بما في ذلك تفاصيل عن الأكاديميين الذين رفضوا الإبلاغ عن زملائهم.[239]

33. في شباط/فبراير 2024، وجّه الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني (SPD) الحاكم، بقيادة المستشار أولاف شولتس، وبالتعاون مع حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) المعارض، تعميما للمدارس الثانوية في حي نويكولن ببرلين لتوزيع كتيّبات بعنوان «أسطورة إسرائيل 1948». وقد وصف هذا المحتوى، الموجَّه للطلاب، نكبة 1948 بأنها «أسطورة»، واعتبر أيضًا أن انتقاد المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية يشكّل معاداة للسامية[240].

34. لقد أثر هذا المناخ القمعي أيضًا على المثقفين والفنانين الدوليين البارزين. ففي فبراير 2024، انسحبت الفنانة والموسيقية وصانعة الأفلام لوري أندرسون من منصب أستاذة زائرة في ألمانيا بعد اعتراض المسؤولين على دعمها لـ «الرسالة ضد الفصل العنصري» لعام 2021، التي وقعها فنانون فلسطينيون[241]. وبعد شهرين، في أبريل 2024، تم سحب الدعوة من الفيلسوفة الأمريكية اليهودية نانسي فريزر لتولي منصب أستاذية مرموقة في جامعة كولونيا، بعد توقيعها رسالة تعبّر عن التضامن مع الفلسطينيين وتندّد بالهجمات الإسرائيلية على غزة[242]. واستمر الضغط حتى عام 2025: ففي فبراير، وبعد تدخل من عمدة برلين، تم إلغاء محاضرة في جامعة لودفيغ ماكسيميليان في ميونيخ قدمتها المقررة الخاصة للأمم المتحدة فرانسيسكا ألبانيسي، وكذلك حدث آخر كان مقررًا في الجامعة الحرة في برلين مع ألبانيسي وإيال ويزمان، المدير البريطاني-الإسرائيلي لوكالة البحث Forensic Architecture[243,244].

236 اللكمات والخنق والركل: الشرطة الألمانية تقمع الاحتجاجات الطلابية | أخبار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني | الجزيرة
237 أكثر من 2,000 أكاديمي يطالبون باستقالة وزير التعليم الألماني بسبب القمع
238 أكثر من ألفين أكاديمي يطالبون باستقالة وزير التعليم الألماني بسبب القمع
239 وزارة التربية والتعليم الألمانية تضع قوائم بالأكاديميين المؤيدين للفلسطينيين | ميدل إيست آي
240 ألمانيا: طلب من مدارس برلين توزيع منشور يصف نكبة عام 1948 بأنها «أسطورة»
241 لوري أندرسون تنهي أستاذيتها في ألمانيا بعد انتقادات لدعمها فلسطين
242 جامعة ألمانية تسحب عرض عمل من أمريكية يهودية بسبب رسالة مؤيدة للفلسطينيين
243 ألمانيا: إلغاء المحاضرة الثانية لكبار مسؤولي الأمم المتحدة

# III. الاتجاهات حول العالم

35. في حين أن الانتهاكات في البلدان الأربعة المذكورة أعلاه تُثير قلقا كبيرا من حيث خصائصها المُميّزة، إلا أنها تعكس أيضا نزعات أوسع بكثير في قمع التضامن المؤيد لفلسطين في مُختلف أنحاء العالم. تشمل هذه الاتجاهات الاستخدام المفرط لقوة الشرطة ضد أولئك الذين يُعبّرون عن تضامنهم مع فلسطين، والقيود المفروضة على الرموز المرتبطة بفلسطين، بما في ذلك العلم والكافية الفلسطينيين، وكذلك على الأعمال الداعمة لفلسطين استنادا لمُبررات غامضة وغير مناسبة من قبيل «النظام العام»، والرقابة على الخطاب المؤيد لفلسطين وضبطه، والاستهداف العنصري والمعادي للإسلام للأفراد والمجتمعات، والحرمان من الدعم والموارد للأنشطة المؤيدة لفلسطين، واستخدام تشريعات واسعة لمكافحة الإرهاب واستخدام قوانين الهجرة لوصم الخطاب والعمل المؤيد لفلسطين ونزع الشرعية عنهما.

36. في بلجيكا، البلد المضيف للاتحاد الأوروبي، أصبحت هذه الاتجاهات واضحة بشكل متزايد، خاصة في بروكسل، حيث قوبلت المظاهرات السلمية بقمع متعدد الأوجه، بما في ذلك تحرّكات غير مشروعة وعنيفة لقوات الشرطة. وقد تكثف استخدام القوة كأداة وقائية وردعية وعقابية ومن المتوقع أن يتصاعد أكثر في عام 2024.

37. قوبلت المظاهرات العفوية الأولية في أكتوبر 2023 بالقرب من بورصة بروكسل والمحطة المركزية بردود فعل قاسية من الشرطة. بحلول ديسمبر، أصبحت تكتيكات مثل الاحتواء والخنق والاعتقالات التعسّفية معاملات روتينية. في مايو 2024، اشتد القمع أكثر: في 28 مايو، تعرّض المتظاهرون السلميون خارج السفارة الإسرائيلية للاعتداء بخراطيم المياه التي استهدفت وجوههم مباشرة، مما تسبب في إصابات خطيرة بما في ذلك إصابات في العين وكسور في الوجه[245]. وفي 31 مايو، تعرّض المُتظاهرون للحصار والضرب في السلالم الضيقة بالقرب من محطة مترو آرتس لوا. تم اعتقال ما لا يقل عن 40 شخصا، رسميا لأغراض تحديد الهوية.[246]

38. خلال الصيف، امتد القمع إلى مخالفات بسيطة مثل ارتداء الكوفية أو تصوير سلوك الشرطة، مما أدى إلى اعتقالات وغرامات تصل إلى 500 يورو[247]. تلقى العديد من الأفراد استدعاءات قانونية بدعوى «الانتماء إلى مجموعة تُروّج للتمييز العنصري»، ويواجه بعضهم تُهما متعددة. وتعرض المتظاهرون للمراقبة بما في ذلك إمكانية التعرف على ملامح الوجه والمراقبة عبر الإنترنت، مع فرض عقوبات إدارية على المنشورات التي تنتقد الشرطة. وبالتوازي، واجه العديد من الطلاب إجراءات تأديبية جامعية.

39. أصبحت حرم الجامعات مواقع رئيسية للتعبئة. طالبت حملات اعتكاف يقودها الطلاب في جامعة خانت والجامعة الحرّة ببروكسل الفرنكوفونية والوالونية والجامعة الحرّة بلوفن والجامعة الحرة بلياج بإنهاء الشراكات مع المؤسسات الإسرائيلية. تدخلت قوات الشرطة عديد المرّات من أجل إرباك اعتكاف الطلبة بالجامعات. ففي الجامعة الحرّة ببروكسل، طردت الشرطة الطلاب دون أمر من المحكمة[248]، وهي خطوة تمّ الحكم عليها لاحقا بأنها غير قانونية، مما يسلط الضوء على تآكل الضمانات الإجرائية في قمع النشاط الطلابي.

40. وإلى جانب قمع المظاهرات، اتخذت بلجيكا إجراءات إدارية وقانونية تستهدف اللاجئين والنشطاء الفلسطينيين. في 19 يناير 2023، تمّ التشكي بالدّولة البلجيكية أمام المحكمة بسبب فرضها شروطا مُستحيلة على طلبات التأشيرات الإنسانية للفلسطينيين من غزة.[249] وفي أغسطس 2023، أمر مكتب الهجرة عدّة بلديات بإلغاء الجنسية البلجيكية للأطفال المولودين في بلجيكا لأبوين فلسطينيين.[250] في 20 أكتوبر 2023، أعلن المُفوض العام لشؤون اللاجئين وعديمي الجنسية تجميد بعض قرارات الحماية للفلسطينيين وهي خطوة انتقدتها الجهات الفاعلة القطاعية التي اعتبرت بأنه كان على بلجيكا «منح الحماية الدولية لهؤلاء الفلسطينيين بسرعة وبشكل واسع».

41. في 4 ديسمبر 2024، طلبت نيكول دي مور، وزيرة الدولة لشؤون اللجوء والهجرة (حزب المسيحيين الديمقراطيين)، إلغاء صفة اللاجئ عن محمد الخطيب، المنسق الأوروبي لشبكة «صامدون»، وهي شبكة تدعم السجناء السياسيين الفلسطينيين. جاء هذا التبرير بمزاعم «التحريض على الكراهية»، وسط ضغوط إسرائيلية متزايدة لحظر صامدون في جميع أنحاء أوروبا[251].

245 بروكسل: الشرطة تقمع مظاهرة من أجل فلسطين أمام السفارة الإسرائيلية
246 بروكسل: الشرطة تقمع مُظاهرة من أجل فلسطين أمام السفارة الإسرائيلية
247 أخبار من خلية التطرف-تم استدعاء أشخاص جدد لانتقادهم الشرطة عبر الإنترنت – Bruxelles Dévie , La Cellule Radicalisme d'Ixelles enquête... sur des stories Instagram ! أعراض الشرطة المفرطة للمراقبة – Bruxelles Dévie
248 قمع الحركة الطلابية من أجل فلسطين: استدعاء 90 شخصا للاختبار ، واستخدام وسائل هائلة – Bruxelles Dévie
249 ذكر بلجيكا في المحكمة لسياستها بشأن التأشيرات الإنسانية للفلسطينيين
250 بلجيكا: البلديات تسحب الجنسية البلجيكية من الأطفال المولودين لأبوين فلسطينيين
251 حركة فلسطين في بروكسل: بين التدخل الإسرائيلي والاقتحامات لمكافحة الإرهاب والاعتداءات الجسدية

# IV. التحليل القانوني لانتهاكات حقوق الإنسان

45. تُظهر الاتجاهات العالمية في قمع التضامن مع الفلسطينيين والاحتجاجات ضدّ الفظائع الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية تحرّكا مُقلقا للغاية نحو التجاهل غير المُستح لحقوق الإنسان في خدمة إضفاء الشرعية على المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي وتواطؤ حلفاء إسرائيل في جميع أنحاء العالم في دعم وتعزيز هذا المشروع[264]. وبالإضافة إلى خطورة جريمة الإبادة الجماعية والدمار الذي شهده العالم في غزة والضفة الغربية، اتّضحت هشاشة حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والرأي وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي في الدول التي ادّعت سابقا قيادتها في النظام الدولي لحقوق الإنسان. ولذلك فإن الفظائع المُستمرّة التي ترتكبها إسرائيل وتواطؤ حلفائها يمثلان اختبارا عميقا لتلك المؤسسات المكلفة بدعم القانون الدولي الذي من المحتمل أن تكون له عواقب بعيدة المدى.

## أ. تحليل انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير

46. تُمثل حقوق حرية الرأي وحرّية التعبير جزء لا يتجزأ من التنمية الصحية للأفراد والمجتمعات وهي ضرورية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل عام. ولذلك فإن الاعتداءات على هذه الحقوق تثير القلق من حيث قيمها الخاصة وبسبب العواقب التي سيترتب على تآكل هذه الحقوق على قوة نظام حقوق الإنسان بشكل عام.

47. فكما أوضحت إيرين خان، المُقررة الخاصة المعنية بحرية الرأي والتعبير بوضوح في تقريرها عن التهديدات العالمية لحرية التعبير الناشئة عن النزاع في غزة، فإن تآكل الحق في حرية التعبير والرأي واضح في الأراضي الفلسطينية المُحتلة وخارجها. إن الهجمات الإسرائيلية التي تستهدف الصّحفيين هي «شكل فظيع من أشكال الرقابة»[265] التي تُسكت عمدا الفلسطينيين الذين يعملون بلا كلل لتوثيق ومشاركة قصصهم والجرائم التي ارتُكبت بحقهم. فبموجب القانون الدولي، يجب حماية الصحفيين وكذلك المرافق والمُعدّات الإعلامية من الهجمات العسكرية لأنهم مدنيون والمُعدّات مدنية. لا يجوز مهاجمة الصحفيين والمرافق الإعلامية إلا إذا شاركوا بشكل مباشر في الأعمال العدائية. يجب التحقيق بعناية في مثل هذه الادعاءات المُقدّمة ضد الصحفيين وإثباتها. اتهمت إسرائيل الصحفيين مرارا وتكرارا بأنهم جزء من نشطاء حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني.[266] غير أن هذه الادعاءات لم يتمّ تثبيتها بأدلة كافية. يحمي القانون الإنساني الدولي جميع المدنيين والمُعدّات المدنية من الهجمات الهجومية والدفاعية.[267] وفي الحالات التي يكون فيها هناك شك بشأن ما إذا كان الهدف يُستخدم لتقديم مساهمة فعالة في العمل العسكري، يوجد افتراض قانوني بأن الهدف لا يُستخدم على هذا النحو.[268] وبالتالي فإن استهداف إسرائيل للصحفيين والمرافق الإعلامية وتقاعسها عن التحقيق في الجرائم الخطيرة ضد الصحفيين والمرافق الإعلامية ومقاضاة مرتكبيها والمعاقبة عليها يمثلان انتهاكات للحقوق الأساسية في حرية الرأي والتعبير.

48. كما انتشرت الرقابة على وسائل الإعلام في البلدان الأربعة التي تم استكشافها بالتفصيل في هذا التقرير. وثّق صحفيون وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام والثقافة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا محاولات واسعة النطاق لتقييد تعبير الأفراد والحد من وجهات النظر المعبر عنها في المشهد الإعلامي بشكل عام. وبالإضافة إلى الالتزام بدعم حرية الرأي والتعبير نفسها، يقع على عاتق الدول أيضا التزام بضمان حماية الأشخاص من أفعال الكيانات الخاصة التي من شأنها أن تعوق التمتع بهذه الحريات. يمكن أن تتخذ الرقابة على وسائل الإعلام شكل رقابة مباشرة من قبل الحكومات أو الكيانات الخارجية الأخرى والرقابة من قبل الشركات الإعلامية.[269] تشير التقارير عن التحيز المنهجي في التقارير والقيود المفروضة على أنواع اللغة المستخدمة لوصف الفظائع الإسرائيلية،[270] وزيادة الرقابة والتحرير التي تهدف إلى قمع الآراء المؤيدة للفلسطينيين ، كلها تشير إلى قيود على حرية التعبير في الصحافة.

264 فرانشيسكا ألبانيز، حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، 1 أكتوبر 2024
265 ايرين خان ، ص 6
266 «إضفاء الشرعية».. خلية استخباراتية إسرائيلية لشرعنة جرائم الاحتلال | الموسوعة | الجزيرة نت
267 البروتوكول 1 اتفاقيات جنيف، المادتان 48 و52
268 البروتوكول 1 اتفاقيات جنيف، المادة 2.
269 نادية ر. سرحان (كاتبة) - تغطية فلسطين وإسرائيل في الصحف البريطانية _ تحليل الصحف البريطانية (2021 ، بالغريف ماكميلان) ص 127-125
270 مذكرة مسربة: «نيويورك تايمز» منعت استخدام هذه المصطلحات في تغطية الحرب على غزة - عربي21

42. إن وصم وجهات النظر المؤيدة للفلسطينيين ونزع الشرعية عنها واضحان بشكل ليس أقلها داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل نفسها. توجد أدلة عديدة على الاستهداف المُتعمّد للصحفيين الذين يُغطون الجرائم ضد الإنسانية التي تحدث في فلسطين. وفقًا للأمم المتحدة، بلغ عدد الصحفيين الفلسطينيين الذين قُتلوا على يد إسرائيل منذ بداية الحرب 248 صحفيًا حتى 4 سبتمبر2025. [252] ووفقًا لمشروع «تكاليف الحروب» (Costs of War Project)، يُعد هذا الصراع الأكثر دموية للصحفيين مقارنة بجميع النزاعات المعروفة في تاريخ العالم[253].

43. كما أن تعبيرات التضامن مع فلسطين داخل إسرائيل تتعرض أيضا للقمع الشديد. في 10 أكتوبر 2024، تم حظر عرض فيلم «ليد» الذي شارك في إخراجه المواطن الإسرائيلي الفلسطيني رامي يونس والأمريكية سارة إيما فريدلاند، بتعلّة «النظام العام». هذا الحظر هو الأخير في التصعيد المُتزايد للرّقابة على الأفلام المؤيدة لفلسطين.[254] اتخذت الرقابة في إسرائيل خطوات إضافيّة في شكل قوانين تسمح بتجريد المُعلمين الذين «يُظهرون تعاطفا مع منظمة إرهابية» من وظائفهم بالإضافة إلى الهجمات المتكررة على حرية رفع العلم الفلسطيني في الأماكن العامة.[255] في نوفمبر 2024، فرضت الحكومة الإسرائيلية عقوبات إضافية على صحيفة هآرتس الإسرائيلية، ومنعت هيئات التمويل الحكومية من التواصل مع الصحيفة أو نشر إعلانات فيها.[256] أشار أحد الفاعلين في المجتمع المدني الذي يعيش في فلسطين المحتلة تمت مقابلته من أجل هذا التقرير إلى أننا «لم نتمكن من الاحتجاج على الإطلاق منذ بدء الحرب. لم أستطع المشاركة في أي عمل ضد الحرب».

44. تم تسجيل القيود المفروضة على احتجاجات التضامن مع فلسطين وعنف الشرطة ضد المتظاهرين المؤيدين لفلسطين في جميع أنحاء العالم وهي تتبع العديد من الأنماط نفسها. في حين ارتبطت بُلدان العالم العربي تاريخيا بالتضامن وحتى التحالف مع فلسطين، إلا أن التحولات الأخيرة في الولاءات الجيوسياسية[257] تركت سكان العديد من الدول على خلاف مع حكوماتهم وعُرضة لحملات القمع الوحشية بسبب تعبيرهم عن التضامن المؤيد لفلسطين. وردت تقارير عديدة في المملكة العربية السعودية عن تعرّض المُصلين في الأماكن المقدسة، بما في ذلك مكة المكرمة والمدينة، للمضايقة والاحتجاز بسبب تعبيرهم عن التضامن مع فلسطين، بما في ذلك ارتداء الكوفية واستخدام الخرز والسبحات بألوان العلم الفلسطيني وحتى للصلاة من أجل أطفال غزة.[258] واتخذت السلطات المصرية إجراءات صارمة ضد أشكال عديدة للتّضامن مع فلسطين، مما أدى إلى اعتقالات واسعة النطاق. وفقًا للمنظمة العضو في الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وهي المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، فقد اعتقلت قوات الأمن المصرية منذ بداية الحرب 186 شخصًا في 16 قضية تتعلق بالأمن القومي الأعلى. وجميعهم متهمون بتهم "الإرهاب" على أساس التعبير السلمي عن دعم الفلسطينيين في غزة، سواء من خلال التظاهرات، أو رفع لافتات، أو حتى المساهمة في جهود الإغاثة[259]. وفي يونيو 2025، خلال "المسيرة العالمية إلى غزة"، قامت السلطات المصرية باعتقال واستجواب أكثر من 200 شخص وصلوا إلى القاهرة للمشاركة في التحرك الدولي الهادف إلى تحدي الحصار الإسرائيلي على القطاع. ووفقًا لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وهو أيضًا منظمة عضو في الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، يعكس هذا الرد حملة أوسع على التعبيرات التضامنية مع الشعب الفلسطيني[260]. في أبريل 2024، أفادت منظمة العفو الدولية بأن السلطات الأردنية اعتقلت ما لا يقل عن 1,500 شخص منذ 7 أكتوبر على صلة بالاحتجاجات المؤيدة لفلسطين. وشمل عنف الشرطة ضد المتظاهرين في الأردن استخدام الغاز المُسيل للدموع والهراوات وضرب المتظاهرين.[261] تم استهداف العديد من المتظاهرين باستخدام قوانين الجرائم الإلكترونية الفضفاضة والقمعية لنشر منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي لدعم فلسطين.[262] وبالمثل في المغرب، تم تفريق المظاهرات السلمية بعنف من قبل الشرطة وإزالة رموز التضامن مع فلسطين مثل العلم.[263] على الرغم من أن المُقاربات المستخدمة لخنق وجهات النظر المؤيدة للفلسطينيين متشابهة في جميع أنحاء العالم، إلا أن الأسباب الكامنة وراء هذا القمع ليست هي نفسها في كل مكان. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشكل القيود جزءا من سياق الإغلاق التام للفضاء العام والقمع المنهجي لحرية التعبير والاحتجاج إذ تعمل السلطات في هذه البلدان على فرض القيود خوفا من تحويل الاحتجاجات المتضامنة مع الفلسطينيين للمطالبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان داخل هذه البلدان نفسها.

252 خبراء أمميون: إسرائيل تمنع الإعلام الدولي وتقتل الصحفيين بغزة دون محاسبة | أخبار | الجزيرة نت
253 حرب إسرائيل على غزة «أسوأ صراع على الإطلاق» بالنسبة للصحافيين | | صحيفة العرب
254 إسرائيل. انطلاق البحث عن «اليهود السيئين»
255 وزير الأمن الإسرائيلي يحظر رفع العلم الفلسطيني في الأماكن العامة
256 إسرائيل تفرض عقوبات على «هآرتس» بسبب مقالات «تسيء» بالدولة الإسرائيلية
257 الحرب الإسرائيلية الفلسطينية: لقد خانت الأنظمة العربية غزة. حان الوقت لتغيير المسار
258 الحرب الإسرائيلية الفلسطينية: السعودية تعتقل المصلين الذين يدعون من أجل غزة في الأماكن المقدسة | الشرق الأوسط إيديشن العين الفرنسية
259 اعتقالات جديدة و«تهمة» التضامن مع فلسطين.. وعدد المحبوسين يصل إلى 150 منذ اندلاع حرب الإبادة | المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
260 مصر: قمع «المسيرة العالمية إلى غزة» يعكس نهجًا أوسع في إسكات المعارضة - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
261 جورداني، يجب أن يتوقف قمع الاحتجاجات المؤيدة لغزة ويجب الإفراج عن المتهمين بممارسة حقوقهم في حرية التجمع والتعبير - منظمة العفو الدولية
262 https://www.chroniquepalestine.com/depuis-attaque-7-octobre-pouvoir-jordanie-a-emprisonne-milliers-protestataires/
263 المغرب: جمعية تستنكر قمع المخزن لاعتصام التضامن مع فلسطين

49. يمكن أن تضرّ أشكال الرقابة غير المباشرة الأخرى بالتمتع بحرية الرأي والتعبير مثل الأشكال المباشرة للرقابة. إن المُضايقات والعقوبات التي يواجهها الصحفيون الذين يُعبّرون عن تضامنهم مع الفلسطينيين ويدينون تصرفات إسرائيل في غزة والضفة الغربية تخلق بيئة معادية تعزز الرقابة الذاتية وتقيد حرية التعبير. والدول مطالبة «باتخاذ تدابير فعالة للحماية من الهجمات التي تهدف إلى إسكات أولئك الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير».[272] وفي الحالات التي وثقناها في هذا التقرير، لم تقاعس الدول المعنية عن اتخاذ تدابير حمائية فحسب، بل كثيرا ما قادت الهجمات ضد الصحفيين من خلال نظام العدالة الجنائية. في حين أن القيود المفروضة على حرية التعبير قد تكون مسموحا بها في ظروف محدودة، إلا أن هذه القيود يجب أن تكون ضرورية ومتناسبة مع أي أهداف مشروعة. ولا يمكن استخدام مبررات النظام العام والأمن القومي لتعريض الحق في حرية التعبير نفسه للخطر.

50. كانت وسائل التواصل الاجتماعي موقعا آخر للرقابة لم تتطرّق إليه العديد من الدول بشكل كاف. تبيّن أن فضاء ميتا، الشركة الأم لفيسبوك وإنستغرام، وهما من أكبر مواقع التواصل الاجتماعي على مستوى العالم، قامت بفرض رقابة على المحتوى والمجموعات الفلسطينية.[273] كشف تقرير استقصائي صادر عن المركز العربي للنهوض بوسائل التواصل الاجتماعي أدلة على ممارسات تمييزية تُعيق حرية التعبير على الإنترنت.[274] أظهر تقرير آخر صادر عن هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أن تصرفات شركة ميتا أدت إلى انخفاض حاد في مشاركة الجمهور في غرف الأخبار الموجودة في غزة المحتلة والضفة الغربية.[275] أبلغ الصحفيون الفلسطينيون ومستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي عن «حظر ظل» على محتواهم، وهي وسيلة تُقيّد من خلالها شركات وسائل التواصل الاجتماعي ظهور صفحات ومنشورات مُعينة على الإنترنت، وبالتالي تقلل من عدد الأشخاص الذين قد يتمكّنون من الوصول إلى تلك المعلومات. تُشكل حرية الوصول إلى وسائل الإعلام جزء من الحق في حرية الرأي والتعبير ويتعيّن على الدول الأطراف اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز استقلالية وسائط الإعلام الإلكترونية وضمان وصول الأفراد إليها.[276]

51. يشمل الحق في حرية الرأي والتعبير الخطاب السياسي. ويتطلب الحق في المشاركة السياسية حرية نقل المعلومات والأفكار حول القضايا السياسية بين المواطنين والمرشحين والممثلين المنتخبين.[277] وبالتالي فإن القيود غير المبررة على الحق في حرية الرأي والتعبير على الممثلين لها آثار غير مباشرة على صحة ديمقراطية المجتمع بشكل عام. في الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير، يمكننا أن نرى اتجاها واضحا لتقييد خطاب الممثلين المنتخبين عندما يكون هذا الخطاب داعما للنضال الفلسطيني. تم فرض رقابة على ممثلين على مختلف مستويات الحكومة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وكذلك في أماكن أخرى على خطابهم وحتى أفعالهم الرمزية تضامنا مع فلسطين.

52. ترتكز الحريات الأكاديمية أيضا على الحق في حرية الرأي والتعبير، من بين حقوق أخرى. يجب أن يكون أعضاء المجتمع الأكاديمي أحرارا في البحث عن المعرفة والأفكار وتطويرها ونقلها، بشكل فردي أو جماعي.[278] هذه الحرية أساسية لعمل مجتمع صحي وديمقراطي وتنمية بشرية. على الرغم من أهمية هذه الحقوق بالنسبة للمجتمع ككل، غالبا ما يواجه الأكاديميون والمؤسسات الأكاديمية ضغوطا للحد من حرية التعبير. وينطبق هذا بشكل خاص على تعبيرات التضامن مع فلسطين وانتقادات العنف الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، وكلاهما يخضع منذ فترة طويلة للرقابة والقمع داخل المساحات الجامعية في العالم الغربي. يصف تقرير صدر عام 2015 عن مؤسسة فلسطين القانونية ومؤسسة بيرثا ومركز الحقوق الدستورية الجامعات بأنها «نقطة الصفر في الصدام بين المدافعين عن حقوق الإنسان الفلسطينية والحملة المضادة لإسكات انتقادات إسرائيل».[279] لطالما أثار هذا الواقع مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان بشأن القيود والرقابة التي يواجهها الباحثون والطلاب الذين يسعون إلى التعبير عن هذه الآراء والمضايقات والعقوبات التي يواجهها العديد من الباحثين والطلاب عند القيام بذلك. وقد ازدادت هذه المخاوف منذ تصاعد عنف الإبادة الجماعية الإسرائيلي في غزة في أكتوبر 2023، حيث اضطرّت أعداد أكبر من المجتمع الأكاديمي - وخاصة الطلاب - إلى التحدث علنا للمطالبة بوضع حد للفظائع. الكثير من الأكاديميين الفلسطينيين واليهود تعرضوا للرقابة من قبل المؤسسات الأكاديمية في مُختلف البلدان الأربعة التي يغطيها هذا التقرير. توجدُ أدلة كثيرة على أن العديد من المؤسسات الأكاديمية فشلت في التمسك باستقلاليتها واحترام مبدأ عدم التمييز داخل الأوساط الأكاديمية. تعرض باحثون جامعيون للتحقيق والتعليق والعديد من أشكال المضايقات الأخرى بسبب خطابهم دعما لفلسطين. رفضت المجلات الأكاديمية نشر أعمال لدعم فلسطين، وخاصة من قبل باحثين فلسطينيين. تؤدي البيئة العدائية التي خلقتها هذه الممارسات أيضا إلى الرقابة الذاتية. هذه التدابير لها تأثير ضار على قدرة المجتمع الأكاديمي على تطوير المعرفة ونقل الأفكار بحرية.

271 موظفو بي بي سي يكشفون عن «المهمة الكاملة للمحرر» هي تبييض جرائم الحرب الإسرائيلية
272 CCPR/C/GC/34، الفقرة 23
273 ميتا: الرقابة المنهجية على المحتوى الفلسطيني
274 تقرير جديد من حملة: دور «ميتا» في تضخيم المحتوى الضار ضد الفلسطينيّين خلال حرب الإبادة في غزة
275 https://www.middleeasteye.net/news/meta-censorship-devastating-palestinian-news-sources
276 التعليق العام - الحق في حرية التعبير الفقرة 15
277 التعليق العام - الحق في حرية التعبير الفقرة 20
278 ألف/75/261
279 الاستثناء الفلسطين



53. غالبا ما تم تبرير الاعتداءات على الحق في حرية التعبير في وسائل الإعلام والإنترنت وفي الخطاب السياسي وفي المجتمعات الأكاديمية من قبل الدول والمؤسسات بالإشارة إلى مكافحة معاداة السامية. هناك معايير واضحة في القانون الدولي لمكافحة الخطاب الذي يدعو إلى الكراهية القومية أو الدينية أو العنصرية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف.[280] تنطبق هذه المعايير على الخطاب المعادي للسامية الذي يُشكّل تحريضا ويجب التمسك به للتصدي لجميع أنواع الكراهية القومية أو الدينية أو العنصرية. وكما تلاحظ إيرين خان، المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية التعبير: «من الضروري أن يتم تأطير مكافحة معاداة السامية وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بحيث يكون هناك فهم مشترك للمشكلة وأسبابها الجذرية، وبالتالي استجابات أكثر فعالية للقضاء عليها».[281]

54. لسوء الحظ ، أصبح وضوح هذه الأهداف مشوشا من خلال الخلط بين معاداة السامية وانتقاد دولة إسرائيل وسياساتها وأفعالها. فكثيرا ما تم اتهام منتقدين يهود لإسرائيل بمعاداة السامية في محاولة لقمع خطابهم [282]. هذا الافتقار إلى الوضوح يُعيق الجهود المبذولة لمكافحة معاداة السامية بينما يؤدي أيضا إلى تعدد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات الحق في حرية التعبير. لا ينبغي الخلط بين الخطاب السياسي حول إسرائيل وخطاب الكراهية. ضغطت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا من أجل استخدام «التعريف العملي» للتحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة ضد المُعارضة والمخاوف التي أثارها المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان. يتعارض تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشأن حرية التعبير والخطاب التمييزي بشكل عام. يحدّ التعريف من انتقاد تصرفات إسرائيل وقد تم استخدامه كأداة وتسييسه إلى حد كبير من قبل مؤيديه.[238] أشارت المُقررة الخاصة السابقة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب إلى أن «استخدام الأشكال السياسية لمكافحة معاداة السامية ... يرتبط بشكل متزايد باعتماد التعريف العملي لمعاداة السامية [للتحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة] والترويج له وتنفيذه من قبل الدول».[284] وأشارت إلى استخدامه «المثير للجدل والمثير للانقسام» وحذرت من الاعتماد على التعريف[285]. ولكن كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا دفعت إلى استخدام «التعريف العملي» للتحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة ضد المعارضة والمخاوف التي يطرحها المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان.[286] تم اعتماد التعريف رسميا من قبل الهيئات الحكومية في المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا. في المملكة المتحدة، هدّد وزير الدولة للتعليم أيضا بحجب التمويل عن الجامعات التي رفضت تبني التعريف، مما أدى إلى تبنيه من قِبل ٪75 من الجامعات. وتشكل هذه التدابير والإجراءات المُماثلة في دول أخرى تهديدا لحرية الرأي والتعبير ليس فقط بسبب استخدام تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة نفسه ولكن أيضا بسبب الضغط القسري الذي يُمارس على المؤسسات التعليمية والثقافية.

55. وبالمثل، استندت العديد من الاعتداءات على الحق في حرية التعبير إلى الحاجة إلى مكافحة دعم الإرهاب. الدول الأربع التي تم النظر فيها عن كثب في هذا التقرير تُصنّف حماس كمنظمة إرهابية بموجب قوانينها المحلية لمكافحة الإرهاب، خلافا للأمم المتحدة. وقد أفسح هذا المجال لهجمات واسعة النطاق على النشطاء المؤيدين للفلسطينيين وغيرهم من المؤيدين من خلال الخلط بين دعم تحرير فلسطين ودعم الإرهاب. وتقع تشريعات مكافحة الإرهاب في نطاق الأهداف المشروعة المحلية للأمن القومي. ولكن كما أوضح المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، فإن إساءة استخدام تدابير مكافحة الإرهاب قد تفاقمت بشكل كبير خلال العقدين الماضيين.[287] وهذا لا يؤثر على حقوق الإرهابيين المشتبه بهم فحسب، بل يُعرّض أيضا للخطر حُرّيات جميع أصحاب الحقوق. لقد فشل مجلس الأمن في إدراك خطورة هذه المسألة. وفي الأثناء، «تؤدي المعايير المزدوجة والانتقائية من قبل القوى الكبرى في إنفاذ حقوق الإنسان بشكل عام إلى تآكل مصداقية وشرعية النظام الدولي لحقوق الإنسان وثقة الجمهور به». كثيرا ما ارتكبت الدول التي تدّعي قيادتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الدول التي يُركّز عليها هذا التقرير، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان باسم مكافحة الإرهاب. أدى استخدام تدابير مكافحة الإرهاب لإسكات الانتقادات المشروعة لإسرائيل أو دعم الفلسطينيين ونضالهم من أجل التحرير إلى ظهور مجموعة من الانتهاكات الحقوقية الجديدة ضد الأفراد والمجتمعات والمنظمات. قامت العديد من الدول، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، باعتقال الأفراد الذين يدعمون فلسطين علنا والتحقيق معهم باستخدام تشريعات مكافحة الإرهاب. وشمل ذلك صحفيين ونشطاء وسياسيين. كثيرا ما يكون التشريع المُستخدم غامضا بشكل مثير للقلق والمصطلحات المستخدمة سيئة التعريف، مما يعني أن هذا التشريع لا يدعم مبدأ الشرعية. ولهذه المضايقات تأثير ضار على حرية التعبير داخل المجتمع ككل، وكذلك على الحقوق الفردية.

280 () العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 20 (2) انظر أيضا A/79/319
281 ألف/79/319
282 توقّف حفل توزيع الجوائز بعد أن شتهت كاتبة غزة بأحياء اليهود في عهد النازيين
283 ليندا طاطور صفحة 5
284 A/77/512 par.71
285 A/77/512 par.72
286 رسالة مفتوحة إلى المفوضية الأوروبية تحسبا لاستراتيجية مكافحة معاداة السامية
287 A/HRC/55/48

56. غالبا ما تم استخدام تدابير مكافحة الإرهاب إلى جانب الاتهامات بمعاداة السامية كسلاح ضد المجتمعات المهمشة، وخاصة المجتمعات الفلسطينية والمسلمة، على الرغم من أنها تؤثر أيضا على العديد من الفئات المُهمشة الأخرى. وهذا لا يثير مخاوف بشأن حرية التعبير داخل هذه المجموعات فحسب، بل يؤدي أيضا إلى انتهاكات للحق في عدم التمييز. إن وصم المجتمعات المسلمة وغيرها من المجتمعات الموصومة عنصريا وكذلك مجتمعات المهاجرين في العالم الغربي باعتبارها معادة للسامية وداعمة للإرهابيين هو مصدر قلق كبير. يتأكّد هذا الأمر بشكل خاص بالنظر إلى المستويات المرتفعة القائمة من التمييز والعنف التي تواجهها هذه المجموعات في البلدان الأربعة موضوع هذه الدّراسة. نبّه مراقبو حقوق الإنسان بشأن تصاعد رهاب الإسلام في جميع أنحاء العالم خلال العقود الأخيرة.[288] وقد أدى ذلك إلى العديد من حالات العنف المروع ضد الجماعات والأفراد في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، لا سيما أولئك الذين ينتمون إلى خلفيات مسلمة ومهاجرة وعرقية. وشددت الجمعية العامة على أن «الدول ملزمة ببذل العناية الواجبة لمنع أعمال العنف ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية والتحقيق فيها والمعاقبة عليها، بغض النظر عن مرتكبيها».[289] وفي هذا السياق، تشكل اتهامات الجهات الفاعلة الحكومية بمعاداة السامية ودعم الإرهاب ضد طوائف بأكملها إخفاقا في الوفاء بالالتزام بمنع العنف ضد الفئات المهمشة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التمثيل المفرط للمسلمين والعرب والأفراد من الفئات المهمشة الأخرى بين أولئك الذين تعرضوا للمضايقة والاعتقال بسبب التضامن مع فلسطين هو مصدر قلق كبير.

## ب. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

57. يرتبط الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات ارتباطا وثيقا بالحق في حرية الرأي والتعبير. تسمح التجمعات السلمية للأفراد والمجتمعات والمنظمات الأخرى بالتعبير عن أنفسهم بشكل جماعي والمشاركة في تشكيل المجتمعات التي يعيشون فيها. وهذه الحقوق حيوية للتعبير الكامل عن المشاركة السياسية الفردية وأيضا لتنمية الأفراد والمجتمعات بشكل عام. التجمع السلمي هو أي تجمع لا يكون هدفه الأساسي ارتكاب أعمال عنف، حتى لو تسبب التجمع في اضطراب كبير. كسف مُراقبو حقوق الإنسان أن الغالبية العظمى من التجمعات الداعمة لفلسطين في البلدان الأربعة التي تمّ التركيز عليها في هذا التقرير كانت سلمية.[290] على الرغم من ذلك، ردت العديد من الدول، بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، على التجمعات التضامنية المؤيدة لفلسطين بإجراءات قمعية. والدول ملزمة باحترام التجمعات السلمية وضمانها. وهذا يعني أنه يجب على الدول ألا تتدخل في التجمعات السلمية خارج تلك القيود التي يشرّعها القانون الدولي.

58. لقد فشلت الدول في جميع أنحاء العالم في الوفاء بالتزاماتها بضمان واحترام التجمعات السلمية التي تهدف إلى التعبير عن وجهات النظر الداعمة لفلسطين والنضال الفلسطيني من أجل التحرير. وفي حالات كثيرة، صدرت تدابير قمعية فيما يتعلق بمكافحة معاداة السامية ومكافحة الإرهاب والنظام العام والأمن القومي. كما هو مذكور أعلاه، يجب أن تلتزم أي تدابير تُستخدم لمكافحة معاداة السامية بالمبادئ التوجيهية القانونية الدولية التي تحمي حقوق جميع المتدخلين. إن منع التعبير عن وجهات النظر السياسية المسيئة للبعض ليس حُجة مشروعة لقمع التجمعات السلمية أو مراقبتها، وإذا كان قمع وجهات النظر هذه لا يمكن تبريره باتهامات بمعاداة السامية تفي بالمعايير الدولية للخطاب التمييزي. بدلا من ذلك، يجب أن تتمتع التجمعات ذات الرسالة السياسية بمستوى عال من التكيف والحماية.[291] وينبغي ألا تكون تدابير مكافحة الإرهاب فضفاضة أو تُطبّقُ بطريقة تمييزية.

59. يبقى النظام العام والأمن القومي من بين الأهداف المشروعة القليلة التي يُمكن للدول أن تسعى إلى تحقيقها عند تقييد الحق في التجمع السلمي. لكن ومن أجل التذرع بالسلامة العامة كأساس للقيود المفروضة على التجمع السلمي، يجب أولا إثبات أن التجمع سيشكل خطرا كبيرا على سلامة الأشخاص أو إلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات.[292] عند اتخاذ هذا القرار، يجب أن وجود فرضيّة اعتبار التجمعات سلمية[293] ويجب أن تتعلق أي قيود بالغايات المشروعة الضرورية في مجتمع ديمقراطي، ويجب أن تتفق مع متطلبات الضرورة والشرعية والتناسب.[294] كما يجب أن تكون القيود محايدة من حيث المحتوى ولا يُسمح بحظر التجمعات بأكملها إلا كملاذ أخير.[295]

288 E/CN.4/2006/17 (أ)
289 القرار 64/164
290 A/79/319؛ جينا روميرو توصيات للجامعات في جميع أنحاء العالم للفصل الدراسي الثاني من عام 2024
291 الوثيقة CCPR/C/GC/37, 32
292 الوثيقة CCPR/C/GC/37 و43
293 الوثيقة CCPR/C/GC/37, 17
294 CCPR/C/GC/37
295 CCPR/C/GC/37

60. وفي هذا الإطار، فإن التدابير المتخذة ضد الاحتجاجات تضامنا مع فلسطين تثير قلقا كبيرا. إنّ الحظر الشامل على الاحتجاجات المؤيدة لفلسطين مثل تلك التي تم طرحها في فرنسا وألمانيا لا يفي بمتطلبات الضرورة أو التناسب. وفي غياب أدلة كثيرة على التخطيط للعنف في هذه الاحتجاجات، فإن تبرير الحفاظ على النظام العام يفشل أيضا. ويخضع الحظر الشامل المفروض على المستوى المحلي لنفس التدقيق الذي يخضع له الحظر المفروض على المستوى الوطني. وتقع على عاتق الدول مسؤولية ضمان تدريب المسؤولين المحليين على أطر حقوق الإنسان والحصول على الموارد الكافية لاتخاذ القرارات على أساس هذه الأطر.

61. غالبا ما يتم تنظيم تجمعات من أجل التعبير عن وجهات النظر السياسية، باستخدام الخطابات أو الرموز. وهنا يرتبط الحق في التجمعات السلمية ارتباطا وثيقا بحرية التعبير. لذلك فإن الخطاب والرموز التي تُعتبر عن التضامن مع فلسطين أو انتقاد إسرائيل تحظى بتقدير وحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. تمثل محاولات تجريم هذا الخطاب في التجمعات السلمية أو في أي مكان آخر انتهاكات واضحة للحق في حرية التعبير. حظر عبارات مثل «من النهر إلى البحر ستتحرر فلسطين» لا يفي بشرط الضرورة ولا التناسب. علاوة على ذلك، فإن التصريحات الغامضة مثل رسالة سويلا برافرمان التي تشير إلى أن الشرطة قد تعتبر الهتاف «تعبيرا عن رغبة عنيفة» تفشل أيضا في تلبية متطلبات الشرعية. يجب تمرير أي قيود بموجب القانون ويجب إعطاء المتظاهرين إشعارا واضحا وكافيا بالتغييرات المفروضة على التعبير. وينطبق الشيء نفسه على القيود المفروضة على الرموز مثل العلم الفلسطيني أو صورة البطيخ أو الكوفية. تُعدّ تقارير الاعتقال أو المضايقة من قبل الشرطة للمتظاهرين بسبب عرضهم رموز التضامن هذه أمثلة واضحة على انتهاكات الحقوق التي يجب وضع حد لها.

62. إن طبيعة ضبط الأمن في احتجاجات التضامن مع فلسطين في الشوارع وفي الحرم الجامعي هي سبب آخر للقلق. وتتعارض التقارير عن تصعيد الشرطة للعنف في الاحتجاجات من خلال مضايقة المتظاهرين واستخدام الغاز المسيل للدموع والهراوات والقوة غير الضرورية مع المعايير التي وضعتها أطر حقوق الإنسان ذات الصلة. وكما أشار أحد أعضاء المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم في إطار هذا التقرير، « ضربت السلطات المتظاهرين باستخدام هراوات الشرطة وتحرص على نشر الخوف بين الناس حتى يلتزم الناس الصمت. يجب على السلطات الالتزام بديمقراطيتها المزعومة».

63. موظفو إنفاذ القانون مُلزمون بإطفاء جميع الوسائل غير العنيفة قبل اللجوء إلى القوة البدنية ويجب عليهم إعطاء تحذير مُسبق عند التهديد باستخدام القوة البدنية. كما أن استخدام الاحتجاز التعسفي لمضايقة المتظاهرين لا يفي بالتزامات الدول باحترام التجمعات السلمية. لا ينبغي استخدام الجيش في مراقبة التجمعات. وبالتالي، فإنّ التقارير التي تفيد بالتكنولوجيات والتكتيكات العسكرية التي تستخدمها قوات الشرطة ضد المتظاهرين، ولا سيما في الولايات المتحدة، تدعو إلى القلق، ويجب بذل الجهود لنزع السلاح من أعمال الشرطة في التجمعات السلمية.

64. لفتت المُقرّرة الخاصة المعنية بحقوق حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات اهتماما خاصا إلى أهمية حماية هذه الحقوق من حيث صلتها بالاحتجاجات في الحرم الجامعي. شهدت جميع البلدان الأربعة التي تم التركيز عليها في هذا التقرير اندلاع احتجاجات قوية في الفضاءات الجامعية ردا على عنف الإبادة الجماعية الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية، داعية إلى إنهاء الإبادة الجماعية وسحب جامعاتها من إسرائيل. قاد معظم هذه الاحتجاجات طلاب الجامعات. تُمثل مُحاولات قمع هذه الحركات باستخدام مجموعة متنوعة من التكتيكات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإيقاف عن العمل والإجراءات التأديبية، والاعتقال، وحتى عنف الشرطة، انتهاكات واضحة للحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي. ويجب أن تحمي الدول هذه الحركات التي تمثل مساهمات هامة للفضاء الأكاديمي في الخطابات الاجتماعية والسياسية، بما يتماشى مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

# الخاتمة

في وقت الانتهاء من إعداد هذا التقرير، يستمر تنظيم موجات كبرى من التضامن يقودها مواطنون في جميع أنحاء العالم لدعم الشعب الفلسطيني. تبلورت المبادرات الرمزية، مثل أسطول الحرية لغزة، والمسيرة العالمية إلى غزة، والمسيرة إلى بروكسل، والقافلة البرية للصمود من تونس وأسطول الصمود البحري، ردّا مباشرا على الفشل المستمر للدول والحكومات في رفع الحصار غير القانوني وإنهاء عُزلة غزة.

تعكس هذه التّعبئة مطلبا عالميا للعدالة والحُرّية والكرامة الإنسانية. كما تُمثل مؤشرات قوية على الوعي العالمي المتزايد بالإبادة الجماعية المستمرة والانتهاكات المنهجية للقانون الدولي، والحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات من قبل المواطنين حيث تظلّ الحكومات متواطئة أو خاملة.

ولكن، وكما يوضح هذا التقرير، فإن مثل هذه التعبيرات عن التضامن تُقابلُ بقمع واسع النطاق، ليس فقط في ظل الأنظمة الاستبدادية، ولكن أيضا في الديمقراطيات الليبرالية التي تدّعي منذ فترة طويلة أنها تدعم حقوق الإنسان.

يكشف هذا التقرير، من خلال تحليل للأطر والممارسات القانونية في فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا، عن الاستخدام الخطير لتشريعات مكافحة الإرهاب وخطاب معاداة السامية لقمع حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. كما يكشف التجريم المتزايد للمعارضين: يواجه الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء والطلاب والفنانون وحتى المسؤولون المنتخبون الذين يتحدثون علنا ضد الانتهاكات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية الرقابة أو المراقبة والترهيب القانوني أو نزع الشرعية العامة.

يُقيّم هذا التقرير هذه الانتهاكات في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وغيرها من الالتزامات الملزمة. ويرى التقرير أن هذه القيود ليست ضرورية ولا متناسبة، وغالبا ما تستند إلى تفسيرات غامضة وفضفاضة للأمن القومي أو النظام العام.

تكشف حملة القمع على التضامن مع الفلسطينيين في نهاية المطاف عن أزمة عميقة: ليس فقط حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ولكن الحرية نفسها في المجتمعات التي تدعي أنها ديمقراطية. إن شرعية الإطار الدولي لحقوق الإنسان على المحك. فسواء اختارت هذه الدول التمسك بمبادئها أو خيانتها لصالح النفعية السياسية سيكون لها عواقب بعيدة المدى، ليس فقط بالنسبة للفلسطينيين، ولكن على مستقبل الحقوق والحريات في جميع أنحاء العالم.

65. تُعدّ مُنظمات المجتمع المدني أيضا جزءا حيويا من نسيج المجتمع الديمقراطي وهي محمية بموجب الحق في حرية تكوين الجمعيات. يقع على عاتق الدول التزام بتمكين بيئة تسمح لمنظمات المجتمع المدني بإجراء عملياتها بفعالية. في عدد من الدول، ولا سيما ألمانيا، تعرضت المنظمات في المجال العام للمراقبة والمضايقة وسحب التمويل وحتى منعها من العمل تماما. يُعد دعم فرصة الحصول على الأموال جزءا ضروريا من ضمان بيئة تُمكّن المجتمع المدني من العمل بفعالية.[296] يعترف إطار حقوق الإنسان بحق الجمعيات في التماس الموارد المالية وتلقيها واستخدامها. ولذلك فإن أي عوائق تعترض هذا الحق يجب أن تفي بمتطلبات الضرورة والشرعية والتناسب رهنا بهدف الدولة المشروعة. وفي بعض الحالات، بررت الدول العقبات التي تعترض التمويل بالإشارة إلى هدف مكافحة تمويل الإرهاب. وقد تم استهداف المجتمع المدني والمنظمة الخيرية «شبكة تضامن الأسرى الفلسطينيين» على هذه الأسس من قبل ألمانيا والولايات المتحدة، من بين دول أخرى. كما أدرجت الولايات المتحدة 'صامدون' كمنظمة إرهابية. يُشكل تقييد نشاط المجتمع المدني المشروع تحت تصنيفات واسعة للنشاط الإرهابي انتهاكا للحق في حرية تكوين الجمعيات. وقد أثارت المقررة الخاصة المعنية بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات مرارا وتكرارا مخاوف بشأن الإفراط في تنظيم قطاع المجتمع المدني على أساس مكافحة الإرهاب. يمكن استخدام تصنيف منظمة على أنها «إرهابية» لاستهداف منظمات المجتمع المدني الشرعية بشكل ضار، كما كان الحال مع تصنيف إسرائيل للعديد من منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان الفلسطينية كمنظمات إرهابية.[297] في سبتمبر 2025، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على ثلاث منظمات فلسطينية بارزة لحقوق الإنسان – الحق، الميزان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – جميعها أعضاء في الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان . ومن خلال تجميد أصولها وتجريم التعاملات معها، أدت هذه الإجراءات عمليًا إلى عزل المنظمات، وإعاقة قدرتها على التعاون مع شركائها، وتشويه جهودها الشرعية في توثيق الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية[298].

66.

67. وأخيرا، فإن وصم التجمعات والجمعيات السلمية يمثل أيضا انتهاكا للحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تصنيف منظمات المجتمع المدني كمنظمات إرهابية. ساهمت العديد من الحكومات، بما في ذلك في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا في الروايات السلبية حول الحركات المؤيدة لفلسطين. إن الإشارة إلى التجمعات السلمية على أنها «مسيرات كراهية»، والاتهامات بمعاداة السامية والادعاءات التي لا أساس لها من الصحة بدعم الإرهاب، كلها تعمل على خلق بيئة متزايدة الخطورة لحركات التضامن المؤيدة لفلسطين. تُصبح الروايات الموصومة ضارة بشكل خاص عندما تكون موجهة إلى الفئات المهمشة بالفعل. غالبا ما تتشابك الادعاءات بأن حركات التضامن المؤيدة لفلسطين صديقة لمعاداة السامية أو الإرهاب مع ادعاءات مماثلة تستهدف مجتمعات هي أصلا مُهمشة على غرار المسلمين والعرب والمهاجرين الموصومين عنصريا. تغذي هذه الروايات المشاعر المعادية للإسلام والعنصرية في الدول التي تشهد بالفعل مستويات متزايدة من العنف العنصري والمناهض للمهاجرين.

296 A/HRC/50/23
297 الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تتضامن مع جماعات حقوق الإنسان الفلسطينية التي تعرضت للهجوم
298 الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان تدين العقوبات الأمريكية البشعة ضد أبرز المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان
299 ألف/79/263

# التوصيـــات

## ا. التوصيات العامة

### الالتزام بالالتزامات الدولية

- الالتـزام الكامـل بالمادتيـن 19 و21 و22 مـن العهـد الدولـي للحقـوق المدنيـة والسياسـية ، وكذلـك بالمـادة 10 مـن الاتفاقيـة الأوروبيـة لحقـوق الإنسـان، عـن طريـق إلغـاء أو تعديـل أي تشـريع يقيّـد بشـكل غيـر متناسـب حريـة التعبيـر، والتجمـع السـلمي، وتكويـن الجمعيـات.

- إنشـاء آليـات مراجعـة قضائيـة قويـة ومنهجيـة وسـريعة لأي قيـود علـى حريـة التعبيـر أو التجمـع أو الانتمـاء الجمعـي، لضمـان الامتثـال لمبـادئ الشـرعية والضـرورة والتناسـب، بما يشـمل:

- إلـزام السـلطة المختصـة بتقديـم مبـررات مفصلـة لأي قيـود، توضـح الأسـاس القانونـي، والهـدف المشـروع، وإثبـات الضـرورة والتناسـب.

- توفيـر وصـول فعـال وسـريع لقاضٍ مسـتقل مـن خـلال إجـراءات عاجلـة تسـمح باتخـاذ القـرار في فتـرة زمنيـة قصيـرة جدًا.

- مراجعـة جوهريـة شـاملة مـن قبـل القاضـي تغطـي ليـس فقـط الشـرعية الشـكلية بـل التناسـب الواقعـي للإجـراء، مـع إمكانيـة الإلغـاء وتقديـم التعويضـات أو إعـادة الوضـع إلـى مـا كان عليـه.

- نشـر القـرارات القضائيـة والإداريـة لضمـان الشـفافية وتطويـر قاعـدة قانونيـة واضحـة ومتسـقة.

- إنشـاء أو تعزيـز هيئـات رقابيـة مسـتقلة لمراقبـة قيـود الحقـوق الأساسـية مـع سـلطة إحالـة القضايـا للمحاكـم.

### عدم التمييز والمساواة

- منـع ومعاقبـة أي تمييـز قائـم علـى الـرأي السياسـي أو الأصـل الوطنـي أو الانتمـاء الدينـي، وفـق المـادة 26 مـن العهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق المدنيـة والسياسـية والاتفاقيـة الدوليـة للقضـاء علـى جميـع أشـكال التمييـز العنصـري.

- وضـع وتنفيـذ خطـط وطنيـة لمكافحـة رهـاب الإسـلام والعنصريـة ضـد الفلسـطينيين، بمـا في ذلـك التدريـب الإلزامـي للسـلطات العامـة، وجمـع ونشـر بيانـات مفصلـة، وآليـات شـكوى مسـتقلة وملزمـة.

- ضمـان المسـاواة الفعليـة في ممارسـة حريـة التعبيـر والتجمـع، والتأكـد مـن أن أي مجموعـة لا تُسـتهدف بشـكل غيـر متناسـب بسـبب آرائهـا السياسـية أو انتمائهـا الفعلـي أو المتصـور لمجتمـع معيـن.

### تقييد صارم لقوانين مكافحة الإرهاب

- تعديـل التشـريعات المضـادة للإرهـاب لاسـتبعاد أي تطبيـق علـى أشـكال التعبيـر السياسـي المحمـي، مـع توضيـح أن النقـد السياسـي أو المشـاركة في مظاهـرات سـلمية أو الهتافـات السياسـية لا يُعتبـر جريمـة إرهابيـة.

- إنشـاء هيئـات رقابيـة مسـتقلة ومتعـددة المهـام (برلمانيـة، قضائيـة، ومجتمـع مدنـي) لمراجعـة الإجـراءات المتخـذة باسـم الأمـن القومـي، مـع سـلطة تعليـق أو إلغـاء أي إجـراءات تنتهـك الحقـوق الأساسـية.

- فـرض متطلبـات الشـفافية مـن خـلال نشـر تقاريـر دوريـة توضـح التدابيـر المتخـذة باسـم مكافحـة الإرهـاب، مـع بيانـات مفصلـة حسـب الجماعـات المتضـررة.

- ضمان تعويضات سريعة وفعالة لأي فرد أو منظمة تعرضت لعقوبات بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب.

### الحرية الأكاديمية والجامعات

- حمايـة الحريـة الأكاديميـة وفـق المـادة 13 مـن العهـد الدولـي للحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة وتوصيـة اليونسـكو لعـام 1997، وضمـان أن تبقـى المؤسسـات التعليميـة فضـاءات للنقـاش المتعـدد.

- إنشـاء آليـات مسـتقلة للشـكاوى وحـل النزاعـات للطـلاب وأعضـاء هيئـة التدريـس الذيـن تعرضـوا لعقوبـات تعسـفية بسـبب آرائهـم السياسـية، بمـا في ذلـك إلغـاء العقوبـات، وإعـادة التعييـن، والتعويـض عنـد اللـزوم.

- ضمان إجراءات سريعة وفعالة لمعالجة انتهاكات الحرية الأكاديمية.

### حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والفنانين

- ضمان حماية فعالة لهم وفق إعلان الأمم المتحدة لعام 1998 بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

- إنشاء آليات محددة لمنع وحماية هؤلاء من المضايقات والرقابة والملاحقات القضائية التعسفية.

### تعريفات معاداة السامية وحرية التعبير

- يجـب علـى الـدول والمؤسسـات الإقليميـة والدوليـة التـي تعتمـد تعريـف التحالـف الدولـي لإحيـاء ذكـرى المحرقـة لمعـاداة السـامية:

- تحديـد اسـتخدام التعريـف لأغـراض التوعيـة والتدريـب فقـط، واسـتبعاد إدراجـه في القوانيـن أو اللوائـح أو الإجـراءات التأديبيـة الملزمـة.

- تفسـير أي إشـارة إلـى تعريـف التحالـف الدولـي لإحيـاء ذكـرى المحرقـة يجـب أن يتـم في ضـوء الالتزامـات الدوليـة، ولا سـيما المـادة 19 مـن العهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق المدنيـة والسياسـية والمـادة 10 مـن الاتفاقيـة الأوروبيـة لحقـوق الإنسـان ، واللتيـن تسـمحان بفـرض قيـود علـى حريـة التعبيـر فقـط في حـالات التحريـض المباشـر علـى التمييـز أو العـداء أو العنـف (المـادة 20 الفقـرة 2 مـن العهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق المدنيـة والسياسـية).

- الاحتفـاظ مـن تعريـف التحالـف الدولـي لإحيـاء ذكـرى المحرقـة فقـط بالعناصـر المتعلقـة بالمظاهـر الفعليـة لمعـاداة السـامية التـي تسـتهدف اليهـود بصفتهـم كذلـك، مـع اسـتبعاد الأمثلـة التـي تسـاوي بشـكل صريـح بيـن انتقـاد دولـة إسـرائيل ومعـاداة السـامية.

- تأكيـد المبـدأ الـوارد أصـلًا في نـص التحالـف الدولـي لإحيـاء ذكـرى المحرقـة، وهـو أن: «انتقـاد إسـرائيل، علـى غـرار الانتقـادات الموجهـة لأي دولـة أخـرى، لا يمكـن اعتبـاره معـاداة للسـامية». وينبغـي التذكيـر بهـذا الاسـتثناء في جميـع الإشـارات الرسـمية وجعلـه يسـمو علـى الأمثلـة الـواردة، مـن أجـل منـع إسـاءة اسـتخدام التعريـف ضـد أشـكال التعبيـر السياسـي المشـروع.

## II. توصيات محددة

### أ. المملكة المتحدة

**حرية التظاهر:**

إلغاء المادة 11 من قانون النظام العام لعام 2023 التي تسمح بعمليات التفتيش دون وجود شبهة أثناء المظاهرات، ومراجعة استخدام أوامر «الإزعاج العام» لضمان الامتثال الصارم لمبادئ الضرورة والتناسب.

**مكافحة الإرهاب والأمن القومي:**

- تعديل المادة 12 من قانون الإرهاب لعام 2000 لاستبعاد الآراء السياسية المحمية والشعارات التضامنية بشكل صريح من نطاقه.
- إصلاح برنامج «بريفنت» (PREVENT) لضمان عدم استهداف الطلاب والمجتمعات المسلمة بشكل تمييزي.

**الرقابة المستقلة:**

- إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة ممارسات الشرطة أثناء المظاهرات، على غرار مكتب أمين مظالم الشرطة في أيرلندا الشمالية، مع منحها صلاحيات التحقيق وفرض العقوبات.

### ب. الولايات المتحدة

**حرية التعبير والتعبئة السياسية:**

- إلغاء القوانين الفدرالية وقوانين الولايات التي تشترط تقديم شهادات «عدم الانتساب لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات»، لما يتعارض مع التعديل الأول للدستور الأمريكي والمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

**الأمن وقمع مكافحة الإرهاب:**

- إلغاء أحكام الأمر التنفيذي الصادر في 29 يناير 2025، التي تنص على مراقبة وترحيل الطلاب الأجانب بسبب مشاركتهم في مظاهرات سياسية.
- حصر تطبيق قانون حماية حرية الوصول إلى مداخل العيادات وأماكن العبادة الدينية(.FACE Act) (18 U.S.C 248 §) في غايته الأصلية المتمثلة في حماية العيادات وأماكن العبادة الدينية، ومنع إساءة استخدامه ضد منظمات التضامن مع فلسطين.

**الحرية الأكاديمية:**

- إنشاء مكتب مستقل لأمين المظالم الجامعي مكلف بحماية الحرية الأكاديمية، والتعامل السريع مع الشكاوى المتعلقة بقمع التعبير السياسي في الحرم الجامعي، وضمان توفير سبل انتصاف فعالة ضد العقوبات التعسفية.

### ج. فرنسا

**حرية التعبير والتجمع:**

- إصلاح المادة 5-2-421 من قانون العقوبات (تمجيد الإرهاب) بما يتوافق بدقة مع مبادئ الضرورة والتناسب التي وضعتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان .
- مراجعة التعميم الصادر عن وزير العدل بتاريخ 10 أكتوبر 2023 لضمان أن «الاستجابة الجنائية الحازمة» تنطبق فقط على حالات التحريض المباشر على العنف أو الترويج الصارم للإرهاب، وليس على التعبير السياسي المحمي.
- حصر استخدام المادة L212-1 من قانون الأمن الداخلي في حالات الضرورة المطلقة، وضمان عدم حل أي جمعية على أساس آراء سياسية مشروعة.

**الرقابة المستقلة:**

- إنشاء آلية وطنية لرصد قرارات حظر التظاهرات، تُلزم المحافظين بتقديم مبررات مفصلة ومتوازنة لأي حظر، وضمان إمكانية اللجوء السريع إلى القضاء.

### د. ألمانيا

**حرية التعبير والتجمع:**

- إلغاء قرار البوندستاغ الصادر في 17 مايو 2019 الذي يساوي بين حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ومعاداة السامية، لما يتعارض مع المادة 5 من القانون الأساسي والمادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
- مراجعة قرار وزارة العدل الفدرالية (مايو 2024) الذي يساوي بين شعار «من النهر إلى البحر» والتحريض الإرهابي، لضمان أن تُعاقب فقط التعبيرات التي تشكل تحريضًا مباشرًا على العنف.

**عدم التمييز والمساواة في المعاملة:**

- إلغاء الحظر الإداري الصادر عام 2023 من حكومة برلين والذي يمنع ارتداء الكوفية ورفع العلم الفلسطيني في المدارس، باعتباره إجراءً تمييزيًا يتعارض مع المادة 3 من القانون الأساسي، وضمان عدم اعتماد أي ولاية أخرى لإجراءات مماثلة.

**الرقابة المستقلة:**

- إنشاء هيئة وساطة فدرالية معنية بحرية التظاهر، تتولى النظر السريع في الطعون ضد حظر المظاهرات المؤيدة لفلسطين، وتكون مخولة بإصدار توصيات ملزمة.

## III. توصيات أخرى

### إلى المؤسسات الإقليمية والدولية

**الاتحاد الأوروبي:**

- دمج قضية قمع التحركات التضامنية مع فلسطين ضمن تقرير المفوضية السنوي عن سيادة القانون.
- ربط تمويل برامج التعاون الأمني بالامتثال الصارم للحقوق الأساسية (المادة 2 من معاهدة الاتحاد الأوروبي).

**مجلس أوروبا:**

- ينبغي لمجلس أوروبا، استنادًا إلى إرشادات لجنة البندقية بشأن حرية التجمع السلمي، تطوير معايير تفسيرية حول استخدام تعريفات معاداة السامية ومدى توافقها مع المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
- وبالمثل، ينبغي للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، استنادًا إلى قراراتها الموضوعية حول حرية التعبير وعدم التمييز، اعتماد قرار يوضح أن استخدام تعريفات معاداة السامية، بما في ذلك تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة، لا يمكن أن يؤدي إلى تقييد الانتقاد المشروع لسياسات دولة ما.

**الأمم المتحدة:**

- ينبغي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، استنادًا إلى خطة عمل الرباط لعام 2012 حول حظر التحريض على الكراهية، تطوير إرشادات توضح مدى توافق الآليات والسياسات المناهضة لمعاداة السامية—بما في ذلك التعريف العملي للتحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة—مع حماية حرية التعبير بموجب المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

### للجامعات والمؤسسات الأكاديمية

- اعتماد ميثاق داخلي يحمي الحرية الأكاديمية ويمنع التمييز ضد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس المؤيدين لفلسطين.
- إنشاء آليات وساطة لتسوية النزاعات دون عقوبات تأديبية غير متناسبة.
- تطوير برامج تدريبية حول الحرية الأكاديمية والفصل بين النقد السياسي، معاداة السامية، ورهاب الإسلام.

### للإعلام والمنصات الرقمية

- اعتماد خطوط تحريرية شفافة لضمان عدم الرقابة على التغطية الفلسطينية تحت ضغط سياسي أو اقتصادي.
- نشر تقارير شفافية مفصلة حول إزالة المحتوى المتعلق بفلسطين مع بيانات مفصلة.
- إنشاء آلية مستقلة لاستئناف إزالة المحتوى.

### للنقابات والمنظمات المدنية

- تعزيز التقاضي الاستراتيجي أمام المحاكم الوطنية والدولية.
- إنشاء مراكز رصد وطنية لقمع التضامن مع فلسطين وجمع ونشر البيانات بانتظام.
- حملات توعية لتمييز النقد السياسي من معاداة السامية، بالتعاون مع منظمات يهودية وفلسطينية وحقوقية.

### للمانحين والمؤسسات الخيرية

- ربط أي دعم مالي للمنظمات التعليمية أو الإعلامية أو الثقافية بالاحترام الفعّال لحرية التعبير.
- دعم إنشاء صناديق تضامن للأفراد الذين تمت مقاضاتهم أو فصلهم بسبب التعبير المؤيد لفلسطين.


الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان FIDH

بالتعاون مع

CAJ

CENTER FOR CONSTITUTIONAL RIGHTS

LDH Fondée en 1898

**أكتوبر 2025** | N846°a

# حين يصبح التضامن جريمة:
## تقرير حول انتهاكات الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير في سياق قمع حركة التضامن الفلسطيني

**مديرة النشر :**
أليس موغوي

**رئيسة التحرير :**
إليونور موريل

**كتابة :**
الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

**تنسيق :**
يسرى فراوس

**تصميم :**
LMDK AGENCY

**Dépôt légal**
juillet 2025 - FIDH (éd. Arabe) = ISSN 2106-8054 - Fichier informatique conforme à la loi du 6 janvier 1978 (Déclaration N°330 675)

بدعم من

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
Liberté
Égalité
Fraternité

AFD AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي

أُنتجت هذه الوثيقة بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) والاتحاد الأوروبي (EU). محتويات هذه المطبوعة هي مسؤولية الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وحدها، ولا تعكس بأي حال من الأحوال آراء الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي.


**نحن موحدون في نضالنا من أجل عالم عادل ومنصف.**

**FIDH** الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

FIDH الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

اتحاد عالمي يضم ما يقارب 200 منظمة في أكثر من 115 دولة، يعملون معًا لحماية ودعم وإيصال أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان والضحايا، من خلال التحقيق والملاحقة القضائية والمناصرة.

**نحن موحدون في نضالنا من أجل عالم عادل ومنصف.**

**FIDH** الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
17، ممر «لا مان دور» | 75011 باريس | فرنسا
الهاتف : 18 25 55 43 1 33+ البريد الإلكتروني : contact@fidh.org fidh_en

**FIDH.ORG**